الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان – أغسطس ١٩٩٩

الحقوق كافة محفوظة لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من

مركز دراسات الشرق الأوسط

بريدياً: ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمان (١١١١٨) – الأردن

هاتفياً: ٤٦١٣٤٥١ / ٤٦٥٦٩٠٧ – فاكس ٤٦١٣٤٥٢

شخصياً: عمان – العبدلي – عمارة جوهرة القدس – الدور الثالث – مكتب ٧٠٧

E-mail: mesc@mesc.com.jo

http://www.mesc.com.jo

قضايا شرق أوسطية

دراسات علمية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

أغسطس ١٩٩٩

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(١٤٤٣ / ٨ / ١٩٩٩)

- **رقم التصنيف :** ٣٢٧ر١١٥٦
- **المؤلف ومن هو** في **حكمه :** مركز دراسات الشرق الأوسط.
- **عنوان الكتاب :** قضايا شرق أوسطية
- **الموضوع الرئيسي :** ١- العلوم الاجتماعية

  ٢- السياسات الدولية.
- **بيانات النشر :** عمان / مركز دراسات الشرق الأوسط .
- تم **إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية**

المحتويات

الصفحة	المقال	الكاتب
٧	الافتتاحية	رئيس التحرير
٩	سياسة التدخل الأمريكية في العالم	ضاري رشيد الياسين
٥٧	تحولات مهمة في الخارطة الاجتماعية الإسرائيلية	إبراهيم أبو جابر
٩٥	على طاولة "يهود باراك": تنفيذ مذكرة "واي ريفر"	شعبة الدراسات السياسية
١٢٣	تعطيل الأمم المتحدة في الأعياد الإسلامية	جورج جبور
١٣٣	التقارير والترجمات	
١٣٥	ندوة "مركز دراسات الشرق الأوسط في ثماني سنوات... الإنجازات والتطلعات"	وحدة البحوث والدراسات
١٤٥	شروط مسبقة لإقامة دولة فلسطينية	زئيف شيف

الافتتاحية

سيطرت التغيرات في البنية السياسية الإسرائيلية خلال الأشهر الثلاثة الماضية على الإعلام والحوارات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وعلى دوائر الاهتمام الغربية، وظهر العديد من التوجهات في التعامل مع هذا التحول، ودفعت إلى سلم الاهتمامات الإعلامية الإسرائيلية السابقة من جديد مسألة تنفيذ مذكرة "واي ريفر" التي جمدتها الحكومة الإسرائيلية السابقة، ومسألة بدء مفاوضات التسوية الدائمة مع الفلسطينيين، كما شهدت هذه المرحلة إنجازات جديدة للتدخل الأمريكي في يوغسلافيا السابقة، وفي ظل ذلك فقد تناولت هذه الدراسات الانتخابات الإسرائيلية ومؤشراتها الإيديولوجية في المجتمع والدولة في إسرائيل، كما تناولت مكونات التحدي الأول وعوامله على طاولة باراك على صعيد عملية السلام، وهذا التحدي هو تطبيق اتفاق "واي ريفر"، وفي محاولة لإلقاء الضوء على أوضاع متعددة في الشرق الأوسط قدمت دراسة "سياسة التدخل الأمريكي في العالم" صورة مفصلة عن فلسفة هذا التدخل وتطبيقاته والتحولات التي طرأت عليه. ومن جهة ثانية أبرز هذا العدد التحول في اعتبار الأمة العربية والإسلامية في الأمم المتحدة من خلال الإقرار بالتعطيل في الأعياد الإسلامية (الفطر والأضحى)، كما تناول العدد تقارير عن تدوين: إحداهما عقدها المركز لتقويم أعماله وبحوثه ودراساته خلال ثماني السنوات الماضية، والثانية أقامتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن ومنظمات الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان بين قرنين بمناسبة مرور خمسين عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحمل المركز تكاليفها المالية كافة، فيما عرضت الترجمات رؤية إسرائيلية للشروط التي يمكن أن تقبل بها إسرائيل لقيام نوع من "الدولة الفلسطينية" في أراضي الضفة والقطاع.

وقد شارك في إعداد هذه الدراسات ثلة من الباحثين المتخصصين، وقام على تحكيمها كل من د. ذياب مخادمة أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، و د. عدنان هياجنة أستاذ العلوم السياسية في جامعة آل البيت سابقاً.

ونعلن لأول مرة عن استعداد المركز لقبول المقالات البحثية والمراجعات وتقارير الندوات العلمية التي تختص بشؤون الشرق الأوسط (الوطن العربي تركيا وإيران) لنشرها في هذه الدورية، كما أشير إلى تطور مهم يتعلق بزيادة المكافأة المالية الرمزية التي تدفع للزملاء الباحثين والمحكمين بنسبة زيادة مقدارها ٧٢٪ عما كانت عليه سابقاً، وبرغم المعاناة المالية التي لا تزال قائمة في الدورية فإن ارتفاع مستوى المعيشة والأسعار في الأردن خصوصا، دفع إلى محاولة التوفيق النسبي بين الإمكانات والمتغيرات، مما أفرز ضرورة تحميل هذه الأعباء الجديدة على كاهل ميزانية الدورية احتراما لبحوث الزملاء وأوقاتهم وعطاءاتهم.

ونؤكد كذلك أن المركز يثمن كل جهد بحثي وعلمي رصين، وأن المكافآت المالية التي يقدمها هي مجرد تعبير رمزي عن هذا الاحترام، وأنها ليست قيمة حقيقية لهذه العطاءات العالية، وأنه يسعى لتكون بحوثه ودوريته ساحة يتبارى فيها علماء العالم العربي والإسلامي في دراسة شؤون المنطقة وتحسس آفاقها ومستقبلها.

لكننا نؤكد على ضرورة الالتزام بشروط القبول، وأننا سوف نرد على الزملاء بالقبول المبدئي أو خلافه خلال فترة ٦-٨ أسابيع على الأكثر، وذلك قبل عرضها على المحكمين حتى يتمكنوا من التصرف على أساس ذلك.

وأشير ختاما إلى ترحيبنا باقتراحات الزملاء الباحثين وإسهاماتهم وانتقاداتهم لهذه الدورية وبحوثها وتقاريرها، وسنرد على استفسارات الزملاء واقتراحاتهم وطلباتهم بكل رحابة صدر وبالسرعة الممكنة، وإلى لقاء في أعداد قادمة.

المدير العام

جواد الحمد

عمان- أغسطس ١٩٩٩

سياسة التدخل الأمريكية في العالم

سياسة التدخل الأمريكية في العالم

ضاري رشيد الياسين*

على الرغم من أن سياسة التدخل التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية، وسيلة من وسائل تنفيذ سياستها الخارجية، ليست جديدة أو مبتكرة، إلا أنها سمة اصطبغت بها السياسة الخارجية لهذه الدولة في السنوات الأخيرة، وهي تعود إلى مطلع القرن الماضي، وتحديداً إلى المرحلة التي أعلن فيها جيمس مونرو عام ١٨٢٣ عن مبدئه المسمى باسمه، الذي منع بمقتضاه تدخل الدول الغربية في النصف الغربي من الكرة الأرضية، وأراد بذلك أن يبقى ذلك الجزء من العالم منطقة نفوذ أمريكي خالص من خلال احتكار تدخل الولايات المتحدة فيها(١).

وفيما عدا ذلك ظلت تلك الدولة تتبع سياسة العزلة إزاء مناطق العالم الأخرى لأسباب مختلفة حتى قيام الحرب العالمية الأولى التي مهدت السبيل للسياسة الأمريكية لتجد لها مواطئ أقدام وتأثيرات في العديد من المجالات الدولية، ولتشير بداية نهاية سياسة العزلة، إلى أن أن دفاعتها الكبرى ترافقت مع الحرب العالمية الثانية وتناسبت مع حجم الدور الذي لعبته في حسم نتائج الحرب

* أستاذ العلوم السياسية، ورئيس قسم الدراسات الأمريكية في جامعة بغداد.

(١) انظر:

- Temple Wanamaker: American Foreign Policy today- New York, 2ed, 1966, P206.
- John, W. Spanier, American Foreign Policy, since World 11, university of Florida.
- Camelot presses Southampton, London, and 4ed, P180.

لصالحها ولصالح حلفائها، حيث أصبحت السياسة العالمية للولايات المتحدة، هي البحث عن دور يتلاءم ووزنها العسكري والاقتصادي والسياسي، ودخلت من أوسع الأبواب للتنافس مع أوروبا على المصالح والبحث عن مناطق نفوذ خاصة بها، ولاسيما أن أوروبا قد أعيتها حربان عالميتان خلال فترة لا تزيد كثيراً عن ربع قرن. إذ لم تتأثر الولايات المتحدة بهاتين الحربين رغم مشاركتها فيهما نظراً لبعدها عن مسرح العمليات الحربية، واستمرارية نموها الاقتصادي والصناعي. وقد اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد مناطق نفوذ لها وللبحث عن مصالح اقتصادية وأسواق خارج دائرة نفوذها التقليدي (أمريكا الوسطى والجنوبية)، كما اتجهت صوب الشرق (اليابان، جنوب شرق آسيا والباسفيك)، ثم تزايد اهتمامها بمنطقة المشرق العربي [منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي] نظراً لازدياد قيمتها الجيوستراتيجية الاقتصادية[٢].

ومع ازدياد أهمية النفط في السياسة والاقتصاد العالميين، صار إقليم النفط (وهو في معظمه يقع في الوطن العربي)، موضع اهتمام متزايد، ويقع في صميم السياسة الأمريكية، لا بل يشكل أحد مرتكزات استمرارية تقدمها وهيمنتها العالمية، فأصبحت المنطقة العربية تحتل أولوية في السياسة والاستراتيجية الأمريكية، لا تضاهيها في القيمة الاستراتيجية إلا مناطق قليلة من العالم. وتبعا لذلك فإن السياسة الموجهة نحوها والوسيلة المؤدية إلى تحقيق أهداف تلك السياسة يتعين أن تكون بالمستوى الذي تمثله المنطقة، وإن أدى ذلك إلى ارتفاع كلفة ذلك النهج وخطورته سياسياً وتمويلياً، وكل ذلك لا يتم بمعزل عن (إدراك البيئة الدولية التي تعمل السياسة في محيطها، واستثمار الظروف

(٢) انظر تفاصيل ذلك: الآن غريش دومنيك فيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة إبراهيم العريش، دار قرطبة للنشر والتفريق والأبحاث، ط١، قبرص ١٩٩١ ص٢٠٧ وما بعدها.

الدولية التي تهيؤها مثل تلك البيئة، فتنمو نماذج من السياسات، إما أن تكون قد حجمت أو انحسرت في مناطق محددة من العالم بفعل توازنات النظام الدولي وتوزيع مناطق النفوذ، أو محاولة إعادة بعض وسائل قد تجاوزها الواقع الدولي) أو أنها لم تعد تنسجم مع طبيعة العلاقات الدولية في ظل نظام دولي يسعى إلى التهدئة والتسويات السلمية للمنازعات الدولية، كما حصل في أعقاب الحرب العالمية في ظل عصبة الأمم، وبصورة أكثر وضوحاً بعد الحرب العالمية الثانية في ميثاق الأمم المتحدة، والجهود الدولية التي أعقبت قيام الأمم المتحدة.

لذا فإننا سنحاول في هذا (الفصل) دراسة "التدخل" كمفهوم، ومن ثم السياسة التي ارتكزت على هذا المفهوم، باعتبارها من الممارسات التي كثر اللجوء إليها في السنوات التي أعقبت التغيرات العميقة في النظام الدولي والتي تلت عام ١٩٩٠، ومدى شرعية مثل تلك السياسة، والنتائج العملية التي يمكن أن تؤدي إليها. وتبعا لذلك، فإن المفهوم السياسي للتدخل سيشكل المبحث الأول من هذا الفصل، بينما نتناول في المبحث الثاني المفهوم القانوني الدولي للتدخل، للتأكيد على عدم شرعية مثل تلك السياسة وما تقود إليه من استخدام وسائل تكون لها آثار مدمرة على السلم والأمن الدوليين، جراء تزايد استخدام القوة العسكرية باعتبارها وسيلة التدخل وأداته.

أولاً: المفهوم السياسي للتدخل

قد يختلط التدخل Intervention بمعناه السياسي، بذات المصطلح بمعناه القانوني الدولي، وأحياناً يشكلان وجهين لمصطلح واحد، ومع ذلك فإن هناك تبايناً واضحاً من حيث المعنى والمفهوم، إذ ينصرف المفهوم السياسي للتدخل إلى البحث في الدوافع والغايات والظروف، ومن ثم الأدوات والوسائل التي تستخدمها الدول للتدخل في شؤون الدول الأخرى، بغض النظر عن

التبريرات. ولاسيما في جانب استخدام القوة أو الوسائل السياسية أو الاقتصادية لتحقيق أغراض معينة تتصل بمصالحها وطموحاتها (وهي في جميع الأحوال ليست مشروعة)، وتبعاً لذلك يجري تعريف التدخل بأنه "الضغط الذي تمارسه دولة على دولة أخرى" لإجبارها على القيام بفعل أو الامتناع عن فعل، أو بأن تتدخل فوق أراضيها مباشرة لتنفيذ ذلك عن طريق استخدام القوة المسلحة أو اللجوء إلى الحصار البحري، أو عن طريق مساعدة الأشخاص الذين يرمون إلى الإطاحة بالنظام القائم(٣) ويضيف بعض الكتاب، أن مفهوم التدخل ينصرف إلى التعبير عن معنيين أحدهما واسع حيث يعني التدخل العسكري لأداة تنفيذية معينة، والآخر ضيق يعني التدخل المقترن باستخدام القوة التي تتذرع بالعديد من الحجج العامة أو المتتقاة، ويقترب هذا المعنى كثيراً من مفهوم العدوان(٤).

وقد استخدم التدخل على الصعيد الدولي لتحقيق أغراض متعددة منها نشر سياسة أو إيديولوجية دولة أو مجموعة من الدول، وحماية بعض السكان أو الأقليات بسبب المعاملة السيئة التي يتعرضون لها (نظرية التدخل من أجل الإنسانية)(٥).

---

(٣) انظر: د. أحمد أبو الوفا- الوسيط في القانون الدولي العام، ط١، ١٩٩٥- ١٩٩٦، الناشر دار النهضة العربية ٣٢ شارع عبد الخالق ثروة، القاهرة، شركة مطابع الطوبجي التجارية، ص٦٢٣.

(٤) يقرر بعض الكتاب أن الفارق الجوهري بين العدوان aggression والتدخل Intervention يكمن في أن الأول يتضمن اللجوء المباشر، وليس فقط غير المباشر إلى الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية وغير العسكرية، فوق أراضي دولة أخرى، مما يشكل عدم اكتراث واضح لسيادة هذه الدولة، كذلك هناك أشكال أخرى أقل خطورة يحرمها أيضا القانون الدولي العرقي والاتفاقي، ويهدف إلى تلافي الاحتكاكات Frictions بين الدول، مثال ذلك المبدأ القاضي بعدم جواز استخدام دولة إقليم دولة أخرى لكي تمارس عليه وظائف الحكومة، انظر: Ann CDI, 1982, 2, 1 ere Partie, P33.

(٥) راجع هذه النظرية:

-Adam Roberts, Humanitarian War Milityary Intervention and human Rights, International Affairs, Vol. 69, No. 3 July, 1993, P. 29-61.

أو لتحقيق حماية النظام والأمن عند رفض السلطات في الدولة المتدخل فيها أو عجزها عن تطبيقه، أو لمساعدة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير المصير، وهي قليلة الاستخدام من جانب القوى الكبرى، وقد تطورت التبريرات التي تجيز التدخل في الوقت الحاضر، فبعد أن كان التدخل يعتبر قديماً مظهراً من مظاهر السيادة ودليلاً على قوة الدولة، فإنه يتم الآن بذرائع مختلفة تهدف إلى توفير مسوغ شرعي مقبول، وقد يتم ذلك بناء على طلب الدول المتدخل فيها، وهو قليل الحدوث، أو بالتطبيق لمعاهدة مبرمة سلفاً تجيز التدخل وتقديم المساعدة إلى الدول المعنية، أو بالتطبيق لسياسة تدخلية عقائدية مثل التدخل السوفيتي في المجر عام ١٩٥٦، وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وفي أفغانستان في الثمانينات. وقد يكون التدخل بقرار انفرادي من الدولة، وبناء على مصالحها الذاتية- بغض النظر عن أي من المسوغات السابقة. وبذرائع شتى، كما هو الحال بالنسبة لتدخل الولايات المتحدة في الدومينكان عام ١٩٦٤، وفي غرينادا عام ١٩٨٣، وفي بنما عام ١٩٩٠ .... الخ[٦].

ولاشك أن معظم حالات التدخل التي تتم رغماً عن إرادة الدولة المتدخل فيها أو لزعزعة الاستقرار فيها تعتبر أمراً غير مشروع، لسبب بسيط، هو أنه لم تتم ممارسة التدخل إلا من الدول الكبرى والقوية، الأمر الذي من شأنه وضع الدول الصغرى أو الضعيفة تحت رحمتها، مما يخل بالمساواة والعدالة التي يجب أن يطمح إليها أي نظام دولي يسعى إلى الاستقرار ويؤدي في الوقت نفسه إلى سيادة التحكم بدلاً من سيادة القانون، لذا فإن التدخل بمفهومه السياسي بعيد

(٦) للمزيد من التفاصيل انظر: أحمد فتحي- التدخل العسكري المبرر- دورية أوراق الشرق الأوسط- المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، نوفمبر- مارس ١٩٩٤-١٩٩٥، العدد الثالث ص ٧٩ وما بعدها.
كذلك: د. أحمد أبو الوفا- المصدر السابق- ص٦٢٤.

عن أية ضوابط قانونية أو أخلاقية، لأن محركة الأساس المصلحة والأطماع الدولية، والتدخل بمفهومه السياسي يعير اهتماما كبيراً لطبيعة القوى الموجودة واحتمالات ردود الأفعال والآثار الجانبية التي يمكن أن تنجم عنه.

ووفقاً لما تقدم لا يخلو التفسير الأكاديمي "للتدخل Intervention" من جدل، فقد اعتبر المتحمسون لهذه السياسة، التدخل فعلاً متصوراً لا يمكن نكرانه كونه جزءاً من آلية التفاعل في النظام الدولي، فهذا النظام رغم تذبذب سماته يتكون من قوى مسيطرة وأخرى ضعيفة، وقد عملت القوى المسيطرة على تغيير قواعد النظام الدولي بما يخدم مصالحها بدلاً من أن تكيف نفسها مع القواعد القائمة، بينما حاولت الدول الضعيفة، حماية منها لحقوقها، ورغبة منها في النهوض وامتلاك إرادة التكون، ابتكار منافذ لاكتساب المكانة والدور، اعتبرتها القوى الكبرى خرقاً لما فرضته من قواعد وضعية ومصلحة ومطامع تستدعي التدخل الذي غالباً ما يكون مقترنا باستخدام القوة العسكرية، كما هو الحال مع دول العالم الثالث، وإزاء ذلك غدا التدخل، وتبعا لمضاعفاته، سببا جرى التدخل فيها، لا بل تهدئتها أو تسويتها، ويؤكد ذلك مناطق العالم التي جرى التدخل فيها، لا بل إن سياسة التدخل تبحث عن مسببات من بينها عدم الاستقرار لتسويغ استمرارية التدخل وأحيانا لإعطاء انطباع بضرورته.

وعلى اختلاف ذلك يرى فريق آخر من الكتاب(٧)، بعد أن يدحضوا الحجج التي ساقها الفريق الأول، إن فعل التدخل فعل غير مبرر بسبب عدم شرعيته، كون جميع الدول لها حق متساو في البقاء والعيش، علاوة على ما يسببه التدخل من انتهاك لسيادة الدول، والعُدوان على اختصاصاتها، ومع ذلك فإن هذا

(٧) انظر:
- John Stedman The New Interventions, foreign Affairs, vol, 72-no-1, pp 1-76.

الفريق يرى ضرورة وجود استثناءات للتدخل من خلال إمكانية ممارسته، فيجوز الارتكاز لمجهود الأمم المتحدة كهيئة عالمية، ومن خلالها يمكن التدخل إذا ما رأت ضرورة موجبة لذلك، في إطار نظام الأمم المتحدة، ويمثل هذا الرأي وجهة كتاب القانون الدولي والمنظمات الدولية بشكل عام(٨).

وأياً كان الاتجاه الفقهي السياسي والقانوني الدولي- سواء أكان رافضاً لسياسة التدخل العكسري أو مؤيداً لها بشروط أو من غير شروط- فإن هناك بعض الحقائق الموضوعية المستقاة من واقع العلاقات الدولية الراهنة ومما آل إليه الوضع الدولي الحالي، الذي يصب في اتجاهاته لصالح التدخل بما توفره له البيئة الدولية من فرص مواتية تراجعت أمامها اللوائح السياسية والشرعية.

وأولى هذه الحقائق خروج الولايات المتحدة من صراعها مع الاتحاد السوفيتي، الذي إنهار بناؤه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والعسكري، بتصور مفاده أنها أصبحت- مرحلياً- القوة العظمى المنفردة- كونياً- إن صح هذا التعبير، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في خطابه في آب ١٩٩٠، الذي وضع فيه الخطوط العريضة للدور الجديد للولايات المتحدة فيما أسماه "النظام العالمي الجديد"(٩). والذي يستفاد من ذلك هو حقيقة تحول العالم إلى قرية صغيرة ثقافياً وحضارياً بحكم ثورة المعلومات والاتصالات، واقتصادياً بحكم تزايد الاعتماد الاقتصادي بين الدول وكسر الحدود الاقتصادية القديمة، كما أن انهيار حلف وارسو العسكري والمحاولات المتجددة

(٨) انظر د. عبد العزيز محمد سرحان- مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠ ص٤٦٩-٤٧٥. كذلك د. أحمد أبو الوفا الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهرضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٧٠-١٧٥.

(٩) راجع نص خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في ٢ آب ١٩٩٠ في دورية الشرق الأوسط، مصدر سبق الإشارة إليه، ص٧٣.

لتعزيز وتوسيع وإعادة رسم دور ومهام حلف الناتو، قد حول العالم إلى قرية صغيرة عسكريا مما فتح المجال أمام احتمالات ممارسة سياسة القوة، بأداء عسكري عالمي وإقليمي مختلف تماما عن أيام الحرب الباردة إلى الحد الذي دفع الولايات المتحدة إلى دعوة جمهورية روسيا الاتحادية للاشتراك في عملية (غزو) هاييتي، وإلى قبول مشاركة بولندا في القوات المتعددة الجنسية التي قادتها الولايات المتحدة والتي قامت بتنفيذ العملية في هاييتي، وأخيراً قبولها ودون أعضاء في حلف وارسو السابق أعضاء في حلف شمال الأطلسي!!، وكل ذلك سمح- ويسمح- بالقيام بتدخلات عسكرية في دول أخرى، ولاسيما في دول الجنوب، ويجعل، من حيث الواقع، أكبر مساحة من العالم ممهدة للتدخل الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، خارج أوروبا وأمريكا الشمالية بشكل خاص(١٠).

والتدخل العسكري الأمريكي- بصورة أو أخرى- له تاريخ ومواقف ومبررات مختلفة، مما جعل السياسة الخارجية الأمريكية- في جانب استخدام القوة- تتسم بتناقض شديد سواء في توجهاتها أو ممارستها، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى تبني مفهوم أن تلك الدولة تقيس الأمور بمكيالين مختلفين.

وإذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية في جانب استخدام القوة العسكرية كأداة من أدوات تنفيذ هذه السياسة- لم يطرأ عليها تبدلات جوهرية، فإن تلك التبدلات والتغيرات حدثت في البيئة الدولية التي تمارس فيها، وفي إعادة رسم

(١٠) انظر تقرير التخطيط سياسة أمريكا الخارجية والدفاعية الصادرة في ١ حزيران ١٩٩٣، صدر عن مؤسسة التراث الأمريكية، نقلاً عن مجلة الأفق العدد ٦٤ في ٤ تموز ١٩٩٣، عمان ص٤٤.

التهديدات أو المبررات التي تستدعي ترجيح استخدامها[١١]، وسنحاول تحليل آخر التطورات على تلك السياسة.

وقبل تناول هذا الموضوع، لابد من الإشارة إلى أن مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية[١٢] انجزت منذ عام ١٩٩٣ تصوراً جديداً لما أطلقت عليه الوثيقة "علاقات القوة فيما بعد الحرب الباردة" وهو مراجعة شاملة للسياسة، ومن ثم الاستراتيجية الأمريكية، لإمكانية استخدام القوة والحالات التي يتعين استخدامها فيها في إطار سياسة التدخل العسكري للولايات المتحدة. وقد انطوت السياسة الجديدة على مراجعة شاملة للاستراتيجية العسكرية الأمريكية، من حيث تكوين وبناء وشكل وحجم القوة العسكرية الأمريكية، وتحديث القوات المسلحة لمواجهة علاقات القوة في المرحلة الجديدة.

ووفقا للتصور السياسي الاستراتيجي الأمريكي الجديد، فإن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، قد أديا إلى تغير مفاهيم المصالح الأمنية للولايات المتحدة، ومن ثم فقد استدعى ذلك إعادة تقييم المفاهيم العسكرية الأمريكية وخططها العسكرية وبرامج تسلحها.

وبقدر تعلق الأمر بسياسة التدخل، فإن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تشير إلى:

أولاً: تحول التركيز العسكري الأمريكي من المواجهة الكونية مع الاتحاد السوفيتي (السابق) إلى التركيز على المخاطر الجديدة لفترة ما بعد الحرب

---

(١١) انظر: د. كاظم نعمة، الصين والهيمنة الأمريكية الجديدة- مجلة دراسات استراتيجية- مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد، ١٩٩٥،ص١٨.

(١٢) راجع: ليس اسين- الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، علاقات القوة فيما بعد الحرب الباردة، اكتوبر ١٩٩٣، ترجمة المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة ١٩٩٥، ص٧٤.

الباردة، وأهمها كما تنص الوثيقة الأمريكية[١٣] "العدوان الإقليمي". ومن هنا فقد حددت السياسة الجديدة، هدفاً عاماً يدور حول الإبقاء على القوات المسلحة الأمريكية، مقارنة بغيرها الأفضل تدريباً والأفضل تسليحاً والأقدر استعداداً لاستخدام القوة بطريق مباشر أو غير مباشر في مواجهة المخاطر الإقليمية- وبتحديد أكثر تؤكد هذه السياسة أن هناك، ما بعد الحرب الباردة، تهديدين رئيسيين قد يدعوان الولايات المتحدة للتدخل العسكري المباشر والمبرر من وجهة نظرها، وهما[١٤]:

١- التهديدات النابعة من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في القوى الإقليمية الجديدة، وهنا يبدو التناقض بين أداء السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تملك كوريا الشمالية لقدرات نووية وتملك الكيان الصهيوني لأسلحة نووية.

٢- التهديدات الإقليمية الناجمة عن أعمال عدائية أو عدوان واسع تشنه قوى إقليمية معادية تتعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأخيرة قد تجد ما يبرر تدخلها العسكري لحسم صراعات داخلية محدودة بين الجماعات العرقية أو الدينية أو مواجهة محاولات قلب نظم حكم صديقة، ومواجهة الإرهاب الذي تسانده أو تقوم به دول أو حكومات غير حليفة أو موالية.

(١٣) انظر تفاصيل ذلك- المصدر السابق- ص٧٥.

(١٤) انظر:

-Us National Security Strategy of Engagement and enlgement, in S.D., vol Xxv, No. 5, may 1995, P591.

ثانياً: التهديدات الأخرى التي يلعب التدخل العسكري غير المباشر دوراً مؤثراً قوياً فيها:

١- التهديدات الموجهة إلى النمو الديمقراطي والإصلاحات الجارية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ودول الكتلة الشرقية وغيرهما من أقاليم عالم ما بعد الحرب الباردة.

٢- التهديدات التي توجه للاقتصاد الأمريكي، والتي قد تؤدي إلى تهديد الأمن القومي الأمريكي إذا ما ظهرت قوة منافسة اقتصادياً وغير متعاونة.

هذا هو أحدث تصور سياسي عسكري أمريكي للتدخل المباشر وغير المباشر[١٥] وقد وجد له تطبيقات مختلفة سنمر على بعضها، ولكن البداية كانت قبل ذلك بكثير، ولذلك فقد ظهرت نظريات عن التدخل وجدت طريقها في السياسة الدولية للقوى الكبرى، وسادت في السبعينات والثمانينات، والبعض منها أقل، والآخر لا زال يجد دوره نحو التطبيق، وبصورة أكثر اقتحامية، ومن بين أهم تلك النظريات، نظرية التدخل من أجل الاشتراكية، أو ما سميت في حينه بنظرية "بريجينيف"، والتدخل من أجل الديمقراطية "نظرية ريغان"[١٦].

ولا تقل خطورة عن تلك النظريات، نظرية المناطق الدفاعية الحرجة للتأثير على مجرى الحياة السياسية في دولة أخرى، وهي تلك المناطق التي تجد فيها القوى الكبرى مصالح لها، وفي هذا قال الرئيس الأمريكي كارتر بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان، إن أي مجال للسيطرة على بترول الخليج سيعتبر بمثابة

(١٥) Ibid.
(١٦) انظر بالتفصيل هاتين النظريتين:
- Heineken: general Course on Public International LAN RCADI, 1990, P. 225 and Seq.

اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وسيتم الرد عليه بكل الوسائل الضرورية، بما في ذلك القوة المسلحة. كما قال الرئيس ريغان "إننا لن نسمح أن تكون المملكة العربية السعودية إيران أخرى"[١٧].

ولاشك أن هذه النظريات أو المفاهيم تنطلق من دول يسمح لها وضعها العسكري باللجوء إلى ذلك، وإن كنا نلاحظ أن الأخذ بمعيارين والكيل بمكيالين ما زال مطبقاً في العلاقات الدولية الحالية، ويكفي للتدليل على ذلك أن نذكر أن ما تقرره الدول الكبرى بصدد الدول الأخرى لا تقبله هي على نفسها. فعندما دخل العراق الكويت- بغض النظر عن الأسباب التي ساقها العراق في حينه- اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك مساساً بمصالحها الحيوية وتهديداً لأمتها القومي، الأمر الذي دفع أحد مسئوليها إلى القول "إن الولايات المتحدة سترد بكل قواتها العسكرية حيث ينبغي أن تكون حاضرة هناك ضد أي تغيير في الوضع الراهن في الخليج"[١٨].

لقد بعثت بقوة من جديد نظرية التدخل لحماية المصالح الحيوية، ولا سيما في منطقة الخليج العربي أعقاب أحداث الخليج العربي في آب، ١٩٩٠، وذلك بفعل الاستراتيجية العظمى للولايات المتحدة في المرحلة الجديدة، والتي تنطلق من ركيزتين هما:

١- إن الاستراتيجية الأمريكية في المرحلة الجديدة بررت مبدأ تدخل القوات الأمريكية في أية بقعة من العالم طالما أن هناك مصالح حيوية ينبغي تحقيقها أو حمايتها، فكيف الأمر مع الخليج العربي المنطقة ذات الأهمية

(١٧) راجع عرضاً شاملاً لهذه النظرية:
- Reisman: Critical defense Zones and International Law theReagan Codicil, AJIL, 1982, PP590-591.
(١٨) Times 17, Aprit.

الاستراتيجية الكبيرة لإدامة الجهد الأمريكي وتنميته، ولذلك طرحت مشروعها بربط المنطقة بالحزام الأمني الأمريكي من خلال الناتو[١٩].

٢- الأخطار المحتملة على مصالحها الحيوية بعد الفعل العراقي في آب ١٩٩٠، لما يمكن أن يحدثه في جيوستراتيجية المنطقة، وحجم الاحتياطي والإنتاج العالمي، وما سيتركه من آثار بالغة الخطورة على الصناعة والاستهلاك المتزايد للطاقة فيها، وهذا ما دفع حيمس واكنز إلى القول "إن الولايات المتحدة ينبغي أن لا تسمح بزواج مليون جندي عراقي وثلث إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط[٢٠].

وإذا كان ما عرضناه سابقاً- بإيجاز- جوهر الأفكار والصياغات السياسية لمفهوم التدخل "فكرا وسياسة"، فإن التساؤل يثور حول كيفية وضعه موضع التنفيذ، وما هي الوسائل التي مارستها الدول الكبرى أو سلكتها لإدراك هذه الغاية، فهي يقيناً قد تطورت عبر المراحل التاريخية، كما أن صورة قد اختلفت من مرحلة دولية لأخرى تبعاً للبيئة الدولية والمناخ الدولي الذي يجري التدخل فيه، الأمر الذي يتطلب دراسة وسائل التدخل، وهو ما سوف يكون موضع الفقرة اللاحقة.

وسائل التدخل

قد يتم التدخل بوسائل متنوعة، فالضغوط التي تمارسها دولة ضد دولة أخرى، مهما كان شكلها تعد عملا من أعمال التدخل، ما دام الهدف إجبار دولة

(١٩) Moshe Efratent: Super Power and the client states in the Middle East, London, 1991, P. 47.

(٢٠) انظر: عبد المنعم صاحي العمار- في معنى التدخل- دراسة تحليلية للتدخل الأمريكي في الخليج العربي، مجلة أم المعارك، ٧٤ سنة ١٩٩٦، ص٧٢.

على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل، وقد يصل التدخل حد استخدام القوة المسلحة، أو اللجوء إلى الوسائل الاقتصادية بما فيها الحصار الاقتصادي والحصار البحري... ومساعدة المتمردين الذين يسعون إلى الإطاحة بالنظام القائم... الخ[٢١]. وإذا كانت الوسيلة الأكثر وضوحاً هي استخدام القوة المسلحة، فإن الوسائل الأخرى اليوم لا تقل أهمية وخطورة عنها من حيث النتائج المفضية إليها، وبخاصة استخدام الوسائل الاقتصادية، وقطع المواصلات على الدولة المراد التدخل في شؤونها، إذ لم يعد التدخل باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها هو الوسيلة الأكثر أهمية، بل أصبحت القوة الوسيلة الأخيرة التي تلجأ إليها الدول الكبرى عندما لا تفلح الوسائل الأخرى، أو عندما تكون غيرها من الوسائل ذات مردود بطئ لا يتناسب مع حجم الأهداف المراد تحقيقها من التدخل في هذه الدولة أن تلك[٢٢]، وتبعاً للهيئة الدولية التي يجري التدخل في ظلها. وقد يكون التدخل علنياً أو سرياً (خفياً أو غير معلن)، ولا يؤثر ذلك في طبيعة كونه عملا غير مشروع أو عملا من أعمال التجاوز على سيادة الدولة الموجه ضدها هذا أعلم أو ذاك[٢٣]. ولم يكن هناك خلاف كبير حول اعتبار استخدام بعض الوسائل العسكرية، كإرسال الأموال، أو استخدام الإمدادات الاقتصادية التي تؤثر على التجارة، أو المساعدات التي تستخدمها بعض الدول للتدخل في شؤون الدول المقدمة إليها للتأثير على مجرى الحياة

(٢١) انظر: د. أحمد أبو الوفاء- الوسيط في القانون الدولي العام- المصدر السابق- ص ٦٢٣.

(٢٢) للتفاصيل انظر:

- Damroch: Politics across borders, jonintervention and nonforcible influence over domestic affairs, AJIL, 1989, PP 12-48

(٢٣) للتفاصيل راجع:

- Treverton: The ethics of covert intervention, International Journal, 1988, P 304 & seq.

للتدخل في شؤون الدول المقدمة إليها للتأثير على مجرى الحياة السياسية تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول الأخرى(٢٤).

وتعرضت محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة الحربية وشبه الحربية في نيكاراغوا لموضوع استعمال وسائل أخرى في التدخل، وبوسائل تختلف عما أشرنا إليه، وما إذا كانت هذه الوسائل تعد تدخلا في دول أخرى(٢٥). وذلك عندما أثارت تساؤلاً حول ما إذا كان يمكن لدولة ما أن تتدخل في حالة قيام دولة أخرى بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ثالثة، عن طريق اتخاذ إجراءات مضادة ضد الدولة المتدخلة، بما يشكل تدخلاً في شؤونها الداخلية (ولو تم ذلك عن طريق القوة المسلحة)، وقد رأت المحكمة أان ذلك ممكن فقط في حالة الدفاع الشرعي الجماعي، وفي حالة وجود عدوان مسلح واقع على الدول المعتدي عليها(٢٦).

وأكدت المحكمة على أنه لا توجد قاعدة دولية تلزم الدولة باتخاذ هيكل معين، ودليل ذلك تعدد هياكل الدول حالياً، وأن تبني الدولة لنظرية أيديولوجية معينة أو لنظام سياسي معين لايعد انتهاكا لقواعد القانون العرفي مما يجيز التدخل في شؤونها(٢٧)، ويستثنى من ذلك حالات نادرة، كأن يخالف النظام السياسي للدولة قاعدة دولية، ومثال ذلك النظم التي تستند إلى التمييز والفصل العنصري(٢٨)، كذلك ظهر اتجاه حديث يقضي بإدانة الانقلابات العسكرية التي تطيح بنظم ناجمة عن انتخابات، مثال ذلك ما حدث حينما خلع رئيس هاييتي

---

(٢٤) انظر:

- Damroch, op cit., PP 4-6.

(٢٥) راجع مجموعة أحكام محكمة العدل الدولية، مجموعة عام ١٩٨٦، ص٣٦٤-٣٦٨.

(٢٦) المصدر السابق، ص١١٠.

(٢٧) المصدر السابق الفقرات: ٥، ٢، ٢٥٨، ٢٦٣.

(٢٨) راجع اتفاقية ١٩٦٥ حول إنهاء جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري لعام ١٩٧٣.

المنتخب، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٤٦/ ٧ لعام ١٩٩١ أدانت فيه الانقلاب العسكري وطالبت بعودة الرئيس المخلوع!!. كذلك فعل مجلس الأمن في قراره رقم ٨٤١ (١٩٩٣) عندما أكد أن استمرار الوضع في هاييتي يهدد السلم والأمن الدوليين، ولذلك قرر، استناداً إلى الفصل السابع فرض حظر حول توريد الأسلحة والنفط والمواد المتصلة بها إلى هذه الدولة وكذلك تجميد أرصدتها، وشددت هذه الجزاءات في القرارين ٨٧٣ و ٨٧٤.

وعلى إثر انقلاب عسكري تم في بوروندي أدانت الجمعية العامة ذلك أيضاً (القرار ٤٨/ ١٧ لعام ١٩٩٣) وطالبت بالعودة الفورية للديمقراطية وللنظام الدستوري، وبالمعنى نفسه تلا رئيس مجلس الأمن بياناً رئاسياً يوم ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٣ حول الموضوع نفسه وفي الاتجاه ذاته.

ومن خلال ذلك يستنتج أن ظاهرة استخدام الوسائل الاقتصادية والتدابير العسكرية (كالمقاطعة أو الخطر) أصبحت وسائل كثير اللجوء إليها للتدخل في شؤون الدول الأخرى، بغض النظر عن شرعية مثل تلك التدخلات أو عدم شرعيتها، لأن ذلك تحدده القواعد الدولية النافذة، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة.

تطور سياسة التدخل العسكري

تعود أولى المحاولات الرسمية لوضع سياسة التدخل موضع التطبيق الفعلي في الوقت الحاضر إلى الولايات المتحدة عندما أطلقت على القارات الأمريكية الشمالية والجنوبية ودول أمريكا الوسطى اسم "العالم الجديد". وفي إطار تنظيم العلاقات بين دولة حماية لهذا العالم الجديد من أية تدخلات من العالم القديم، والذي قصد به أوروبا ككيان سبق له أن استعمر مناطق مختلفة من أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، ظهر مبدأ مونرو "عام ١٨٢٣، وفي إطار هذا المبدأ أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على حق التدخل في شؤون أمريكا

اللاتينية، معارضة بذلك المبدأ القانوني السائد الذي يقضي بعدم التدخل في شؤون الآخرين. ومن هنا ومن خلال التناقضات الأمريكية في سياستها الخارجية ظهر في أدبيات العلاقات الدولية ما يسمى بسياسة التدخل العسكري في مناطق أخرى(٢٩).

ولعل أبرز أسانيد تبرير سياسة التدخل العسكري التي طرحت دولياً كانت حول التدخل لحماية المصالح الحيوية للدولة، وقد بدأ تفسير ذلك بالتدخل في إطار مصالح الدولة لدى دول الجوار الجغرافي، ثم انتقل خلال الصراع العالمي على الموارد إلى اتساع رقعة التدخل لتصل إلى أي مكان في العالم ترى الدولة المتدخلة أنه يضم مصالح حيوية لها(٣٠).

وقد تصورت الدول الصغيرة والتي أثبتت التجارب أنها هدف التدخل من جانب القوى الكبرى أن ازدياد نشاطها في المحافل الدولية وازدياد عدد أصواتها وتكتلاتها في المنظمات الدولية سيكون له تأثير أكبر في التصدي لقرارات التدخل من أطراف خارجية، إلا أن المحصلة النهائية أكدت فشل مثل هذا التوجه. فبعض الدول الصغيرة لجأت هي نفسها إلى ممارسة سياسة التدخل العسكري- وإن كان بتأييد أو غض طرف من جانب القوى الكبرى، إضافة إلى أن الممارسات الأخيرة لأعلى منظمة دولية ومن خلال قرارات جهازها التنفيذي سمحت- حقيقة- لقوى كبرى بالتدخل في شؤون دول صغرى، وإن استظلت بمظلة شرعية، لكنها لم تلغ

(٢٩) انظر:

- Adam Roberts, Humanitarian War: Milityary Intervention & Human Rights, op cit., PP 30-32.

- Damrosch: Politics across borders- nonintervention & nonforcible influence.

- Over domestic affairs AJIL, 1989, p4 and seq.

(٣٠) راجع: أحمد فخر- التدخل العسكري المبرر؟- المصدر السابق- ص٧٥.

حقيقة تلك التدخلات العسكرية ولصالح من جرت أو تجري، ومن هي الأطراف التي تقف وراء الترخيص باستخدامها.

إن الذي أشرنا إليه لا يعني أن تسود النظرة التشاؤمية في هذا المجال، فالتجارب التاريخية تمتلئ بصور الرفض لهذه السياسة، وقد ظهر ذلك في قرارات دول أمريكا اللاتينية في فرض مبدأ عدم التدخل منذ "مؤتمر مونتفيديو" عام ١٩٩٣، ثم في ميثاق منظمة الدول الأمريكية "ميثاق يوغوتا" عام ١٩٤٨. ومع تطور استقلال دول العالم الثالث ونمو حركة عدم الانحياز، ومع بدء تصاعد ما أعلنه الفكر الاشتراكي مبكراً، استمر التأكيد- ولو نظرياً- على مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين استناداً إلى المواد الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة، وبذلك وجد سند قانوني دولي مقبول من جانب الغالبية العظمى لدول العالم يرفض فكرة التدخل الخارجي، ومن باب أولى السياسات التي تقوم عليها وبخاصة إذا كان التدخل عسكرياً[٣٦].

وعلى الرغم مما ذكر فإن واقع العلاقات الدولية، سواء في ظل القطبية الثنائية، أو في ظل القطبية الأحادية ظل يشهد ممارسة متعددة للتدخل في مناطق مختلفة من العالم، ليس بسبب عدم وضوح "مبدأ عدم التدخل" أو عدم رفض المجتمع الدولي لسياسة التدخل فقط، وإنما بسبب إصرار القوى الفاعلة على الصعيد الدولي على ممارسة تلك السياسة، بعد أن وضعت لها تفسيرات ومسوغات أكثر تفصيلاً. شكلت وفقا لتصوراتها استثناءات على المبدأ المشار إليه، لاسيما في الحالات التالية:

١- التدخل بناء على طلب من طرف آخر، كتدخل العراق في الكويت بناء على طلب حكومتها الجديدة التي طلبت تدخله في ٢ آب ١٩٩٠، وكما هو شأن تدخل القوات الأمريكية في السعودية من نفس العام.

(٣١) للتفاصيل انظر: د. أحمد أبو الوفا- القانون الدولي العام- المصدر السابق- ص ٣٤٥-٣٤٩.

٢- التدخل لحماية أرواح وممتلكات الدولة إذا ما تعرضت للتهديد في أخرى، وتمثلها التدخلات الأمريكية في دول أمريكا الوسطى ودول الكاريبي، وأبرزها تدخل الولايات المتحدة في نيكاراغوا وبنما وغرينادا، وتدخلات فرنسا في دول أفريقيا الفرانكفونية، وتدخلات بريطانيا في بعض دول الكومنويلث.

٣- التدخل لاعتبارات إنسانية، لحماية مواطني دولة أو أقلية داخلية تتعرض لانتهاكات خطيرة في حقوقها، سواء شكلت تلك الانتهاكات تمييزاً عنصرياً، أو انتهاكاً لحقوق الإنسان، ويجري تفسير تدخل الدول الغربية في البوسنة والهرسك وكوسوفا على هذا النحو.

٤- التدخل في إطار معاهدة أو اتفاقية مشتركة تتضمن إمكانية تدخل دولة في شؤون دولة أخرى بناء على طلب الأخيرة[٣٢]، كما هو الحال في تدخل الاتحاد السوفييتي السابق في بعض الدول الاشتراكية سابقا، وتدخل الولايات المتحدة في العديد من دول أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي.

إن هذه التفسيرات- وغيرها- التي وضعتها لنفسها القوى الكبرى أو الفاعلة على صعيد العلاقات الدولية صاحبة المصالح المتناثرة حول العالم، تعتبر تفسيرات مرنة إلى حد كبير وتتحكم فيها المصالح الذاتية للدول القائمة بالتدخل.

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر، إضفاء بعد أخلاقي على سياستها الخارجية، عندما أقحم موضوعه (حقوق الإنسان) على تلك السياسة، جاعلاً منه- من الناحية الرسمية- أحد مبادئ تلك السياسة، ولكن المتفحص لكيفية ممارسة هذه الدولة على صعيد حقوق الإنسان خارجيا،

(٣٢) انظر تفاصيل ذلك: د. ضاري رشيد الياسين- سياسة الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى. المصدر السابق- ص٩ وما بعدها.

أي عند وضع المبدأ موضع التطبيق في السياسة الخارجية لها، اتضح بصورة لا تقبل الشك أن الغاية من إقحام هذا المبدأ، هو إيجاد غطاء سياسي مقبول ظاهرياً ودعائياً للتدخل في شؤون دول أوربا الشرقية سابقاً، ومناطق نفوذ الاتحاد السوفييتي السابق والدول الصديقة له، بدليل أن تلك السياسة لم تتعرض مطلقاً للانتهاكات الخطيرة والفاضحة والتقتيل للشعب العربي الفلسطيني في ظل الاحتلال الصهيوني، ولا إلى انتهاكات حقوق الإنسان في العديد من دول أمريكا اللاتينية الموالية للولايات المتحدة التي كانت تسودها أنظمة حكم ديكتاتورية...

وبالتوازي مع ذلك المبدأ اعتمدت الإدارة الأمريكية في ذلك العهد سياسة ضرورة التدخل العسكري في مناطق العالم التي تهدد فيها المصالح الأمريكية، وركزت السياسة الأمريكية في حينها على منابع النفط في منطقة الخليج العربي، وجرى إنشاء قوات التدخل السريع في مدينة ميامي لولاية فلوريدا، عززتها تصريحات وزير الدفاع الأمريكي وقتذاك (ماكنمارا) باستعداد الولايات المتحدة للتدخل عن طريق القوة العسكرية في الخليج العربي في أي وقت تتطلب المصالح القومية الأمريكية ذلك، بغض النظر عن كون ذلك يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين أم لا، أو أنه يشكل عدواناً سافراً ضد الدول التي يراد التدخل فيها.

الاعتبار المعنوي لسياسة التدخل العسكري

حاولت أكثر من دولة أن تعطي لتدخلاتها العسكرية، بعدا معنويا أو أخلاقياً، بمعنى أن الدوافع وراء ممارساتها لسياسة التدخل العسكري في دول أخرى لا تنحصر في الاعتبارات السياسية والقانونية، إنما تفرضها اعتبارات إنسانية أو أخلاقية، ومن هنا نجد عملية تسويغ وإضافة بعد أخلاقي لتلك

السياسة، وقد تمثل ذلك في تسمية حالات التدخل العسكري والأسباب المحركة لها بمسميات تحمل هذا الوصف، فالتدخل لأغراض إنسانية، والتدخل لحماية الأقليات، والتدخلات لحماية حقوق الإنسان، كلها تعطي انطباعاً أن الاعتبارات المعنوية كانت الدافع وراء ممارستها مع ما يغلفها من اعتبارات أخرى.

لذا يرى جانب من الفقه السياسي الغربي "أن المجتمع الدولي مجتمع إنساني، ليست كل قضاياه تحل عن طريق القوة والقهر والإرغام، بل إن البشرية تفخر بأن شؤونها كلها لها بعد معنوي وأخلاقي"[٣٣].

وتبعاً لذلك لا نجد غرابة في أن تقحم الولايات المتحدة الأمريكية- مثلا- اعتبارات حقوق الإنسان على سياستها الخارجية، فقد اعتبرتها منذ عهد كارتر ١٩٧٣، إحدى مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية[٣٤]. وأضفت في جميع تدخلاتها العسكرية المتكررة بعداً إنسانياً أو أخلاقياً لتلك التدخلات. فالمبررات المرنة التي توصلت إليها القوى التي هدفت إلى إتاحة الفرصة لنفسها للتدخل العسكري من جانبها في حالات مثل انتهاك دولة لحقوق الإنسان أو لحماية مواطنيها وممتلكاتها على أرض دولة أخرى، لا تحمل بعداً قانونياً فقط ولكن تحمل أيضاً، وبالأهمية نفسها بعداً معنوياً!![٣٥].

والحقيقة أن البعد المعنوي للتصرفات الدولية يرفض، بادئ ذي بدء، أي لجوء إلى الإكراه المسلح أو استخدام القوة، كما أن هذا البعد المعنوي يفترض

(٣٣) انظر: د. أحمد فخر- وجهة نظر حول التدخل العسكري المبرر- نشرة أوراق الشرق الأوسط- المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، آذار ١٩٩٤- ١٩٩٥، ص٧٩.

(٣٤) انظر: د. أحمد عبد الله- نموذج الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني في أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مجلد سنة ١٩٨٦ ص٨٣-٨٤.

(٣٥) انظر: د. ضاري رشيد الياسين- سياسة الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى- مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص٢٦.

أن معالجة أي انتهاك لحقوق الإنسان يجب أن يتم طبقاً للتفسير القانوني لميثاق الأمم المتحدة، وليس تقييماً أو قراراً من طرف منفرد، فالتدخل من حيث الواقع يستهدف بالأساس بنية السلطة في الدولة، سواء لمساندتها أو الإطاحة بها، ولكن الحقائق المعاصرة لتجارب التدخل العسكري كثيراً ما لا تلتزم بالجانب المعنوي استناداً إلى أن بعض الحكومات أو الدول أو بعض مؤسساتها الأمنية والقانونية والتي تعتبر أعلى السلطات في الدولة، والتي يفترض فيها أن تملك الرغبة والإرادة، ومن ثم القدرة على حماية حقوق الإنسان، تفعل المقابل تماماً، فتصبح بتجاوزاتها سندا لمبررات التدخل العسكري بدلاً من أن تكون سنداً معنوياً ضد التدخل من جانب دول أخرى أو منظمات دولية.

ومن الناحية النظرية يلاحظ أن مبدأ عدم التدخل، كمبدأ مغاير لمبدأ التدخل، يرتكز على دعامتين هما:

أ- مبدأ المساواة بين الدول باعتبار أن الدول في المجتمع الدولي متساوية حقها في السيادة[٣٦].

ب- حق الشعوب في تقرير مصيرها، وما ينبع عن ذلك من حقوق أخرى كحق الشعوب في اختيار أنظمة الحكم فيها، وسبل نموها وتطورها السياسي والاقتصادي... الخ[٣٧].

إلا أن المطروح حالياً في إطار العلاقات الدولية الجديدة، هو أن سيادة الدولة على مقدراتها ليست أمراً مطلقاً أو منعزلاً عن عالم تتزايد فيه درجة الاعتماد المتبادل بين دوله، ويعيش ثورة النقل الآني للمعلومات والحقائق، الأمر

(٣٦) حول هذا المبدأ وتفصيلاته، انظر: خليل إسماعيل الحديثي- الوسيط في المنظمات الدولية مطبعة جامعة الموصل، ١٩٩١، ص١٤٨-١٥٦.

(٣٧) انظر تفاصيل ذلك: المصدر السابق- ص١٣٥-١٣٩.

د. صالح جواد الكاظم- دراسة في المنظمات الدولية، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٧٥ ص٤٧.

الذي يجعل سلوك الدولة الداخلي محل تقييم مستمر من جانب الأطراف الخارجية، ولاسيما القوى الفاعلة في العلاقات الدولية، وبذا يصبح سلوكها أيضاً في إطار المجتمع الدولي قابلاً للحساب بل وللعقاب إلى حد التدخل العسكري، وإن كان ذلك موجهاً إلى الدول الصغيرة أو الضعيفة بالأساس.

ومع هذا التحول السلبي، بفعل طغيان مذهب توازن المصالح بدلاً من توازن المبادئ أو توازن العقائد السياسية، فقد بدأ البعد المعنوي للتدخل العسكري- مع أنه غطاء مفضوح يتراجع منسحباً إلى مكان متأخر- في استعادة صياغة العلاقات الدولية.

والخلاصة، أن البعد المعنوي في ممارسة سياسة التدخل العسكري، ما كان يوما يقصد بذاته، إنما شكل عامل تسويغ أو تبرير لاستخدام القوة العسكرية، التي أصبحت محرمة في نطاق العلاقات بين الدول، باستثناء الحالات التي أشار إليها ميثاق الأمم المتحدة(٣٨).

فمن غير المتصور أن تقوم دولة من الدول الكبرى، وتحت دوافع إنسانية أو أخلاقية، باستخدام القوة العسكرية والتضحية بمواردها وأبنائها من أجل حماية حقوق الإنسان في دول أخرى، أو السهر على أمن الشعوب واستقرارها في تلك الدول.

(٣٨) الحالات التي أجاز فيها الميثاق استخدام القوة العسكرية، هي حالة الدفاع عن النفس- المادة ٥١، واستخدام القوة من جانب الأمن تطبيقاً لنظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق، وحالة تاريخية لم يعد لها وجود، وهي منصوص عليها في المادة ١٠٧.

ثانيا: المفهوم القانوني الدولي للتدخل

يهدف هذا المبحث أساساً للإجابة عن تساؤل جوهري ومركزي في آن واحد هو: هل هناك حقاً قواعد شرعية (قانونية دولية)، سواء أكانت عرفية أو اتفاقية سمحت أو تسمح بالتدخل في شؤون دول أخرى لأغراض معينة أو محددة؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فمتى نشأت مثل تلك القواعد، وفي أية مراحل تاريخية نشأت، وفي أية ظروف دولية جرت ممارستها؟ وهل أصبحت قواعد عامة تمارسها دول القانون الدولي كافة، أم أنها مجرد محاولات فردية أو حالات حاولت بعض الدول الكبرى في مراحل محددة، وفي ظروف دولية، القيام بها لأهداف ذاتية تتعلق بمصالح خاصة بالدول التي مارست عمليات التدخل.

ابتداء ينبغي التأكيد على أن مفهوم التدخل يتعارض مع مفهوم مستقر على صعيد القانون الدولي والعلاقات الدولية، ذلك هو مفهوم السيادة، حيث أن أحد أهم أسس العلاقات السياسية الدولية، والقانون الدولي العام هو عنصر "السيادة"[٣٩].

لقد جرت محاولات دولية، تبعتها كتابات فقهية، عرضت بالدرجة الأساس، لتبرير العديد من التدخلات التي قامت بها بعض الدول في القرن الماضي، وبصورة أدق وأوضح في هذا القرن، لإسباغ نوع من الشرعية على سياسات التدخل في شؤون الدول الأخرى، وبالمقابل قوبلت مثل تلك المحاولات بمواقف دول أخرى، وكتابات فقهية تمثلت في الفقه الاشتراكي، وكتابات فقهاء دول العالم الثالث، لدحض أية شرعية أو أي تسويغ لعمليات تدخل القوى الكبرى

(٣٩) راجع: د. حامد سلطان وآخرون- القانون الدولي العام- ط٢، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٤، ص٦٨٩ وما بعدها.

في الدول الضعيفة أو دول العالم الثالث، لكونها مرفوضة شرعياً، ومستهجنة معنوياً[٤٠].

ولما كانت هناك موجة متصاعدة نتيجة التغييرات الدولية العميقة أعقاب عام ١٩٩٠، تحاول أن تجد الأسس (الشرعية)، أو تبحث في أسس شرعية لعمليات التدخل العسكري وغير العسكري في العديد من دول العالم، بعدما تهيأت ذات الظروف التي سبق أن مارست فيها دول سياسة التدخل بأشكاله المختلفة ضد غيرها من الدول، فسنحاول في هذا المكان من الدراسة إلقاء الضوء على الحالات التي جرى فيها التدخل من جانب القوى الكبرى في شؤون دول أخرى، والأغراض التي توسلت بها للقيام بمثل تلك العمليات، وفيما إذا كانت قد نشأت، من خلال تلك الممارسات، قواعد دولية يمكن الارتكان إليها للقول بشرعية أعمال التدخل أياً كانت صورها، ولاسيما العسكرية منها.

ويمكن القول أن هناك ثلاث حالات قامت فيها بعض الدول بممارسة أعمال التدخل في شؤون دول أخرى هي تحديداً، وفقاً لتسلسل ظهورها التاريخي:

١- التدخل لحماية الأقليات القومية والدينية.

٢- التدخل لأغراض إنسانية.

٣- التدخل لحماية حقوق الإنسان.

وسنحاول مناقشة ما آل إليه وضع "التدخل" في ظل الوضع الدولي الراهن، وفي ضوء سياسة منح التراخيص من جانب مجلس الأمن إلى دولة أو مجموعة من الدول للتدخل نيابه عنه في شؤون دول أخرى، وفي مناطق مختلفة من العالم بعيداً عن إشرافه ورقابته وبعيداً عن قيامه بمناقشة تلك الدول أو مساءلتها عن سير

(٤٠) للتفاصيل انظر: عبير بسيوني- المصدر السابق- ص٢٣٨-٢٤٢.

عمليات التدخل العسكري، وعما إذا احترمت قواعد الشرعية الدولية اللازمة، وحدود الأهداف للمهام التي أوكلت إليها أم لا.

أولاً: التدخل لحماية الأقليات القومية والدينية

ظهر هذا النوع من التدخل في المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وقد ساعد على ممارسة عمليات التدخل البيئة الدولية السائدة آنذاك، حتى أن بعض الفقهاء في تلك المرحلة أخذوا يتحدثون عن ظهور عرف دولي يبيح لبعض الدول أن تتدخل لتأمين حماية الأقليات الدينية والعرقية، من اضطهاد السلطات الوطنية لها عندما تهدد الحدود الدنيا من الحقوق، لما ينبغي أن تتمتع به تلك الأقليات من حقوق أسوة بما يتمتع به الأجانب على الأقل(٤١). وفي الحقيقة فإن التدخل لحماية الأقليات كانت دوافعه سياسية وتوسعية، وكان يمارس تجاه الدول الضعيفة مثل الدول العثمانية في أواخر عهودها عندما دعيت بالرجل المريض الذي يتعين اقتسام تركته، ولذلك فإن التدخل كان محكوماً بمدى سيطرة الدول الحامية ونفوذها تجاه الدول التي توجد فيها الأقلية، كما أن الحماية من حيث الواقع القانوني الدولي لا يمكن تسميتها حماية دولية أو حقيقية للأقليات الدينية أو العرقية أو اللغوية، بشكل عام ودائم، للسبب المتقدم أولاً، وأن التدخل متوقف على إرادة الدولة التي تريد أن تقوم بالحماية ومدى توافر مصالح ورغبة لهذه الدولة في القيام بهذه العملية، وكل ذلك خاضع لتقدير مثل تلك الدولة وليس تطبيقاً لالتزام تفرضه قاعدة قانونية دولية(٤٢).

(٤١) انظر: د. عز الدين فودة- المصدر السابق- ص٩٨.

(٤٢) انظر: د. عبد العزيز محمد سرحان- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧-١٩٦٩، ص١٢.

وهكذا نصل إلى خلاصة مفادها أن قاعدة قانونية تبرر التدخل لحماية الأقليات لم تنشأ، رغم وجود بعض الممارسات التي قامت بها بعض الدول إلا أنها لم تصل إلى حد إمكانية القول بنشوء قاعدة دولية عرفية، كما يحاول بعض الفقهاء تأكيدها في المرحلة الراهنة، لسبب واضح هو أن تلك الممارسة كانت مقصورة على عدد محدود من الدول، ولم تلق قبولاً عاماً من بقية دول العالم بحيث التأكيد على أن الركن المادي للقاعدة العرفية الدولية قد نشأ وإضافة إلى ما تقدم، لا يوجد أي التزام دولي يحتم على دولة ما القيام بهذا الدور الحماية الدائمة، كما أن هذا النظام نشأ أصلاً بدوافع استعمارية، وليس عطفاً على أقلية من الأقليات، أو أن الباعث عليه هو الشعور الإنساني، وهو ما يترك هذه الحماية لمحض إرادة الدولة التي تنوي التدخل[٤٣].

وما دمنا بصدد الحماية الدولية للأقليات، فإنه يتعين الإشارة إلى ظاهرة حماية الأقليات عن طريق الاتفاقيات والتصريحات في المرحلة التي أعقبت عقد معاهدة فينَّا عام ١٨١٥ وحتى قيام الحرب العالمية الثانية، وهي ظاهرة تبدو لأول وهلة طريقة شرعية لتوفير الحماية اللازمة لبعض الأقليات، لأنها تجري من خلال الاتفاقيات الدولية، ولكن تتبُّع ظروف عقد مثل تلك المعاهدات والاتفاقيات تشير إلى حقيقتين:

أولاهما: أن تلك المعاهدة كانت تفرضها الدول القومية المنتصرة في الحروب على الدول الخاسرة أو الدول الضعيفة، فهي لم تكن وليدة توافق إرادات حرة للدول الأطراف فيها، وهو ما يفتح المجال للطعن في مدى صحتها، ومن ثم شرعيتها.

(٤٣) انظر: د. ضاري رشيد الياسين- الفصل والتمييز العنصري- المصدر السابق، ص٧٠.

ثانيتهما: أنها كانت تقتصر على حماية بعض الأقليات في أوروبا بشكل خاص، دون الأقليات الأخرى، في العالم، ولذلك فهي لم تتسم بطابعها العام، إنما كانت ذات طابع انتقائي وفي دول معينة، كما أن الدول الكبرى والقوية آنذاك لم تكن تسمح أن تمارس مثل تلك الحماية على أراضيها.

لذلك فإن محاولات الارتكاز على وجود قواعد تبرر التدخل لحماية الأقليات مهما غلفت بأغطية حقوق الإنسان، فإنه من الصعب القول بوجودها، أو وجود عُرفٍ دولي عام قد تبلور بشأنها.

ثانياً: التدخل لأغراض إنسانية

ظهرت هذه الممارسة (الغربية) أساساً في القرن الماضي، وقد وصفها بعض الكتاب الغربيين بأنها "من أقدم الوسائل التي عرفها المجتمع الدولي واستخدمها للرقابة على حقوق الأفراد"(٤٤)، وفي هذا الصدد كتب الأستاذ بوركارد **"Borchard"** في عام ١٩١٥: "حين لا تكترث دولة ما تحت وطأة ظروف غير عادية لبعض حقوق مواطنيها، الذين يفترض أن لها عليهم سيادة مطلقة، فإنه يحق- بموجب القانون الدولي- لدول أخرى من الأسرة الدولية أن تتدخل على أسس إنسانية"(٤٥).

وهذا النظام يقوم بالأساس على عدم وجود أي اتفاق أو التزام تعاقدي يفرض هذه الرقابة أو الحماية لحقوق الأفراد وحرياتهم، بينما يرى بعض

(٤٤) انظر: عبير بسيوني- المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٤٥) راجع: Revue de droit International, No. 2, 1955 pp128-133 نقلاً عن د. ضاري رشيد، الفصل والتمييز العنصري- المصدر السابق- ص ٦٧.

الكتاب، أن هذا النظام قد استند إلى نصوص المعاهدات الخاصة بحماية الأقليات الدينية(٤٦).

ومن هنا يتبدى أن هناك فقداناً للأساس الشرعي للتدخل لأهداف إنسانية، مثلما لا زال البحث عن أساس يسوغ مثل هذا التدخل قائماً حتى الوقت الحاضر.

ولا يختلف التدخل لأغراض إنسانية كثيراً عن التدخل الدولي لحماية الأقليات، بل هو الوجه الآخر لتلك السياسة، وتكاد الدوافع التي تحرك النوع الأخير هي ذاتها التي تحرك النوع الأول، الأمر الذي يقود إلى البحث عن حقيقة وجود قاعدة دولية عرفية نشأت بشأن إمكانية التدخل للغرض أعلاه، وهو ما يصعب التقرير بصدده.

ومن الأمثلة على هذا النوع من التدخل الاحتجاجات العديدة التي قدمتها روسيا إلى الدولة العثمانية، فيما يخص ادعائها باضطهاد الأخيرة للأقليات المسيحية، علماً أن هذه الدولة تعهدت بكفالة حرية الأقليات المسيحية في معاهدة كوتشيك- كنارجي- Kainarjr Kutchut" سنة ١٧٧٤ في المادة السابعة منها. وفي القرن التاسع عشر نجد أن الدول الأوروبية كثيراً ما تدخلت في شؤون الدولة العثمانية للأسباب والدوافع نفسها، فقد تدخلت لديها في اليونان سنة ١٨٢٩، كذلك استخدم التدخل الإنساني من جانب كل من فرنسا والنمسا وبريطانيا وروسيا لدى الدولة العثمانية في سوريا سنة ١٨٦٠.

ويلاحظ أن التدخل الإنساني استخدم في بداية الأمر لأغراض دينية، مع ما يغلفه من مطامع سياسية، فلقد احتج مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ لدى ملك صقلية على سوء معاملة المسجونين السياسيين في بلاده.

(٤٦) د. ضاري رشيد- المصدر السابق- نفس الصفحة.

والتدخل الإنساني رغم أن محركه هو الدوافع السياسية والمصالح الخاصة بالدول المتصلة فإنه لم يستخدم إلا لصالح الأقليات الدينية، وفي فترات محدودة، وإزاء دول معروفة بضعفها أو أنها كانت أطرافا خاسرة للحرب(٤٧).

إن هذا النظام- إن صحت تسميته بهذه الصفة- هو في جوهره وحقيقته يشكل عدوانا على سيادة الدول التي يجري التدخل في شؤونها، ولا سيما بعدما اتخذ التدخل لأغراض إنسانية، صفة التدخل العسكري.

وتحاول بعض القوى، وبخاصة بعد انهيار أسس التوازن الدولي عام ١٩٩٠، العودة إلى ممارسة هذا التدخل وإعطاءه بعداً جديداً، باعتباره وسيلة لتحقيق السلم والأمن الدوليين وتأمين حقوق الإنسان، مع بقاء الدوافع والمصالح ذاتها التي تحركت رغم تطورها وتجددها، وينبغي الإشارة إلى أن التدخل لأغراض إنسانية كاد أن يختفي على صعيد العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، نظراً لطبيعة القوى الصاعدة وظهور نظام ثنائي القطبية استطاع أن يحافظ على قدر من التوازن والانضباط في استخدام القوة، باستثناء ما كان يعرف بمناطق نفوذ كل من القوتين العظميين سابقاً.

لذلك سوف نتناول الأبعاد الجديدة لسياسة التدخل لأهداف إنسانية ومسوغاتها الجديدة فيما بات يعرف بالوضع الدولي الجديد.

---

(٤٧) انظر: د. عز الدين فودة- الضمانات الدولية لحقوق الإنسان – المجلة المصرية للقانون الدولي. مجلد ٢٠ لسنة ١٩٦٤، ص ٩٨.

-د. عبد العزيز محمد سرحان – الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان – دار النهضة العربية القاهرة ٩٦٦/ ١٩٦٧، ص ١٢-١٣.

- د. ضاري رشيد- الفصل والتمييز العنصري – المصدر السابق – ص٦٩-٧-.

ثالثاً: التدخل لأغراض إنسانية في المرحلة الجديدة

كادت ممارسات التدخل، ومن قبلها سياسات التدخل أن تزول من الممارسة الدولية، أو على الأقل تضيق، وينحصر نطاق ممارستها في مناطق نفوذ القوى الكبرى المحددة، بفعل ترسيخ مبدأ عدم التدخل باعتباره مبدأ قانونيا مقبولا ومعرفاً به عالمياً، وبعد صدور العديد من الوثائق الدولية المهمة التي أكدت ضرورة احترام سيادة الدول، ومنها القرار ٢١٣١ (د-٢٠) المؤرخ ٢١ كانون الأول- ١٩٦٥ بشأن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والقرار ٢٦٢٦ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٠ بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول، وفي أحكام محكمة العدل الدولية، وبخاصة في قضية قناة كورفو وقضية نيكاراغوا. بيد أن رأيا آخر ذهب إلى أن هذا المبدأ محدود الأهمية، ويرجع ذلك بصورة خاصة إلى انخفاض عدد الحالات التي تدخل في عداد الشؤون الداخلية وظهور حالات تمس حقوق الإنسان بصورة خاصة، وينتفي فيها مبرر الاستثناء المتعلق بالسيادة الوطنية، ويتمثل هذا الطرح في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، لأن التدخل موجه أساسا إلى دول العالم الثالث، ومن غير الواقع أن يكون ضد الدول الأولى[٤٨].

وكانت فاتحة المفهوم الجديد ليساسة التدخل، هي إقحام الأمم المتحدة في هذا الموضوع، وبعبارة أدق، استخدام الأمم المتحدة، وتحديدا الجهاز التنفيذي فيها "مجلس الأمن" لتوفير الأغطية الشرعية لا لعمليات حفظ السلم والأمن الدوليين المنصوص عليها في صلب ميثاق الأمم المتحدة، إنما للتدخل في شؤون الدول

(٤٨) انظر بالتفصيل الوثائق الرسمية للأمم المتحدة عن أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة انعقادها الخمسين، الملحق رقم ١٠ (A/50/10)، الأمم المتحدة- نيويورك، ١٩٩٥، ص٢٥.

الأعضاء الداخلية التي اعتبرها الميثاق نفسه من الأمور التي تتصل بسيادة الدول ولا يجوز الاعتداء عليها أو المساس بها[٤٩].

ونقطة البداية لهذه المرحلة هي القرار ٦٨٨ لسنة ١٩٩١، الذي أعقبه العديد من القرارات للتدخل العسكري في مناطق أخرى من العالم، حيث بدى مجلس الأمن مدفوعاً إلى استتصدارها، ومؤشر ذلك ما اتخذته الجمعية فيما بعد من قرارات رفضت مثل هذا التوجه[٥٠]، وبخاصة أن أعمال التدخل تنفرد دول بقيادتها وأخذ زمام المبادرة والقيام بالعملية، في حين يقتصر دور مجلس الأمن على إصدار التراخيص للقيام بمثل تلك المهام.

فبعد أيام من وقف إطلاق النار في (أم المعارك)، صدر القرار المشار إليه، وتضمن فقرة سارية المفعول تخص سكان العراق الأكراد في شمال وشمال شرق العراق[٥١]، وهي تحدد الحاجة إلى وجوب سماح العراق للمساعدات الإنسانية بأن تمر مباشرة وتصل لجميع محتاجي هذه المساعدات، وقبل معرفة رد فعل العراق وموقفه من القرار، [علماً بأنه متخذ طبقاً للفصل السادس من الميثاق، وعلى أساس من هذا القرار، كما تحاول الدول التي أسهمت بإرسال قوات القيام بهذه المهمة ومهمات أخرى لا علاقة لها بالقرار]، فقد تم إرسال قوات أمريكية وبريطانية وفرنسية بسرعة، ودون تفويض من مجلس الأمن للقيام بعملية توفير ممرات آمنة في شمال العراق لإمداد أكراد العراق بالمعونة، وجرى الضغط على مجلس الأمن لكي يفرض على العراق اتفاقاً، يمكن بمقتضاه

(٤٩) راجع نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق.

(٥٠) تنص الفقرة (٣) من القرار ٦٨٨ على "يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية، على الفور، إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها".

(٥١) د. ضاري رشيد الياسين- مدى شرعية قرارات مجلس الأمن ضد العراق- المصدر السابق، ص٢٣٨.

للأخير إرسال خمسمائة من قوات الأمن لتحل محل القوات التي أرسلت هناك من قبل، أي حرمان العراق من فرض سيادته على أرضه في المناطق الكردية من إقليمه.

ووفقا للمواقف الرسمية للدول الثلاث في حينه نرى أنه لا يجب النظر إلى التدخل بهدف الإمداد بالمعونة الإنسانية في كردستان في إطار الموقف الاستثنائي الناشئ عن هزيمة العراق، ومن البديهي أن سيادة الدول سوف تتراجع في مثل هذه الظروف حيث أن ذلك حق للقوات المنتصرة!![٥٢].

والغريب واللافت للنظر هو مدى استغلال الموقف الاستثنائي من جانب بعض السياسيين والكتاب في تطوير "نظرية" تمنح حق التدخل بناء على دوافع إنسانية.

ولقد اتخذ الرئيس الأمريكي "بوش" من الاعتبارات الإنسانية مرجعاً مستمراً على أساس أنها ذريعة لوجود الأمم المتحتدة في شمال العراق (ويقصد القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية، إذ هي ليست قوات تابعة للأمم المتحدة ولم تنشأ بترخيص من مجلس الأمن، ولا حتى بموافقته). وفي ذات الوقت ترددت العديد من التصريحات الرسمية المعبرة عن الموقف الفرنسي حيال التدخل في شمال العراق، وعلى نص القرار ٦٨٨ في تأكيد "حق التدخل"، وهو ما دافع عنه روبرت كوشنر في البداية من موقعه في منظمة "أطباء بلا حدود" الفرنسية، ثم فيما بعد الوزير الفرنسي للإغاثة الدولية[٥٣].

وعند الإشارة إلى هذه التطورات المذهبية، نجد أن السكرتير العام للأمم المتحدة في حينه "خافير بيريز دي كويار"، كان قد صرح في محاضرة ألقاها في

(٥٢) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٥٣) انظر: أحمد متولي- التدخل الخارجي- مجلة السياسية الدولية، العدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٧، مؤسسة الأهرام، ص٢٤٢.

جامعة بوردو والفرنسية، أن هناك اتجاهاً سائداً في المواقف العامة يحبذ الاعتقاد بأن الالتزام الأخلاقي للدفاع عن المضطهدين يجب أن تكون له الأفضلية فوق احترام الحدود والوثائق القانونية..."[٥٤].

وهذه دعوة صريحة وخطيرة في الوقت نفسه لتجاوز كل اعتبار قانوني أو شرعي لإطلاق سياسة التدخل أمام القوى الدولية التي قيض لها الهيمنة في الظرف الدولي الراهن، وهي دعوة من شأنها نسف القانوني الدولي من الأساس.

وفي الحقيقة فإن هذا الاتجاه، لم يكن مؤسسا على قاعدة عريضة والدليل على ذلك أن المصوتين لصالح القرار ٦٨٨ (١٩٩١) كانوا أقل عدداً من المصوتين في أي قرارات أخرى خاصة بالعراق منذ بداية الأزمة في آب ١٩٩٠، فقد صوتت كوبا واليمن وزمبابوي ضده، بينما امتنعت الهند والصين عن التصويت، وعلاوة على ذلك فإن أصواتا ومواقف بدأت تتصاعد على عدة مستويات مناهضة للحق المزعوم في التدخل، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة[٥٥].

وعلى الرغم من الشكوك المتعلقة بالأسس القانونية للتدخل العكسري فقد اتخذ مجلس الأمن خلال عام ١٩٩٢، وما بعدها سلسلة من القرارات في حالة الصومال، وهو ما جعل الكفة- عملياً- تميل لصالح اتجاه التدخل العسكري باسم المساعدات الإنسانية، وفي كانون الأول من عام ١٩٩٢، عمدت وسائل الإعلام الغربية إلى تحريك العالم بأسره لكي يتعاطف مع صور الجوع في

---

(٥٤) L'mond

(٥٥) راجع: الأمم المتحدة- تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السابعة والأربعون ١٥ أيار/ مايو- ٢١ تموز/ يوليه ١٩٩٥ (A/50/10) الوثائق الرسمية، الملحق رقم ١٠ (A/50/10)- ص٢٥.

الصومال وحول استحالة وصول المساعدات الإنسانية لمن هم بحاجة إليها بسبب الصراع بين المجموعات المسلحة، فقد اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ٧٩٤ ليسمح بتدخل عسكري كثيف على هيئة قوات أمريكية تضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب الصومالي(٥٦).

وقبل هذه الخطوة أرسل السكرتير العام للأمم المتحدة برسالة للمجلس يصف فيها الموقف السائد بأنه تهديد للأمن(٥٧).

وقد أثار القرار رقم ٧٩٤ الذي استند مجلس الأمن في إصداره على الفصل السابع من الميثاق، النقد الفوري والطعن بشرعيته حتى على صعيد الفقه الغربي منذ لحظة صدوره، وذلك لأسباب ثلاثة:

١- يعود لعدم وجود أساس حقيقي لوصف الموقف في الصومال بأنه تهديد للسلام والأمن الدوليين، على الرغم من الموقف اليائس في الصومال.

٢- يكمن في أن الصلاحيات المخولة لما أطلق عليه "عملية استعادة الأمل" كانت مبهمة فيما تخص الرد على الجماعات المسلحة الصومالية، والإجراءات الواجب اتخاذها لاستعادة النظام العام.

٣- وكما هو الحال بالنسبة للحالة مع العراق، فقد كانت مهمة استخدام القوة العسكرية تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية، والأصح أن هذه الدولة تنفرد في قيادتها وتوجيهها، بمشاركة رمزية من جانب بعض الدول، وهو ما يخلق نوعا من الشك المبرر حول الطبيعة الجماعية للتحرك المصرح به.

---

(٥٦) Adam roberts "Humanitarian War, Military intervention and human rights Inter. Affairs, vol. 69, No.3 pp. 32-51.U.N Doc S/24868.

(٥٧) Adams Roverts, op cit, p29.

ولا تزال هناك مشكلة بسبب عدم القناعة والتسليم من جانب الغالبية العظمى لدول العالم، بشأن التدخل العسكري لأسباب إنسانية، والذي يأذن به مجلس الأمن، وهو ما يعتبر تفتتا في الإجماع الدولي، كما أنه يولد حالة من عدم الثقة حول إنجرار مجلس الأمن وراء سياسات بعض الدول المؤثرة في المجلس(٥٨).

وعند الإشارة إلى القرار رقم ٩٢٩ الذي يسمح بالتدخل العسكري لوقف المذابح البشرية ضد قبائل التوتسي في رواندا، رأى العديد من المختصين بالشؤون الدولية أنه تمت الموافقة على نص القرار رقم ٩٢٩ بموافقة عشرة أصوات وامتناع خمسة (وهي البرازيل والصين ونيجريا ونيوزلندا وباكستان)، تعارض من حيث الأساس تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية لدولة ما عندما لا يطلب ممثل هذه الدولة التدخل، وتعتبر هذا التصرف بمثابة اعتداء على مبدأ الاحترام الواجب لسيادة الدولة. ويسود هذا الشعور بقوة وعلى نطاق عريض في الأمم المتحدة، وبشكل أكثر مما يتخيله المرء"(٥٩).

ولكن السؤال الذي يثور، هو ما هي أسباب رفض سياسة التدخل أو ما أسميناه التدخل لأسباب إنسانية؟ الحقيقة أن الولايات المتحدة والدول الغربية التي سايرتها في هذا الاتجاه، تدرك حقيقة افتقادها إلى الأساس الشرعي الذي يسوغ مثل هذه التدخلات المسلحة، وأن الحصول على تراخيص من مجلس الأمن، بصيغة قرارات صادرة طبقاً للفصل السابع من الميثاق لا يضفي عليه شرعية دولية غير قابلة للنقاش، أو أنها تحظى بقبول عام من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لذا فإن الدول الغربية ظلت تؤسس شرعية تدخلاتها

(٥٨) Adams Roborts Optic p29.

(٥٩) راجع عدداً من هذه الآراء في
- Le Monde, paris, 30 June, 1994, p. 3.

على ضرورات الاعتبارات الأخلاقية والمعنوية والإنسانية، بينما يرى العديد من دول العالم أن رفضها لسياسة التدخل أو عدم قبولها لها، يتعلق بأسباب متعددة منها:

١- الشك الناجم عن التبعات التي تنشأ عن التدخل العسكري المصرح به من قبل الأمم المتحدة لأسباب إنسانية، وذلك فيما يخص مبادئ القانون الدولي- وبالنسبة للدول التي تتخذ من عدم التدخل مبدأً من مبادئ سياستها الخارجية، أو أنها تعتبره مبدأً أساسياً من مبادئ القانون الدولي غير القابلة للانتهاك أو المساومة، فهذه الدول أبدت تحفظاتها حول تأثيرات قرارات مجلس الأمن التي حاولت إرساء حق التدخل بناء على أسباب إنسانية.

ونظراً لوجود عدد كبير من القواعد والمبادئ الدولية الراسخة على صعيد القانون الدولي التي ترى أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول يصل حد التحريم، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة نفسه في الفقرة (٧) من المادة الثانية منه، فإن هناك اتجاهاً دولياً رئيسياً يرى أن قرارات مجلس الأمن سوف تفتح الباب أمام إضعاف تلك المبادئ، وأن بزوغ حق قانوني جديد هو أمر لا يمكن قبوله من وجهة النظر القانونية.

ولا يزال دور الأجهزة السياسية للأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي موضوعاً مثيراً للاناقضات[٦٠]. وقد تؤدي محاولة تأسيس قاعدة لإحداث تغير في المبادئ التقليدية للقانون الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول، بناء على قرارات ذات طابع سياسي صادرة عن مجلس الأمن، إلى الريبة، لأنها صادرة

(٦٠) انظر Adams Robert, optic, p32.

بدون إجماع عام، فهي تعبر عن إرادة الدول المتنفذة في مجلس الأمن تحديداً وبدون إفساح المجال للشك لما تسببه من إحراج لبعض الدول الأعضاء.

وهناك حالات عديدة لمعارضة المفهوم المقترح بالتدخل لأسباب إنسانية، ولعل أبرز من عبر عن تلك الحالات البروفيسور "جون سوبر مان" في بحثه بعنوان "دعاة التدخل الجدد"، الذي أكد فيه "ان الحالات الداعية للتدخل تتعدى- بقوة- المصارد المتاحة (يقصد مصادر الشرعية)، وهو يعني أن التدخل كان انتقائها، وطبقاً للمبادئ الأخلاقية المطبقة بصورة مشوهة[٦١].

٢- السبب الثاني يتعلق باستخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في علاقاته بالإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن، بما في ذلك الجزاءات التي تبلغ حد التدخل العسكري، في حالات العدوان وتهديد السلام الدولي أو انتهاكه. وقد ذكر القرار رقم ٦٨٨- على سبيل المثال- التهديدات الموجهة إلى السلم والأمن الدوليين عدة مرات، على أساس أنها القاعدة التي استند إليها في الدفاع عن الأقلية الكردية، ولكنه لم يذكر شيئاً عن الفصل السابع بينما في حالات القرارات المتخذة بشأن الصومال ورواندا، فقد ذكر المجلس أن تحركه مؤسسة على الفصل السابع على أساس أن هناك تفسيرا تقدمه المادة ٣٩ من الفصل السابع لا يرتبط فقط في تقدير المجلس- كما قصد بذلك صائغوها بفعل عدواني أو تهديد للسلام أو خرقه، ولكنه يختص كذلك بالمواقف الداخلية للدول التي يقرر أعضاء المجلس أن أبعادها الإنسانية تمنحهم الغطاء اللازم للتدخل العسكري. ولا يوجد هنا أي تأكيد بأن المجلس سيقصر انتباهه في المستقبل على المواقف ذات البعد الإنساني، فلماذا لا يتدخل مثلاً في حالات تخريب البيئة أو تهريب المخدرات أو غياب

(٦١) انظر: اللواء أحمد فخر- التدخل العسكري المبرر- المصدر السابق- ص٧٩-٨٠.

الديمقراطية!!؟، وقد دفع ذلك أن تكتب إحدى الدراسات المقدمة إلى مدرسة الإدارة الوطنية في باريس وصفاً لاذعاً لمثل هذا التوجه بالقول "يجب أن نتوخى الحذر من ملاك السلام المدجج بالسلاح، إذ عندما لا نرى الأخطبوط الشرير، فإنه قد يخترع واحد(٦٢).

ولهذا هناك تخوف له مسوغاته، بأنه مع خلق سوابق غير دقيقة، في استعمال الفصل السابع بشأن المساعدات الإنسانية، فإن المجلس، مدفوعاً بالرغبات الخاصة لبعض أعضائه الدائمين، أخذ يفسر الشروط اللازمة لتطبيق أحكام الفصل السابع بمزيد من الحرية لدرجة لا تتحملها النصوص أو يمكن أن تستجيب لها.

وفي الوقت نفسه هناك العديد من الشكوك المتعلقة بالقيمة التي تعزى للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن باعتبارها مصادر للقانون الدولي(٦٣).

وفي ضوء التحليل السابق للأحداث المشار إليها والتي وفر مجلس الأمن الأغطية لتدخلات أمريكية وغربية بالأساس [يتضح إذا ما صح نسبة تلك التدخلات إلى الأمم المتحدة، رغم أن الواقع يشير إلى خلاف ذلك]، إنها لم تكن تستطيع تقديم سوى القليل لتحسين الظروف المعيشية للأقلية الكردية في شمال العراق على المدى الطويل، واتضح لاحقاً أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية كانت لها أهداف خاصة، عندما تبين أن أغلب القوات الأمريكية التي ساهمت في عملية توفير الراحة، في شمال العراق هي عناصر من المخابرات

(٦٢) انظر:

- Baskin oran "Kalkik Horoa" cekic Gucve Kurt Develi, Belgi yayineri, Berinci Barim Sufat 1996 Kp 35.

(٦٣) Hugh Davles, Clinton helps CIA "assets" to escape Sadain's forces, The Daily Telegraph, Tuesday, Sept. 10,199b,, p2.

المركزية، وأن هدفها المعلن هو تغيير النظام السياسي في العراق والعمل على إضعافه[٦٤]، وربما الأخطر من ذلك اتخاذ قرارات انفرادية بفرض حظر الطيران العراقي شمال عرض ٣٨، تم توسيعه بقرار أمريكي انفرادي جنوباً حتى خط عرض ٢٨، ولم تقدم الأمم المتحدة بأي من أجهزتها موقفاً أو تسويغاً لمثل تلك القرارات التي لا علاقة للأمم المتحدة بمختلف أجهزتها بها، مما أثار تساؤلات مشروعا، لم تجب عنه الأمم المتحدة حتى كتابه هذه السطور وهو: ما هو موقف المنظمة إزاء تلك القرارات التي فرضت بالقوة المسلحة، وتشكل عدواناً مسلحاً مستمراً طبقاً لتعريف الأمم المتحدة للعدوان؟

وعلى كل حال فإن قرار انتهاك سيادة الدول- حتى في حالة الظروف الاستثنائية- يضيف حقيقة هامة للرسائل الموجهة للعالم بخصوص ما يسمى "بالنظام الدولي الجديد" الذي طوع مجلس الأمن ليكون أحد مؤيديه، والممهد للتجاوز على سيادة الدول التي تعيش في ظله.

ومن هنا يمكن إدراك السبب الذي أصبح المجتمع الدولي من أجله يصرف النظر عن تأييد التدخل أو سياسة التدخل- سواءً كانت عن طريق المنظمة الدولية، كأن تكون من جانب حلف الناتو- بصرف النظر عن تأييد التدخل لأسباب إنسانية، بحيث أصبح الآن ينظر إلى التدخل بنوع من التشكيك وعدم الثقة، لا بل وتعتبره الغالبية العظمى لدول العالم الثالث أنه عدوان بغض النظر عن الأغطية التي يتستر بها[٦٥].

(٦٤) المصدر السابق.

(٦٥) انظر: عبير بسيوني رضوان- التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية: حالة التدخل في العراق، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٤٢.

والآن، وحيث لم تعد أحداث الخليج العربي تشكل تأثيراً هاماً على العلاقات الدولية، فإنه يتعين إلقاء نظرة أخرى على الرابطة بين مجلس الأمن والمساعدة الإنسانية، إذ لا يمكن إنكار حق المجتمع الدولي في الانضواء تحت مظلة الأمم المتحدة للحصول على المساعدة، ولكن ذلك لا ينبغي عمله بناء على الفصل السابع، ولا ينبغي أن تماثل الإجراءات المتخذة العقوبات المنصوص عليها في هذا الفصل، حيث تصبح المساعدات في الحقيقة جزاءات تمارسها دول متنفذة لأهداف سياسية، ويمكن فتح المساعدات الإنسانية بناء على مواد الفصل الأول من الميثاق، التي تتعلق بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها، حيث الأساس الشرعي الواضح لمثل تلك المساعدات، وبخاصة المادة الأولى في فقرتها الثالثة من هذا الفصل التي تتكلم عن التعاون الدولي لحل المشكلات ذات الطبيعة الإنسانية، ويحتوي الفصل على المواد الخاصة بتحقيق هذا التعاون في المواد ٥٥ و ٥٦، بينما تختص المادة ٦٢ من الفصل الخامس بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووظائفه، ويمكن أخذ زمام المبادرة بوساطة لجنة تنفيذية من المجلس السابق، أو لجنة من الجمعية العامة، أو من خلال جلسة الجمعية العامة، وهذا يعني بالضرورة انتزاع سلطة اتخاذ الإجراءات، لأسباب إنسانية، من نطاق اختصاص مجلس الأمن.

وسوف يساعد ذلك على إزالة الشكوك القائمة والمحسوسة في الوقت الحاضر عندما فرضت الولايات المتحدة، بالتنسيق مع بعض الدول الغربية، هذا النوع من الممارسة(٦٦).

٣- السبب الثالث الذي يجب إيلاؤه الاهتمام، هو سبب له علاقة بالطريقة التي أوضح بها التدخل لأسباب إنسانية، وهو مشكلة عجز المنظمة، وضرورة

(٦٦) المصدر السابق - ص١٧٨.

الوعي بهذا العجز، وهذا من شأنه أن يجعل المنظمة تمتنع عن القيام بإجراءات متسرعة تلزمها بمسؤوليات لا تستطيع الوفاء بها.

ويتمثل العجز الأكثر وضوحاً، بدون شك، في أن الأمم المتحدة ليس لديها قواتها العسكرية الخاصة، وهو ما يعني تخويل حق التحرك العسكري لبعض الدول التي قد تكون نواياها المستترة مصدراً للتساؤلات، كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في حالة العراق، والولايات المتحدة في حالة الصومال وفرنسا في حالة رواندا..

ويرتبط العجز في أحد جوانبه بالمشكلات المادية التي تؤثر على أنشطة الأمم المتحدة، والتي تعد من بين أهم العقبات نحو توسيع نطاق هذه الأنشطة.

٤- والسبب الذي لا يقل خطورة عن الأسباب السابقة، هو تعمد الدول التي تستصدر قراراً من مجلس الأمن للتدخل في دولة ما لأسباب إنسانية، أخذ زمام المبادرة للقيام بالعمليات العسكرية للتدخل بعيداً عن رقابة الأمم المتحدة، وتحديداً مجلس الأمن، وكأن القرارات الصادرة التي تسمح لبعض الدول بالتدخل، تعطي مثل تلك الدول حق التصرف المطلق، التي تناسبها في التدخل دون الرجوع إلى المجلس، أو أن للأخير حق الرقابة والإشراف على حدود الأهداف المراد تحقيقها، مما أكسب تلك العمليات الطابع الاستعماري القديم.

ولم تساعد تصريحات حكومات الدول التي أرسلت قوات عسكرية في المرحلة الثانية من العمليات في الصومال- مثلا- على توضيح الموقف فتحدثت كل حكومة إلى وسائل الإعلام، كما لو كانت هذه القوات مرسلة في حملة وطنية تحت قيادتها العسكرية المستقلة، ولم يكن هناك أية إشارة إلى أن المهمة كانت عملاً منفذاً باسم الأمم المتحدة، وهذه سمة تترافق مع التدخلات

التي أذن بها مجلس الأمن، ففي الممارسة كان يغيب كل دور أو وجود للأمم المتحدة[٦٧].

إن الرفض المتزايد لحالات التدخل العسكري لأسباب إنسانية، مرده المحاولات الجارية لإيجاد نقطة مرجعية من موقف استثنائي "حالة شمال العراق"، وذلك لتعديل الأسس الراسخة في القانون الدولي، وكذلك التفسير المثير للجدل للفصل السابع من جانب بعض الدول الدائمة العضوية، وعلى الأخص المادة (٣٩).

وهناك حقيقة قيام مجلس الأمن بإدخال الإمدادات والمساعدات الإنسانية ضمن دائرة اختصاصاته على حساب صلاحيات الجمعية العامة، وهناك أيضاً التناقض بين المسؤوليات الملقاة على عائق الأمم المتحدة وقدرتها الحقيقية على الحركة[٦٨].

ومما تقدم يمكن أن نستنتج أن تدخل مجلس الأم في الشؤون الداخلية للدول، يواجه معارضة متصاعدة ولاسيما عندما يكون هناك استخدام للقوة للقيام بمهمام هي أساساً إنسانية!؟

ومن ناحية أخرى "يصبح هذا التدخل مرفوضاً ومحدثاً للخلافات بين الدول الأعضاء، إذا ما كان قرار التدخل قد تم إتخاذه بوساطة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهو ما يعادل بوضوح الأشكال الحديثة للتدخل"[٦٩].

---

(٦٧) للتفاصيل انظر: د. ضاري رشيد الياسين- مدى شرعية قرارات مجلس ضد العراق- المصدر السابق- ص٢٤٣.

(٦٨) راجع: د. بطرس بطرس غالي- خطة السلام- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، ص ٣.

(٦٩) John Stedman, The New Inteventions, foreign Affairs, Vol. 77, No. 1, PP 1-16.

إن تقوية الأمم المتحدة مع نهاية هذا القرن يعتمد على مدى التزامها بميثاقها، والابتعاد عن تسييس النصوص الشرعية وتطويعها لخدمة أغراض غير أغراض الأمم المتحدة، كما حصل بعد التحولات العميقة في النظام الدولي وإدراك المنظمة لقدرتها الحقيقية، والتصرف بانسجام مع تلك الإمكانات، لا الاعتماد على قوى دولية هي بالأساس مدانة بعدم الالتزام بقواعد الشرعية، لا بل لديها أهداف مغايرة لأهداف الأمم المتحدة.

الخلاصة:

منذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وزوال نظام القطبية الثنائية، وما أفرزته المرحلة الجديدة من اختلالات عميقة في النظام الدولي، وقبل ذلك في البيئة الدولية الجديدة حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، وبإقحام الدول الأوروبية معها، بعث نظريات سياسية أو قانونية دولية، وصياغة أفكار جديدة تحاول من خلالها تسويغ عمليات تدخلاتها العسكرية التي دشنتها مع العراق ثم استمرت في ممارستها في دول مختلفة من العالم.

وإذا كان موضوع التدخلات العسكرية ليس جديداً على صعيد العلاقات الدولية في المراحل التاريخية السابقة، إلا أنه كان محدوداً وموجهاً نحو دول بعينها، ولذلك لم يكتسب أية صفة شرعية في ظل المرحلة الاستعمارية التي سبقت أو أعقبت الحرب العالمية الأولى، إلا أن الشيء الجديد في المراحل اللاحقة، هو الاندفاع اللامحدود للتدخل في دول الجنوب، وتحت ذات الذرائع التي تسوقها سابقاً، مع محاولة إضافة أفكار وصياغات جديدة تلاحق الممارسات العسكرية التي قادتها هذه الدولة في أكثر من منطقة من مناطق العالم، ظاهرها الدعائي ينحو منحى إنسانياً مثل (حماية حقوق الإنسان) أو (توفير الراحة)

أو (تقديم المعونات الإنسانية)... الخ، وجوهرها استعماري عدائي يستهدف بالأساس تحقيق مصالح غير مشروعة لهذه الدولة وحلفائها في الدول التي يجري التدخل فيها، فالمسميات السابقة وعناوينها تتنافض مع استخدام القوة المسلحة والقتل والتدمير.

فالتباكي الغربي على حقوق الإنسان مثلاً في دول الجنوب، لا يشمل إلا الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية أو سياساتها، أما القمع وإرهاب الدولة المنظم وهدر حقوق الإنسان في دول حليفة لها، فلا تشمله المواقف والسياسات الأمريكية، فهي غير معنية طوال نصف قرن بحقوق الإنسان الفلسطيني داخل الكيان الاستيطاني العنصري الصهيوني، ولا بحقوق الإنسان في تركيا حيث قمع وتقتيل الأكراد، ولا في المملكة العربية السعودية... وغيرها.

لذا فإن هذه الدراسة أشارت إلى ثلاث حقائق أساسية في هذا الموضوع هي:

١- عدم وجود أية قواعد شرعية تجيز أو تبرر التدخلات العسكرية لدولة أو عدة دول لدى دولة أخرى، لا بل شكل ذلك عدواناً مسلحاً ضد الدول المتدخل فيها وانتهاكاً لسيادتها، وهو يطال جميع التدخلات العسكرية الأمريكية في المرحلة الجديدة التي تلت عام ١٩٩١.

٢- لا صلة للتدخلات العسكرية الأمريكية في العديد من دول العالم بحقوق الإنسان في مفهومها العام (سواءً كانت حقوق أقليات أم حقوق شعب)، وإنما انتهكت جميع تلك التدخلات حقوق الإنسان في الدول المتدخل فيها بصورة فظة.

٣- إن ظاهرة التدخلات العسكرية الجديدة التي مارستها الدولة المشار إليها تعكس حالة الاضطراب والفوضى التي توسد البيئة الدولية، والاختلالات العميقة في النظام الدولي الراهن، الذي يفتقر إلى قيود أو محددات تكبح جماح هذا الانفلات في ممارسة القوة العسكرية الغاشمة ضد دول العالم الثالث على وجه التحديد، والتي طال الوطن العربي منها الكثير.

تحولات مهمة في
الخارطة الاجتماعية الإسرائيلية

تحولات مهمة في الخارطة الاجتماعية الإسرائيلية

إبراهيم أبو جابر*

المقدمة

أفرزت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في إسرائيل قيادة جديدة، ومنهجاً مغايراً لنهج جزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو، هذا التغيير المتوقع وغير المفاجئ جاء بعد وقوع حزب الليكود في انزلاقات متعددة ومختلفة، منها ما يخص المجتمع الإسرائيلي من الداخل ومنها ما يتعلق بالوضع الخارجي والعلاقات الخارجية مع العالم، وبالذات مع الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الأوروبية.

نتائج الانتخابات الأخيرة أتت عقاباً واضحاً للتيار اليميني وزعيمه نتنياهو، علهم ينصاعون لرغبة الشعب أولاً ولعجلة التاريخ الآخذة دون عودة بالتقدم نحو تبني أساليب وأنماط التسوية، نابذة لغة القوة والسلاح وفرض الأمر الواقع على الآخرين. فوز قوى اليسار الإسرائيلي في ظل تفكك حزب الليكود وزوال بعض الأحزاب اليمينية الأخرى، سيؤثر بطريقة أو بأخرى على مجريات الأحداث والأوضاع الداخلية في إسرائيل، لكن النسبة الحقيقية لهذا التغيير غير معروفة بعد إلا بعد عرض زعيم حزب إسرائيل واحدة الخطوط العريضة لحكومته.

هذا التغيير الدراماتيكي إذن في الزعامة الإسرائيلية لم يأت من فراغ وإنما جاء في ضوء عدة متغيرات رافقت مدة حكم الجناح اليميني، أقنعت الناخب الإسرائيلي بضرورة التغيير والبحث عن بديل أفضل.

* **دكتوراه في العلوم السياسية**، ومدير عام مركز الدراسات المعاصرة في أم الفحم.

من مميزات الحملة الانتخابية

امتازت الحملة الانتخابية الأخيرة عن غيرها، بأمور ملفتة للنظر، أظهرت مدى ضعف المجتمع الإسرائيلي من الداخل، واهتماماته. ولهذا، فأهم ما امتازت به انتخابات عام ١٩٩٩ ما يلي:

(١) الصراع بين المتدينين والعلمانيين: فالمجتمع الإسرائيلي المعروف بعلمانيته يشهد في الآونة الخيرة حالة من الظهور المتدين، الذي تتراوح نسبة المتدينين فيه من مجموع السكان بين (١٥-١٨٪) لا غير.

هذا الصراع الذي استغل كدعاية انتخابية ناجحة عند بعض الأحزاب، كحركة شاس واستغلالها لحادثة (درعي)، وكذلك حركة (شينوي)، وموقفها الصريح من شاس في ظل إدانة زعيمها درعي بالاختلاس والرشوة.

(٢) بروز دور المهاجرين اليهود (الروس): حيث ظهر هؤلاء كقوة انتخابية بزعامة حزب (يسرائيل بعلياه) وحزب (إسرائيل بيتنا)، إذ علم تواجد قرابة مليون مهاجر من الاتحاد السوفيتي سابقاً، وما يملكون من أسلحة انتخابية أهمها طرح المسائل الاجتماعية والاقتصادية.

(٣) ترشيح أول عربي نفسه لرئاسة الحكومة: فعزمي بشارة الذي يرأس قائمة التجمع الوحدوي الوطني، ورئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، يعد أول عربي منذ عام ١٩٤٨ يرشح نفسه لمنصب رئاسة الحكومة، هذا الترشيح الذي جاء بناءاً على أقوال بشارة سعياً وراء الحصول على المساواة بين اليهود والعرب في الدولة، وكذلك ممارسته لحق قانوني لا يجوز حرمانه منه.

(٤) بروز دور المستوطنين: هؤلاء الذين يعرفون بعنصرية ويمينية مواقفهم المطابقة تقريبا لطروحات حزب الليكود. فالمستوطنون وقفوا بشدة مؤيدين لحزب الليكود ومواقفه المؤيدة والداعمة للاستيطان، إضافة لقيامها بتوسيع وبناء الكثير من المستوطنات خلال حكم هذا الحزب.

فهم يعلمون تماماً الاختلاف في الطروحات بين حزب العمل والليكود من قضية الاستيطان والمستوطنان[٧٠].

(٥) كثرة الأحزاب المشاركة في الانتخابات: فعدد الأحزاب في إسرائيل المتقدمة للمشاركة في الانتخابات والمقبولة لدى اللجنة الخاصة المخولة بتسجيل الأحزاب وصل هذه المرة إلى (٣١) حزباً[٧١].

(٦) ظاهرة ترشيح الجنرالات أنفسهم، إسرائيل الدولة مدعية الديمقراطية، فيها عدد يبعث على الدهشة من الجنرالات السابقين الذين يحتلون مناصب سياسية رئيسية. ولعل ما يبعث على الدهشة أكثر، رؤية الإسرائيليين أنه لا غرابة أو شذوذ في ذلك. ويرى المؤلف الإسرائيلي روزينبج (أن العامة يعتبرون الجيش نظاماً حكومياً يصل إليه المتفوقون)[٧٢].

أما الجنرالات المشاركون في الانتخابات الأخيرة فهم إهود براك رئيس أركان الجيش السابق ورئيس حزب العمل حاليا، والجنرال السابق إسحاق مردخاي وهم من أعضاء حزب إسرائيل واحدة. وفي المقابل يأتي الكابتن نتنياهو الذي لم يرتق لرتبة جنرال، وصاحب الماضي العسكري الهزيل، لكن يلاحظ أيضاً ترشيح رئيسي أركان سابقين (شاحاك، فلنائي)، وثلاثة عسكريين سابقين برتبة لواء (ميجر جنرال) وأعداد أخرى من العسكريين المتقاعدين برتبة عميد (بريغادير) وعقيد (كولونيل)[٧٣].

(٧٠) الأيام، ١٢/ ٥/ ١٩٩٩، ص: ١١.
(٧١) الصنارة، ٢٠/ ٥/ ١٩٩٩، ص: ١١.
(٧٢) الأيام، ١٤/ ٥/ ١٩٩٩، ص: ١٧.
(٧٣) المصدر السابق.

(٧) غياب الحديث عن أرض إسرائيل: الأحزاب الإسرائيلية جنبت الحديث عن أرض إسرائيل حتى في دعايتها الانتخابية إلا حزباً واحداً، وصف، لطرحه هذا، بأنه حزب متطرف. حيث يبدو حصول فراغ وإفلاس إيديولوجي فمنذ متى يستثنى الحديث عن هذا الأمر الهام في حياة الشعب الإسرائيلي. حتى أن استعمال مصطلح أرض إسرائيل اقتصر على المستوطنين ومؤديهم[٧٤].

أسباب فشل حكومة الليكود

لمجموعة من الأسباب مجتمعة أدت في نهاية المطاف لفشل حزب الليكود وزعيمه بنيامين نتنياهو في الانتخابات البرلمانية الأخيرة. هذه الأسباب تعود أساساً لعوامل متعلقة إما بسياسة الحزب والائتلاف الحكومي الذي تسلم زمام الأمور خلال السنوات الثلاث الأخيرة والمكون من الأجزاب اليمينية المتطرفة أو بشخص نتنياهو نفسه الذي أفسد الكثير مما تم إنجازه، وعكر العلاقات الإسرائيلية مع العالم أجمع. انطلاقا مما أشير إليه أعلاه يمكن إجمال مسببات فشل حزب الليكود في النقاط الرئيسة التالية:

أولا: السياسة العامة لنتنياهو وحكومته

أ. السياسة الخارجية

السياسة الخارجية لحكومة الليكود ممثلة في رئيسها نتنياهو كانت عقيمة إلى أبعد الحدود. فبغض النظر عن يمينية طروحات نتنياهو وأفكاره لعبت القوى السياسية والحزبية المشاركة في الائتلاف الحكومي دوراً مهماً على طريق اتباع حكومة إسرائيل نهجا مغايراً لحكومة حزب العمل السابقة، هذا الائتلاف

(٧٤) يديعوت أحرونوت، ١٢/ ٩٩، ص: ٥.

الذي هدد وتوعد مرات كثيرة حزب الليكود من مغبة اتباع خطوات مرفوضة من كتله البرلمانية، وفشل عمل الحكومة آخر المطاف مما اضطر نتنياهو عدو السلام لتقديم موعد الانتخابات.

أما الخطوط العريضة للسياسة الخارجية لحكومة الليكود فتركزت على المحاور التالية:

١- المحور الفلسطيني: أبرز ما نجح فيه نتنياهو وحكومته تجميد العملية السلمية مع الجانب الفلسطيني، والتهرب من الالتزامات الموقعة مع حكومة حزب العمل سابقاً.

حكومة الليكود تمكنت خلال السنوات الثلاث السابقة من اللعب على هذا الحبل بمهارة دون التقيد بأي أمر كان. أما الأوراق الرابحة/ الخاسرة التي لعبتها حكومة الليكود فهي:

أ. الإعلان الدائم عن التزامها بالمسيرة السلمية في المنطقة.

ب. المناورة على سيموفونية أمن إسرائيل.

جـ. المطالبة دائما بتطبيق الفلسطينيين كامل التزاماتهم.

د. مطالبة الفلسطينيين بالقضاء على ما أطلقوا عليه الإرهاب.

هـ. حق حكومة الليكود في عدم تطبيق بعض ما التزم الآخرون به انطلاقا من الخطوط العامة للحزب.

و. إسرائيل دول مستقلة ذات سيادة وبالتالي لا يحق فرض إملاءات الآخرين عليها.

وعليه لوحظ تظاهر إسرائيل في فترة حكم الليكود السابقة بمواصلة المسيرة السلمية من خلال اللقاءات مع الجانب الفلسطيني دون نتيجة تذكر، هذا الامر وصل بهؤلاء إلى توقيع اتفاق واي ريفر معهم وبحضور الولايات المتحدة والأردن ثم التنصل منه بحجة عدم استيفاء الفلسطينيين لجميع التزاماتهم، مما

أدى إلى إحراج الجانب الأمريكي راعي المسيرة السلمية أمام الرأي العام العالمي.

هذه التصرفات لليكود اضطرت الفلسطينيين أحياناً لمجاراتها من خلال حملات الاعتقال لعناصر تعرف بمعارضتها لاتفاق أوسلو وللسلام مع إسرائيل.

التصرفات تلك مع السلطة الفلسطينية عكرت العلاقات بين الطرفين وكادت أن توقع بينهما، وبخاصة ما دار من جدل فيما يخص إعلان الدولة الفلسطينية، حيث هددت إسرائيل أنه في حالة الإعلان ستحتل مجداً أراضي السلطة الفلسطينية، باعتبارها ذلك الإعلان من جانب واحد.

٢- المحور الأردني: الأردن بلد صديق لإسرائيل، بل الدولة العربية الثانية بعد مصر ممن وقعت اتفاقية سلام معها. العلاقات الوثيقة تلك، وبخاصة بين الملك حسين وزعماء إسرائيليين أخذت طابعاً مميزاً، حيث شرع بعد التوقيع مباشرة بتطبيع العلاقات بين البلدين وبالذات سياسة الانفتاح وفي جميع المجالات.

هذه العلاقات مرت بأزمة حادة خلال حكم الليكود، كادت أن تهدم ما تم الاتفاق عليه سابقاً وتمثلت هذه الأزمة في محاولة اغتيال خالد مشعل أحد رموز حركة حماس في الأردن. فالإقدام على هذه الفعلة حصل طبعا بمباركة الطاقم الوزاري الخاص وعلى رأسهم رئيس الحكومة نتنياهو، وهذا يعني التدخل في شؤون دولة صديقة كالأردن وسيادتها.

هذه الفعلة أثرت سلباً على العلاقات بين البلدين، فأبطأت عجلة التطبيع من ناحية، وشككت في نوايا حكومة الليكود بالالتزام بالاتفاقيات السابقة الموقعة بين البلدين.

٣- العالم العربي والإسلامي: عرفت حكومة العمل خلال فترة حكم رابين وبيرس بانفتاحها منقطع النظير على العالمين العربي والإسلامي، ومن

مظاهر ذلك الشروع في فتح مكاتب ارتباط لبعض الدول العربية في إسرائيلي لتكون نواة لفتح سفارات وقنصليات فيها.

السياسة هذه ساءت وفق استراتيجية (شرق أوسط جديد) التي وضعها شمعون بيرس أحد الزعماء اللامعين لحزب العمل.

ممارسات حكومة الليكود وتهربها من تنفيذ التزاماتها جمد ذلك تماماً، وأعاد الوضع إلى سابق عهده تقريباً، أي إلى فترة المقاطعة العربية لإسرائيل.

سياسية الانفتاح على العالم العربي لو استمرت لأوجدت وضعاً مغايراً تماماً لما عهده الآخرون.

سياسة الانفتاح تعني لإسرائيل الكثير منها:

أ. إنهاء حالة الحرب مع العالم العربي.

ب. إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

ج. فتح صفحة جديدة تساعد على نسيان الماضي.

د. الاعتراف بإسرائيل واحدة من دول المنطقة.

٤. أمريكا والمجموعة الأوروبية: الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية من أهم رعاة المسيرة السلمية والداعين إليها. فالمسيرة السلمية أساساً جاءت انعكاساً معيناً لدور العرب المساند لحملة أمريكا والغرب على العراق أو ما يعرب بحرب الخليج الثانية. ولهذا ليس سهلاً تنصل إسرائيل وتجاهلها للضمانات وبخاصة الضمانات الأمريكية للعرب.

فحكومة الليكود ومن يدور في فلكها من الأحزاب الدينية واليمينية تنكرت لما وقعت عليه حكومة العمل، مدعية مخالفة ذلك لطروحاتها وقناعاتها، دون أخذ اعتبار للجانب الأمريكي ودوره الرئيس في التوسط بين الأطراف المختلفة والمشتركة في الصراع شرق الأوسطي. تصرفات الليكود تلك وبخاصة

رفضها تطبيق اتفاقية (واي) زعزعت العلاقات بين أمريكا وإسرائيل وأوجدت نوعاً من القطيعة بينهما، بدليل محاولة الليكود البحث عن بديل لواشنطن بابتعاثها الوزير شارون لموسكو.

هذا الأمر جعل الدول الأوروبية خصوصا تساند الفلسطينيين إما مادياً أو معنوياً أو إعلامياً وبالذات في مواقفها من مدينة القدس وإعلان الدولة الفلسطينية.

السياسة الليكودية هذه فقدت من مصداقيتها، وأفقدت العالم بأسره الثقة بصانعيها، حتى أن إسرائيل أصبحت في وضع أشبه بوضع الدولة المعزولة مما أضر كثيراً بالموضع الداخلي ولاسيما الاقتصادي مع وقف الاستثمار الأجنبي والركود الاقتصادي القاتل. الأمر الذي اضطرها للبحث عن مخارج أخرى تمثلت في الانفتاح على روسيا وشرق آسيا وتركيا.

ب. السياسة الداخلية

سياسة حكومة الليكود الداخلية ممثلة في رئيسها نتنياهو لم تكن أفضل من سابقتها، فسياسته الداخلية مست مختلف طبقات المجتمع وفئاته بل وحتى أقرب المقربين إليه، مما جعل الكثير من المراقين يتوقعون فشل حزبه في الانتخابات الأخيرة. وانطلاقاً مما ذكر فقد تمحورت السياسة الداخلية لليكود في الدوائر التالية:

١. الدائرة الحزبية

المسألة الهامة التي أثرت كثيراً على حزب الليكود وائتلافه الحكومي شخصية رئيسه نتنياهو الذي تصرف من منطلق فردي وبناء على تصوراته الخاصة، مما أفقده الثقة في صفوف أعضاء حزبه قبل الأحزاب الائتلافية الأخرى.

فحزب الليكود الذي ضم في صفوفه حمائم وصقوراً، انقسم على نفسه بانحساب بعض رموزه الهامين.

فانشق عنه حزب غيشر عاقداً صفقة مع حركة إسرائيل واحدة بزعامة العمل، وأيضاً انسحاب آخرين مثل ميلو ومردخاي ومريدور مؤسسين لأنفسهم حزباً عرف بحزب المركز متحالفين أخيراً مع حزب العمل في حركة إسرائيل واحدة، ثم وصل الأمر إلى انسحاب بيغن مؤسساً لنفسه حركة جديدة رافضاً نهج نتنياهو وحاشيته.

هذه الانقسامات أظهرت الليكود حزباً همه البقاء على السلطة أولاً دون أخذ مصيره السياسي والحزبي بعين الاعتبار، وأضعفت من ثقله السياسي في الشارع الإسرائيلي، وعليه فإنه لم يحصل في الانتخابات الأخيرة إلا على (١٩) مقعداً فقط.

٢. الدائرة الاقتصادية

ينصب تفكير المواطن العادي أولاً وقبل كل شيء على الوضع الاقتصادي، وعلى سياسة الحكومة المالية، بعيداً أحياناً عن القناعات الأيديولوجية والحزبية. فدولة كإسرائيل شحيحة الثروات تقريباً، وتعتمد قبل كل شيء في سد عجزها المالي على أموال الهبات الأمريكية، ويجب أن يتركز اهتمامها على كيفية إنعاش اقتصادها أولاً وتشجيع الاستثمارات الأجنبية سعياً وراء كسب عطف وتأييد القاعدة الشعبية. أما حكومة الليكود فسارت في اتجاه مغاير تماماً مما ألَّب الجمهور عليها فعاقبها في صناديق الاقتراع في الانتخابات الأخيرة.

ولعل من أبرز معالم الأزمة الاقتصادية إبان حكم نتنياهو وحكومته ما يلي:

أ. الركود الاقتصادي الكبير الذي ساد مختلف مرافق الحياة.

ب. وقف الاستثمارات الأجنبية في البلاد حرصاً من أصحاب الأموال على مستقبل مشاريعهم في ظل السياسة المشجعة للعودة لدائرة العنف.

ج. ارتفاع نسبة البطالة لأعلى معدل لها، إذ بلغت حوالي ٩٪، إضافة لإغلاق العديد من المصانع وتسريح عمال بعضها.

د. انخفاض قيمة العملة الإسرائيلية أكثر من مرة.

هـ. زيادة العبء الضريبي على الشعب مما أوجد حالة من السخط الشعبي.

و. سحب التمويل الحكومي لبعض المؤسسات والهيئات والمشاريع سعياً وراء سد العجز المالي.

ي. استقالة أكثر من وزير مالية(٧٥).

هذا وفي المقابل عملت حكومة الليكود وائتلافها على صرف أموال الدولة وتبذيرها في المسائل التالية:

أ. بناء المستوطنات ودعم المستوطنين.

ب. التسلح واقتناء التقنية العسكرية.

ج. زيادة مخصصات بعض أحزاب الائتلاف لضمان بقائها في الحكومة.

الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الدولة زمن الليكود زادت من آلام الجمهور وتذمره، فزادت من معدلات الجريمة والاتجار بالمحرمات، فكثرت أعمال العنف في البلاد، ونشطت جماعات المافيا.

(٧٥) مثل: مريدور ونثمان.

ثانياً: أخطاء وتجاوزات حكومة نتنياهو

حكومة الليكود بزعامة نتنياهو استخفت بالشعب أكثر من مرة خلال فترة حكمها البلاد. هذا الاستخفاف صب في النهاية في صالح الشعب، فالحكومة المذكورة مسؤولة عن مجموعة من التصرفات غير العقلانية، التي أسفرت عن نتائج في غير صالح الدولة وشعبها، لعل منها ما يلي:

أ. عملية مشعل: هذه العملية التي فشلت، فكشف مدبروها وعلى رأسهم بنيامين نتنياهو رئيس حكومة إسرائيل، موقعة اتفاق السلام مع الأردن. كشفت للجمهور فشل حكومة كاملة في التخطيط الناجح لمهمة كهذه، ليس هذا فحسب وإنما التعدي على سيادة دولة تربطها بإسرائيل علاقات حميمة منذ حين، وذلك يضر طبعاً بمصالح الشعب الإسرائيلي وطموحاته.

ب. فضيحة بار أون: وكيف خطط زعماء الليكود وعلى رأسهم أيضاً نتنياهو في التطاول على المؤسسة القانونية بتعيين أحد القانونيين مستشاراً قانونياً للحكومة مقابل صفقات مشبوهة مع حزب شاس المتدين.

ج. مجزرة الكوماندوز البحري في لبنان: هذه العملية التي نفذها حزب الله والتي أودت بحياة (١١) عنصراً من خيرة الجنود الإسرائيليين، وهي تكشف أيضاً مدى تردي التخطيط الإسرائيلي وفشل الجهاز الاستخباراتي.

د. اعتقال رجال الموساد في سويسرا: تلك العملية التي أدت لاعتقال عدد من رجال الموساد عندما كانوا في مهمة زرع أجهزة تنصت داخل السفارة الإيرانية في سويسرا لمراقبة تحركات حزب الله.

هـ. الفشل على الجبهة اللبنانية: فخلال مرحلة حكم الليكود شهدت الساحة اللبنانية تراجعاً ملحوظاً للجيش الإسرائيلي وارتفاعاً في صفوف حزب الله

والمقاومة اللبنانية في الجنوب. فالقوات الإسرائيلية في لبنان تلقت الضربة تلو الأخرى، حتى أنه وصل الأمر بأفراد حزب الله إلى اقتحام بعض المواقع العسكرية المتقدمة.

هذا الأمر وبخاصة إحجام نتنياهو عن التفاوض مع السوريين واللبنانيين أثار غضب الشعب الحريص على أرواح أبنائه في جبهة لا آخر لها.

هذه الأخطاء وغيرها قزمت نتنياهو في أعين الجمهور وجعلت منه شخصاً غير قادر من الناحية المهنية على إدارة البلاد بالشكل المطلوب، منظر إليه كأداة أو دمية في أيدي المتطرفين والمستوطنين، ولا مفر من تغييره.

قراءة في الانتخابات الأخيرة

نتائج الانتخابات الأخيرة (١٩٩٩) هي ذروة عملية بدأت عام (١٩٩٢) مع إقرار إسلوب الانتخابات التمهيدية (البرايمريز)، مرورا بقانون الانخابات المباشر لرئيس الوزراء.

وانتخابات عام (١٩٩٩) لم تكن مفاجئة في نتائجها على مستوى رئاسة الحكومة لكنها الحكومة لكنها كانت ذات أثر جوهري على مستوى التمثيل البرلماني للأحزاب.

الكتل الحزبية وقوتها البرلمانية في انتخابات عام ١٩٩٩

أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة في إسرائيل تغيرات ملموسة في التمثيل البرلماني، وبالذات في مستوى الكتل الحزبية الكبيرة لحساب بعض الأحزاب الصغيرة نسبياً، والتي وصلت إلى حد فاجأ البعض.

١. الليكود: الانقسامات داخل الليكود، وتزايد موجة التذمر من سياسة زعيمه نتنياهو من داخل الحزب نفسه، أثر سلباً على عدد مقاعده في الكنيست.

فحزب الليكود شهد تراجعاً دراماتيكياً في عدد مقاعده، فقد انخفض ذلك من ٣٢ مقعدا في انتخابات عام ١٩٩٦ إلى ١٩ مقعداً في الانتخابات الأخيرة، الأمر الذي جعله شبه متساوٍ مع حركة شاس التي حصلت على ١٧ مقعداً.

هذا الأمر يضع علامات سؤال كبيرة، على مستقبل الليكود الذي قد يتراجع مستقبلاً ليصبح القوة الثالثة في البرلمان، مما سيفقده إمكانية تزعمه رئاسة الحكومة.

٢. إسرائيل واحدة (العمل): استقطاب حزب العمل لتيارات ولحركات سياسية واجتماعية (غيشر، حزب المركز، ميماد)، لم تسعف المعراخ كثيراً، غير أنه يمكنه المحافظة على عدد معقول من المقاعد في الكنيست، فقد تدنى تمثيل حركة إسرائيل واحدة أو حزب العمل من ٣٤ مقعدا في انتخابات عام ١٩٩٦ إلى ٢٧ مقعدا فقط في الانتخابات الأخيرة.

لكن الملاحظ لفارق المقاعد التي خسرها كلا الحزبين الكبيرين يدرك أن نصيب الليكود كان أكثر بكثير من العمل الذي لم يخسر إلا سبعة مقاعد فقط.

الوضع هذا سيجعل من حزب العمل مستقبلا القوة الأقوى المؤثرة في السياسية الإسرائيية في حال محافظته على الشراكة مع الأحزاب والحركات المؤيدة لسياسته العامة.

٣. حركة شاس: إن المفاجئ في الانتخابات الأخيرة تلك القفزة الغريبة لحركة شاس فيما يتعلق بعدد المقاعد في الكنيست.

فبعكس كل التوقعات، ورغم إسقاطات محاكمة درعي على الحركة، إلا أنها تمكنت من الوصول للمكان الثالث من حيث التمثيل البرلماني، فقد حصلت على ١٧ مقعداً في الانتخابات الأخيرة في حين أنها لم تحصل في انتخابات عام ١٩٩٦ إلا على ١٠ مقاعد فقط.

ويعود ازدياد تمثيل حركة شاس في الكنيست إلى استغلال الحركة لحادثة درعي استغلالاً جيداً واستثمارها في الانتخابات الأخيرة. فقد واصلت شاس خدمتها للجمهور المتدين والشرقي بالذات مركزة على زيادة تمثيلها للبرلمان فمن الجائز تشكيلها قوة سياسية ثانية في الانتخابات القادمة، وبخاصة إذا واصلت الأحزاب الكبيرة الانقسام على نفسها، والتناحر الدائر بين صفوفها وانعدامية برامجها السياسية والإيديولوجية.

٤. القوائم العربية: فشل الوسط العربي مجدداً في تشكيل جسم سياسي موحد، وذلك لاعتبارات كثيرة منها: التنافس الشديد على المناصب والظهور السياسي، وكذلك الجوانب الإيديولوجية والحواجز النفسية وترسبات قديمة. أما القوائم العربية الكبرى التي اجتازت نسبة الحسم فهي:

أ. القائمة العربية الموحدة: هذه القائمة المشكلة سابقاً من الحركة الإسلامية (الجناح المؤيد للكنيست) والحزب الديمقراطي العربي، توسع ائتلافها في الانتخابات الأخيرة (١٩٩٩) ليشمل إضافة لما ذكر الجناح المنشق عن الجبهة (هاشم محاميد)، وهذا المزيج غير المتناسق الذي عاش على النقيض ردحاً من الزمان حصد ٥ مقاعد فقط، في حين حصلت القائمة نفسها في الانتخابات السابقة على (٤) مقاعد، وبتحليل بسيط لذلك يمكن القول إن

القائمة الموحدة لم تتمكن من توسيع مساحة مؤيديها خلال الفترة السابقة، فالحركة الإسلامية عدد نوابها ٢، وعدد نواب الحزب الديمقراطي العربي ٢ أما النائب الخامس فقد استفاد من فائض الأصوات ومن مؤيديه.

ب. الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: عادت الجبهة أيضاً إلى وضعها الطبيعي من خلال واقعها السياسي الأخير المتمثل في ما حصل من انقسامات في صفوفها كانسحاب التجمع الوطني الديمقراطي وجناح هاشم محاميد. فقد حصلت سابقاً على ٥ مقاعد، وتراجعت لثلاثة مقاعد في ظل المعادلة البسيطة المذكورة آنفاً، ويبدو أن الجبهة واصلت محافظتها على قوتها البرلمانية من خلال مدارسة البرنامج السياسي لها ومن خلال رصيدها في الشارع العربي، إضافة إلى رفضها الذوبان في قيادات سياسية وحزبية أخرى.

ج. التجمع الوحدوي الوطني: نجم هذا التيار السياسي الحزبي عن اندماج الحركة العربية للتغيير (أحمد طيبي) والتجمع الوطني الديمقراطي (عزمي بشارة). هذا التكتل لم يبن على أساس تطابق وجهات النظر والطروحات السياسية، وإنما على أساس اجتياز نسبة الحسم فهناك هوة واسعة بين نمط التغيير بين الطرفين، ففي حين يتبنى التجمع الوطني الديمقراطي الطرح القومي الخالص، تؤيد الحركة العربية للتغيير المسيرة السلمية والطروحات الوطنية.

عرض لبرنامج الحزبين الرئيسين في إسرائيل

يلاحظ من خلال القراءة الأولية للمبادئ الأساسية لبرنامج الحزبيين أن حزب إسرائيل واحدة بقيادة إيهود باراك أولى أهمية خاصة للقضايا الداخلية التي تخص المجتمع الإسرائيلي، سواء تعلقت هذه القضايا بالمعيشة كالبطالة وفرص العمل، أو الاجتماعية كالصحة والمساواة والتعليم والبيئة، فيما يلاحظ أن حزب الليكود ركز على قضايا سياسية ذات بعد قومي كالاتفاقيات المبرمة مع السلطة الوطنية والالتزام باستمرار استيطان الجولان في ضوء إقرار الكنيست قانون أساس الجولان واستمرار السيطرة على الأغوار وبناء المستوطنات، وفي المقابل هناك نقاط اتفاق بين الحزبين مع الاختلاف في كيفية التعاطي مع هذه القضايا، حيث ينطلق كل حزب من خلال رؤيته، وأهم هذه القضايا:

١ـ الانسحاب من لبنان

التزمت إسرائيل واحدة من حملتها الانتخابية بالخروج من لبنان خلال سنة من حملتها الانتخابية، ومع الخطوط الأساسية للبرنامج الائتلافي لا توجد مدة محددة للانسحاب، مع أخذ الأبعاد الأمنية المرتبطة بالانسحاب بعين الاعتبار، كذلك فإن الليكود يؤكد في برنامجه على الانسحاب من لبنان مع ضمان أمن المنطقة الشمالية والحدودية.

٢ـ القدس

يتفق الحزبان أن القدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل مع فارق واحد وهو أن إسرائيل واحدة تعتبر البناء اليهودي في الوسط العربي غباءً سياسياً على عكس حزب الليكود الذي يرى الحق الكامل في البناء على كل شبر من أرض القدس.

٣ـ السلام

فيما تلتزم إسرائيل واحدة بالاستمرار بالعملية السلمية ودفعها نحو الأمام من النقاط التي انتهت إليها حكومة بيريز (وبخاصة على المسار السوري، والتطبيع مع الدول العربية وبالذات الخليجية)، ومن حيث انتهت الاتفاقيات مع السلطة، وترى في السلام استراتيجية ولبنة أساس من لبنات مشروع الأمن الإسرائيلي للألفية القادمة، فإن الليكود يعتبر السلام تكتيكاً يجب أن تستفيد إسرائيل منه قدر المستطاع، وأن تحصل على ضمانات شبه مطلقة، وفيما يرفض الليكود قيام دولة فلسطينية فإن حزب إسرائيل واحدة يعتبر الإسراع في إنهاء المفاوضات على الجانب الفلسطيني والفصل بين الشعبين ضمان أساس لمصلحة إسرائيل المستقبلية.

٤ـ هوية الدولة

وفيما يلاحظ أن حزب الليكود ركز على هوية الدولة أنها يهودية صهيونية إسرائيلية وأنها وسيلة لتحقيق الحلم الصهيوني الكبير فإن حزب إسرائيل واحدة يعتبر إسرائيل بيت الشعب اليهودي والحضن الذي يجب أن يؤويهم ويوحدهم، ويعترف بالمتغيرات الحاصلة داخل المجتمع اليهودي والاتجاه المتسارع نحو العلمنة في ظل العولمة، ويرى ضرورة وضع أسس جديدة تتواءم والتطورات اللاحقة في المجتمع اليهودي، مع ذلك يتفق الحزبان على يهودية الدولة وأنها دولة الشعب اليهودي وأنها تحقيق للحلم الصهيوني وأنها دولة ديمقراطية.

٥ـ سلم الأفضليات القومي

يعتبر حزب إسرائيل واحدة قضايا المجتمع وبالذات التعليم والعمل في سلم أولوياته، بينما يعتبر حزب الليكود بناء المستوطنات والاستمرار بالسيطرة على أرض إسرائيل والإمساك بالأرض المقدسة أولوية قومية، ويعتبر حزب إسرائيل واحدة تفضيل المستوطنات على المدن والقرى اليهودية داخل إسرائيل إجحافاً بحق دافع الضرائب الإسرائيلي.

>	<	=	>	≥	≤	<
متشدد	معتدل	متساويات في التشدد أو الاعتدال	متشدد أكثر	متشدد أقل	معتدل أكثر	معتدل أقل

الموضوع	موقف إسرائيل واحدة	موقف الليكود	المقارنة	الملاحظات
أهمية إسرائيل	دولة الشعب اليهودي، ومنها يستمد اليهود في العالم قوتهم، وهي مأوى اليهود، وتحقيق للحلم الصهيوني، ولابد من تقريب القلوب وصف الصفوف وتأكيد وحدة الشعب اليهودي كأساس هام لبناء المستقبل مع تأكيد قيم العدالة وحرية الإنسان.	هي دولة الشعب، وهي دولة يهودية صهيونية وديمقراطية وتمثل وسيلة للتوصل إلى الأهداف الصهيونية التالية: ١- ضمان استمرار ازدهار الثقافة اليهودية والإسرائيلية. ٢- الحفاظ على وحدة الشعب اليهودي. ٣- تحقيق التطلع لأن تكون نور هداية للجميع	الليكود > أكثر من إسرائيل واحدة	يعتبر موقف الليكود أكثر تشددا ولا يعترف بالتحولات الحاصلة في المجتمع اليهودي

الأمن	تسعى إسرائيل وأخذه على منح المواطنين أقصى درجات الأمن من خلال الجيش وعقد سلام صادق مع الجيران ومحاربة الإرهاب بشكل لا هوادة فيه.	نجح حزب الليكود بقطع دابر الإرهاب وتوطيد أركان الأمن الشخصي للمواطن، ويعمل الليكود على تعميق هذا الأمن من خلال المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش.	هناك تساوي في النظرة الأمنية لدى الطرفين =	يعتبر إسرائيل واحدة السلام منحى استراتيجيا لضمانها الأمني، كما يرى في الجيش وسيلة أساسية لحفظ أمنها المستقبلي.
القدس	القدس عاصمة أبدية لدولة إسرائيل ولا يمكن العودة إلى حدود عام ١٩٦٧.	القدس عاصمة أبدية لدولة إسرائيل ويحق لنا البناء على كل شبر فيها.	موقف الليكود متشدد في مستقبل القدس والبناء، ويقبل حل الأحياء والبلديات تحت سقف بلدية يهودية > موقف الليكود	الليكود يرفض مطلب البحث في قضية مستقبل القدس ويراها جزءاً واحداً كما يلمس من برنامج العمل إمكانية التنازل عن بعض القطع لخاطر السلطة.

السلام	السلام يرى إسرائيل واحدة السلام خياراً استراتيجياً ويسعى لإنهاء خلافات ونزاعات ١٠٠عام مع الشعب الفلسطيني ولحل مرضٍ من سوريا وانسحاب خلال عام منٍ لبنان من خلال تنسيق أمني	يرى الليكود في السلام ضرورة هامة لدولة إسرائيل ومستقبلها ويرحب بالتفاوض مع سوريا لما يراه الحزب مصلحة للشعب اليهودي، ويرى إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد نقضاً لأوسلو وواي وهناك ضرورة أن تلتزم السلطة بالاتفاقيات والمعاهدات المبرمة لبناء جسور من حسن الثقة.	الليكود متشدد أكثر من العمل (إسرائيل موحدة) الليكود > إسرائيل واحدة	يلتمس لدى الحزبين رؤى مختلفة في الموضوع وبالذات الفلسطيني
المجتمع الإسرائيلي	ستعمل إسرائيل واحدة على تكوين مجتمع متكافل ومتكامل ومتساوٍ وتعتبر القضايا كالتعليم والصحة ومحاربة حوادث الطرق أولوية في سلم الأفضليات القومية	إسرائيل تحتاج إلى حكومة قوية تحمي المجتمع من الفرقة وتسعى للوصول به إلى المستوى الأوروبي وترى بالتعليم والصحة والقضايا ذات الصلة الأساس السليم لمجتمع سليم ولذلك توليها أهمية خاصة	يعتبر موقف إسرائيل واحدة أكثر وضوحاً في هذه القضايا ومتشدد لمصلحة المجتمع اليهودي إسرائيل واحدة < الليكود	

الديمقراطية	يسعى الحزب لتأكيد الديمقراطية وتعميقها داخل المجتمع ومؤسسات الدولة	الديمقراطية وسيلة لتحقيق يهودية الدولة وضمان الحريات داخلها	موقف إسرائيل واحدة معتدل أكثر من الليكود	
اليهود المتزمتون	تعمل إسرائيل واحدة على تجنيد اليهود المتزمتين كضمان لتوزيع متساوٍ لهذا الحمل بين المواطنين كافة	ليس هناك ثمة حاجة لتجنيدهم	موقف إسرائيل واحدة متشدد أكثر من الليكود >	تكشف معالم نظرية الأمن الإسرائيلية المعدلة ان ليس هناك حاجة لتجنيدهم

أهم بنود البرنامج الانتخابي لإسرائيل واحدة	الليكود
سياسيا (١) الاستمرار في عملية السلام للتوصل إلى سلام شامل مع جميع الجيران والانسحاب من لبنان.	**سياسيا** (١) الاستمرار في العملية السلمية على المسارات كافة. (٢) إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد يعتبر إلغاء لأوسلو وواي. (٣) الانسحاب من لبنان.
أمنيا (١) تقوية الجيش ومؤسسات الأمن. (٢) محاربة الإرهاب حربا لا هوادة فيها. (٣) السلام وسيلة لضمان الأمن في المنطقة.	**أمنيا** (١) مكافحة الإرهاب وقطع دابره. (٢) الضغط على السلطة للوفاء بالتزاماتها في هذا الباب (مكافحة الإرهاب). (٣) تقوية الجيش ومؤسسات الأمن
اجتماعيا (١) بناء مجتمع متكافل ومتكافئ. (٢) يعتبر التعليم في سلم أولويات الدولة، ويسعى الحزب لجعل التعليم العبري مجانياً. (٣) تأكيد الضمان الصحي. (٤) العمل على المساواة داخل المجتمع وضمان حقوق النساء (٥) محاربة حوادث الطرق بتوسيع شبكة الشوارع.	**اجتماعيا** (١) قضايا التعليم + الصحة والبيئة أسس في بناء مجتمع سليم وديمقراطي.

أهم بنود البرنامج الانتخابي لإسرائيل واحدة	الليكود
الهوية (١) تأكيد يهودية الدولة. (٢) ضمان حرية الأفراد داخلها. (٣) تأكيد ديمقراطيتها وتفعيل مؤسساته.	**الهوية** (١) إسرائيل دولة الشعب اليهودية ومصدر إلهام ووسيلة للوصول إلى أهداف عليا. (٢) دولة ديمقراطية.
البيئة (١) الحفاظ على جودة البيئة والطبيعة. (٢) مكافحة التلوث وحل أزمة النفايات. (٣) العمل على الحفاظ على جودة مياه الشرب والهواء في أرض إسرائيل.	**الاستيطان** (١) في سلم أولويات الحكومة. (٢) الحفاظ على أرض إسرائيل.
القدس (١) عاصمة أبدية. (٢) لا عودة لحدود ١٩٦٧	

انعكاسات الانتخابات على توجهات السلام في المجتمع والدولة

إن استعراضنا سريعاً لتشكيلة الأحزاب الممثلة في البرلمان تشير إلى أن الغالبية العظمى لها توجهات يمينية، إلا أن هذه الأحزاب ورغم الرؤى اليمينية التي تعتقد بها وتراها فإنها ترى في الحل السلمي أساس لابد منه لدخول إسرائيل الألفية الثالثة وتتمثل هذه الرؤية في عدة اعتبارات:

أولاً: المتغيرات الحاصلة في المجتمع الإسرائيلي باتت تؤكد استحالة الحسم العسكري أمام العرب، وقد تعززت هذه الرؤية منذ عام ١٩٧٣، وازدادت القناعات بعد الانتفاضة وحرب العصابات التي يخوضها حزب الله والتي كبدت إسرائيل خسائر فادحة.

ثانياً: ارتفاع أهمية القضايا الداخلية وازديادها على حساب القضايا الخارجية كمسلمة من مسلمات التطور الحاصل داخل المجتمع الإسرائيلي، الأمر الذي غلب ضرورة المصالحة مع دول الجوار، ولاسيما أن ثمة رغبة لدى الزعامات لهذه المصالحة، ويبقى السؤال في كيفية تعاطي هذا السلام، ففي حين يرى اليمين بالسلام مقابل السلام (من منطلق قوة الردع الإسرائيلية التي ظهرت لدى إسرائيل في سياستها الضبابية اتجاه السلاح النووي الذي تملكه) أساساً لحل مشاكل في منطقة الشرق الأوسط يرى بالأرض مقابل السلام أساساً لأي حل مستقبلي، وهذا ما تحمله معظم الأحزاب مع الاختلاف حول كيفية التعاطي مع هذه المسألة. في الاستطلاع الشهري الذي يجريه معهد "تسالي تطميش" لأبحاث السلام في جامعة تل أبيب والذي يتولاه البرفيسور افراييم يان، دار الاستطلاع حول السلام والتشكيلة الائتلافية، وقد كشف الاستطلاع عن:

١- ١١٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن سوريا معنية بسلام شامل ودافئ مع إسرائيل.

٢- ٣٢٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن سوريا معنية بالسلام مع إسرائيل.

٣- ٢٧٪ من الإسرائيليين يرفضون الانسحاب الشامل من هضبة الجولان.

ووفقاً لتعهدات باراك فإن: اتفاقية الحل النهائي مع الفلسطينيين والانسحاب من الجولان يتعرض على الشعب من خلال استفتاء عام وهذا معناه أن القيادة الإسرائيلية يساورها الشعور بأن الشعب اليهودي يود السلام ولكن بثمن محتمل ومقعول.

ثالثاً: يرى المراقبون أن مشاكل عديدة مع أحزاب الائتلاف ستواجه باراك في مفاوضاته على المسار الفلسطيني، أما بالنسبة للبنان وسوريا فيكاد يكون هناك إجماع قوي على ضرورة الانحساب من لبنان مع ضمانات أمنية وإحلال سلام في الجولان على غرار السلام مع مصر، وفي هذا الصدد صدرت ثلاثة تصريحات تنم عن الوجهة المستقبلية المرتقبة:

الأول: تصريحات قيادات عسكرية من حزب إسرائيل واحدة والمركز وخلاصتها تفريغ الجولان من أي قوات عسكرية وتقليص القوات السورية المرابطة بين دمشق والجولان إلى الحد الأدنى مع وجود قوات دولية في المنطقة.

الثاني: تصريحات تنادي باستئجار الجولان على نمط ما حدث مع الأردن.

الثالث: مرابطة قوات دولية في الجولان.

والظن أن الاحتمال الأول ما تتوجه إليه إسرائيل في ظل حكومة باراك

مما سبق نجد أن:

١- الاتفاقيات الائتلافية تعتبر المحكم الأساسي للتوجهات السلمية في المنطقة (راجع الاتفاقيات).
٢- ثمة إجماع على قضيتي سوريا ولبنان.
٣- يبقى الخلاف حول مستقبل القضية الفلسطينية ويمثل الخط المتشدد في هذه القضية المفدال ويسرائيل بعلياه، بينما ترى بقية الأحزاب في الحكومة ضرورة التوصل إلى اتفاقيات على أساس الحد الادنى من التنازل، ويمكن القول أن اقتراح باراك بمنح السلطة امتلاك الأراضي ومد جسر بين القطاع والضفة على طول ٤٧كم أحد الحلول الواردة في الحل النهائي.

وهذا معناه أن الانسحاب انعكس إيجابيا على المسارين السوري واللبناني ودفعت لصالح توجهات باراك وحزبه وراوحت مكانها على المسار الفلسطيني ولاسيما أن باراك تعهد خطياً لليفي وشيرانسكي بعدم المس بالمستوطنات التي تم بناؤها مؤخراً ولم تحصل على تخصيصات، كما أكد لهم أنه لم يتم إخلاء معظم المستوطنات المذكورة.

الانتخابات وتركيبة الحكومة

انطلق باراك في تشكيل حكومته من خلال ثلاث نقاط مركزية:

١- أنه رئيس حكومة جميع المواطنين.
٢- ضرورة إعادة اللحمة بين الشعب بعد أن شهد المجتمع اليهودي تقطباً حاداً منذ مقتل رابين، قسم المجتمع إلى علماني ومتدين يميني ويساري، شرقي وغربي، قادم جديد وقديم.
٣- مستقبل إسرائيل في ظل التحولات الحاصلة في المنطقة وفي إسرائيل.

ولذلك سعى لتشكيل أكبر ائتلاف ممكن لتحقيق ما أطلق عليه رئيس حكومة للجميع مع وضع أساسات لائتلاف حكومي شامل يرضي جميع الأطراف بناءً على قبول الحل الأدنى، ولكن التصريحات التي صدرت أمس وأمس الأول

تشير إلى أن رياحاً بدأت تهب قد تعرقل مسار الحكومة وأولها استقالة عضوين من حركة يسرائيل بعلياه أحد أحزاب الائتلاف والإعلان في المقابل أن على براك إعادة فتح ملف الائتلاف الحكومي، وأن لا يطمئن إلى أن المسار السلمي يسير الهوينى، كذلك إعلان ميرتس أحد أعمدة الائتلاف رفضها المطلق لبند الاستيطان أو الاستيطان في وادي العمود، وهذه التصريحات معناها دخول إسرائيل واحدة وباراك منذ اللحظة في حمام المفاوضات الماراثونية الاستفزازية. مما سيعرقل إمكانية اتخاذ قرارات حاسمة، إلا أنه من الضروري الإشارة إلى أن باراك في وثيقة الخطوط الأساسية (راجع الملحق) أكد على:

١- ... والاتفاق النهائي مع الفلسطينيين سيعرض للمصادقة عليه باستفتاء عام.

٢- ... اتفاق سلام مع سوريا سيعرض للمصادقة عليه في استفتاء عام.

٣- ... ستعمل الحكومة على إخراج الجيش من لبنان.

وهذا يعني أن باراك منح نفسه مع الأحزاب الائتلافية:

١- متنفساً واضحاً فيه سعة زمانية وتفاوضية مع الدول العربية، لأن الأمر في نهاية المطاف سيعرض على الشعب للاستفتاء، وهذا معناه أن اعتراضات الأحزاب أثناء المفاوضات غير مبررة، بل قد تغدو معرقلة للجهود.

٢- توقيع الأحزاب على هذه الخطوط معناه التزامها بها وفي حالة عرقلتها إياه ستظهر أمام الشعب اليهودي أنها غير معنية بمصالح الشعب اليهودي، وهذا ما لا تجرؤ أي مجموعة على القيام به.

وخلاصة الأمر أن باراك في تشكيلته الواسعة أراد تحقيق تصورات حول مجتمع إسرائيل الواحد كما هو حال حزبه إسرائيل واحدة الذي ضم تياراً متديناً وتياراً يمينياً يهتم بقضايا المجتمع والجيش وحزب العمل ويمكنه الحركة

في إطار الحد الأدنى بالائتلاف مع حزب الليكود وميرتس ودعم العرب إضافة إلى شينوى، وهي تمثل تيار الوسط واليسار، إلا أن المخاطر التي قد تواجه باراك تنبع من الإشكالية القائمة في إطار الوزارات التي يشكلها والتي لها صلة بالعملية السلمية كوزارتي الخارجية، ووزارة التعاون المنطقي التي يرأسها شمعون بيرس، ومكتب رئيس الحكومة الذي يتولى إدارته حاييم رامون كوزير لشؤون القدس والاصلاحات الحكومية ومنسق بين الحكومة والكنيست. وفي ضوء ذلك فإن ثمة عقبات ستبرز في الطريق ولكنها ليست كتلك التي واجهت الليكود وأدت إلى سقوطه، علماً أن حرية التصويت التي منحت للأحزاب الائتلافية في القضايا السلمية تمنح باراك الحد الأدنى ٦١ عضواً إذا ما أضيف إليه ١٠ أعضاء من العرب.

نقاط الخلاف بين الحكومة والسلطة الفلسطينية

نقاط الخلاف	السلطة	إسرائيل
الاستيطان	تجميد فوري للمستوطنات والبناء فيها وبالذات في القدس ورأس العامود.	يستمر البناء في المستوطنات القائمة بناء على الزيادة السكانية، ولا تبنى مستوطنات جديدة.
السجناء	الإفراج الفوري عن ٧٥٠٠ أسيراً امنياً وفقاً لما في اتفاقية وادي ريفر	الموضوع يبحث بين عرفات وباراك وتشكل لجنة لفحص الموضوع
اتفاقية واي	تطبيق النبضة الثانية والثالثة وفقاً لاتفاقية واي أي الانسحاب من ١,٢٠٪ من الأراضي	باراك سيقترح على عرفات تطبيق النبضة الثانية وضم النبضة الثالثة إلى التسوية النهائية
اتفاقية الحل الدائم	مقابل تطبيق واي ريفر فتح المفاوضات مباشرة بشأن القدس والمستوطنات والحدود واللاجئين وقضية المياه	باراك يوافق على تعجيل المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية حتى أيار ٢٠٠٠

نتائج الانتخابات للكنيست الـ ١٢/١٩٩٢			
القائمة	أصوات	نسبة مئوية	عدد المقاعد
العمل	٩٠٥٨١٠	٣٤,٦٥	٤٤
ميرتس	٢٥٠٦٦٧	٩,٦	١٢
المفدال	١٢٩٦٦٢	٤,٩٥	٦
اجودت يسرائيل	٨٦١٦٧	٣,٣	٤
شاس	١٢٩٣٤٧	٤,٩٤	٦
الجبهة	٦٢٥٤٤٦	٢,٤	٣
الحـــزب العربـــي الديمقراطي	٤٠٧٦٨	١,٥٥	٢
الليكود- تسومت	٨١٧٥٩٥	٣١,٢	٤٠
موليدت	٦٢٢٦٩	٣,٢٧	٣

أرقام أخرى عن انتخابات ١٩٩٢	
أصحاب حق الاقتراع	٣,٤٠٩,٠١٥
عدد المصوتين	٢,٦١٧,٩٤٣
النسبة المئوية	٧٧,٤٪
أصوات صالحة	٢,٦١٦,٨٤١
أصوات لاغية	٢١,١٠٢

نتائج الانتخابات للكنيست الـ ١٤/١٩٩٦			
القائمة	أصوات	نسبة مئوية	عدد المقاعد
العمل	٨١٨٥٧٠	٢٦,٨	٣٤
ميرتس	٢٢٦٢٥٧	٧,٤	٩
المفدال	٢٤٠٢٢٤	٧,٨	٩
يهودات هتوراة	٩٨٦٥٥	٣,٢	٤
شاس	٢٥٩٧٥٩	٨,٥	١٠
الجبهة (+التجمع)	١٢٩٤٥٥	٤,٢	٥
العربية الموحدة	٨٩٥١٣	٢,٩	٤
الليكود (+تسومت + جيشر)	٧٦٧١٧٨	٢٥,١	٣٢
موليدت	٧١٩٨٢	٢,٣	٢
الطريق الثالث	٩٦٤٥٧	٣,١	٤
يسرائيل بعلياه	١٧٤٩٢٨	٥,٧	٧

نتائج الانتخابات لرئاسة الحكومة ١٩٩٦	
أصحاب حق الاقتراع	٣,٩٩٣,٢٥٠
عدد المصوتين	(٢,٦١٧,٩٤٣٣,١٢١,٢٧٠)
النسبة المئوية	٪٧٩,٣
أصوات صالحة	٢,٩٧٢,٥٨٩
أصوات لاغية	١٤٨,٦٦٨٨١
أصوات لبنيامين نتنياهو	١,٥٠١,٠٢٣ (٪٥٠,٤٩)
أصوات لشمعون بيرس	١,٤٧١,٥٦٦ (٪٤٩,٥١)

النتائج النهائية وتوزيع المقاعد					
رئاسة الحكومة	الرمز	عدد الأصوات	نسبة مئوية	عدد المقاعد الحالية	مقاعد انتخابات ٩٦
إيهود براك	---	١٦٨٥٩٥٥	٪٥٥,٩	---	---
بنيامين نتنياهو	---	١٣٢٢٨٢٤	٪٤٣,٩	---	---
القوائم					
رئاسة الحكومة	**الرمز**	**عدد الأصوات**	**نسبة مئوية**	**عدد المقاعد الحالية**	**مقاعد انتخابات ٩٦**
يسرائيل أحات	ا م ت	٦٢٧٧٧٦	٪٢٠,٢	٢٧	٣٤
ليكود	م ح ل	٤٣٥٥٤٢	٪١٤	١٩	٣٣

رئاسة الحكومة	الرمز	عدد الأصوات	نسبة مئوية	عدد المقاعد الحالية	مقاعد انتخابات ٩٦
شاس	ش س	٤٠٨٧١٢	٪١٣,١	١٧	١٠
ميرتس	م ر ص	٢٣١٠١٧	٪٧,٤	٩	٩
يسرائيل بعلياه	ك ن	١٦٣٦٤٣	٪٥,٢	٧	٧
المركز	ف هـ	١٥٥٠٤٣	٪٥	٦	---
شينوي	ي ش	١٥٣٥٢٦	٪٤,٩	٦	---
القائمة العربية الموحدة	ع م	١٠٩١٩٩	٪٣,٥	٥	٤
المفدال	ب	١٣١٠٦٥	٪٤,٢	٥	٩
يهدوت هتوراة	ج	١٢٣,٧٩	٪٣,٩	٥	٤
يسرائيل بيتينو	ل	٨٢,٤٢	٪٢,٦	٤	---
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	و	٨١٥٥٧	٪٢,٦	٣	٥
الاتحاد الوطني	ي ط	٥٨٨١٩	٪٢,٩	٣	---
التجمع الوحدوي الوطني	ض	٦٢٠٥٣	٪٢	٢	---
عام أحاد	م	٦٠٨٣٧	٪١,٩	٢	---
بنينا روززنبلووم	ف	٤٢٣٥١	٪١,٣	---	---
كوح لجملئيم	ف ز	٣٦٠٦٥	٪١,١	---	---
عليه بروك	ق ن	٢٨٦٦٩	٪٠,٩	---	---

رئاسة الحكومة	الرمز	عدد الأصوات	نسبة مئوية	عدد المقاعد الحالية	مقاعد انتخابات ٩٦
هديرخ هشلشيت	هـ د	٢٤٠٥٤	٠,٧٪	---	٤
هيروكيم	ر ق	١١٧٩٣	٠,٣٪	---	---
تكفا	ق ص	٧,٠٤٣	٢٪	---	---
لحيف	ي م	٦,٠٠٨	٠,١٪	---	---
كزينو	ق ز	٥٩٥٩	٠,١٪	---	---
نيحف	ن ص	٤١٠١	٠,١٪	---	---
تسومت	ص	٣٦٨٦	٠,١٪	---	---
حوك هطيفع	ر م	٢,٦٦١	٠,١٪	---	---
المركز التقدمي	ن	٢٦٤٧	٠,١٪	---	---
دعم	ق م	١٩٧٧	٠,١٪	---	---
العربي الجديد	ق ف	١٨٧٧	٠,١٪	---	---
حقوق الرجل	ز	١١٤٨	٠,١٪	---	---
موريشت افوت	ز خ	١٠٩٩	٠,١٪	---	---

ملاحظة: (بدون أصوات الجنود)

الخلاصة

يرى المراقبون أنه رغم وجود التقاطع في برامج الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية، وهي حركة إسرائيل واحدة وحزب الليكود (وحزب الوسط)، وبخاصة في موضوع القدس والحدود مع الأردن إلا أن هناك فروقاً واضحة بين الأحزاب الإسرائيلية في النظر إلى عملية السلام، فهناك معسكر السلام وهناك معسكر أعداء السلام ودعاة الحرب مع الفلسطينيين والعرب.

فمعسكر السلام مع الانسحاب من غالبية الأراضي الفلسطينية التي احتلت بعد الرابع من حزيران عام ٦٧ ومع تقليص عدد المستوطنات أي أنه يؤيد إزالة عدد منها ولا يعارض إقامة دولة فلسطينية، وأن تكون القدس الغربية عاصمة لإسرائيل، ومع الانسحاب من جنوب لبنان والجولان مع توافر عوامل الأمن لإسرائيل.

معسكر السلام واسع، إذا أضفنا له أيضاً الأحزاب العربية التي تلتقي مع أهداف الشعب الفلسطيني.

هذا طبعا في حين يعارض حزب الليكود المنهزم في الانتخابات الأخيرة ومن يدور في فلكه من الأحزاب الدينية واليمينية مسيرة التسوية واتفاق أوسلو، معتبرين الأرض الفلسطينية جزءاً من أرض إسرائيل، وبالتالي فهم ضد الانسحاب منها وضد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وضد الانسحاب من الجولان.

على طاولة «إيهود باراك»

تنفيذ مذكرة «واي ريفر»

على طاولة «إيهود باراك»

تنفيذ مذكرة «واي ريفر»*

جاء توقيع اتفاق "واي" في ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٨، تتويجاً لأكثر من عام ونصف من المحاولات الفاشلة التي قامت بها الإدارة الأمريكية على كافة مستوياتها، لاستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إثر توقفها نتيجة بدء إسرائيل بإنشاء مستوطنة على جبل أبو غنيم في القدس في ١٨/ ٣/ ١٩٩٧م.

فعلى مدار تسعة أيام من المفاوضات المتواصلة، وتحت عين وسمع الأمريكيين، بتدخل مباشر من الرئيس كلنتون وأركان إدارته، وبمشاركة فاعلة للملك الراحل الحسين رغم مرضه، توصل الطرفان إلى اتفاق جديد باسم جديد يضاف إلى الاتفاقات السابقة، وبحفل توقيع أقل ما يقال عنه أنه أصبح شيئاً مألوفاً. وذلك ما عرف بمذكرة "واي ريفر" (Wye River memo).

الأجواء السياسية

عكس الإصرار الأمريكي للوصول إلى نتائج في قمة "واي" مدى الحاجة التي توليها إدارة الرئيس بيل كلنتون لعقد أي اتفاق، فالولايات المتحدة وضمن استراتيجيتها تجاه عملية السلام برمتها تهدف لترتيب أوضاع المنطقة

* تقرير تحليلي أعده فريق من شعبة الدراسات السياسية في مركز دراسات الشرق الأوسط: جواد الحمد، عبد الله المجالي، منتصر مرعي،...

- حسب المفهوم الأمريكي- وحماية مصالحها، لذا فهي لا تسمح بأن تتطور المشاكل بين الجانبين إلى اشتباكات وعنف، وهذا يعني أنه لا يجوز للمفاوضات بين الطرفين أن تتوقف، أو أن يعلن أي طرف عن فشلها.

ويعكس الإصرار الأمريكي كذلك مأزق الرئيس كلنتون تجاه قضية لوينسكي وبدء محاكمته في مجلس الشيوخ خلال تلك الفترة، ولذلك فإن استعراض حفل التوقيع أمام كاميرات التلفزيون هو أقصى ما كان يريده كلنتون.

لم يكن الجانب الإسرائيلي معنياً كثيراً بالوصول إلى اتفاق، إلا أن إصرار الإدارة الأمريكية من جهة وحاجة عرفات لاتفاق ما من جهة أخرى، جعلت نتنياهو يغتنم الفرصة للوصول إلى ما يريده، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة إلغاء بنود من الميثاق الوطني الفلسطيني، كما أن التزام نتنياهو بالوصول إلى اتفاق رجح أنه سيسهم بإبراز صورته كباحث عن السلام. هذه الحاجة الأمريكية- الفلسطينية للوصول إلى اتفاق ما، جعلت من السهولة على نتنياهو التنصل من تعهداته بأسرع مما كان متوقعاً عندما أعاق تطبيق مراحل الاتفاق التالية، ومن ثم أعلن تجميده من جانب واحد.

على الجانب الفلسطيني (وهو الحلقة الأضعف): لم يكن بمقدور الفلسطينيين إزاء التعنت الإسرائيلي إلا الاتكاء على الولايات المتحدة، ذلك أن عدم التزام إسرائيل بالانسحابات المنصوص عليها في الاتفاق الأساسي (أوسلو)، وعدم وجود أي مفاوضات بين الطرفين، سيظهر العملية السلمية أمام الشارع الفلسطيني، وكأنها قد انتهت إلى هذا الحد، وأن ما حصل عليه الفلسطينيون حتى الآن هو نهاية المطاف، وهذا ما لا يريده عرفات، لذا فقد سارع المسؤولون الفلسطينيون لترويج الاتفاق فور توقيعه، وأعلن الطيب عبد الرحيم أمين عام السلطة الفلسطينية بأن ("اتفاق "واي" فتح باب الأمل للشعب الفلسطيني). ومن جانب آخر فقد كانت السلطة الوطنية الفلسطينية تسعى لعقد أي اتفاق مع حكومة

الليكود على أن يتضمن شيئاً من الانسحاب من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية لترسيخ القبول بمبدأ انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المحتلة من قبل مختلف ألوان الطيف السياسي الأساسية في إسرائيل، وهو ما عبر عنه محمد دحلان من مقابلة مع صحيفة الأيام الفلسطينية حين قال: "إن هذا الاتفاق أهم نقلة سياسية خلال السنوات الخمس الماضية، لأنه يعتبر أول اعتراف رسمي من حكومة الليكود والمتطرفين والمستوطنين بحقوق الشعب الفلسطيني في بعض الأرض في الضفة، حيث وقعوا على نقل مزيد من الأراضي للسلطة الفلسطينية.

على الجانب العربي: لم يبد أي طرف عربي حماسه للاتفاق سوى الأردن، فهو الطرف الخارجي الوحيد الذي لعب دوراً في المفاوضات، وكان اشتراك الملك الحسين في المفاوضات وحضوره حفل التوقيع دليلاً على أهمية هذه المفاوضات للأردن، ولاسيما أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي قد قاما بزيارات إلى الأردن، وأجريا مباحثات منفصلة مع الأمير الحسن (ولي العهد الأردني في حينه) قبيل انعقاد قمة "واي"، وفصل الأردن بدوره أن يكون ثمة اتفاق فلسطيني إسرائيلي واضح أو على الأقل مفاوضات مستمرة دون انقطاع، وذلك لتجنب الوقوع في أي حرج لعملية السلام أو لموافقة التقليدية التي كرسها بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في وادي عربة عام ١٩٩٤، وحتى لا يضطر لاتخاذ مواقف قد يتراجع عنها مستقبلاً، كما أن الأردن بوضعه المتميز من القضية الفلسطينية يرى أن من مصلحته عدم الغياب عن أي مباحثات للتسوية الدائمة، ويشعر بعدم الارتياح لجمود المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين كونه صاحب السلام الدافئ الوحيد مع إسرائيل، لذلك كان الأردن حازماً في تأييد مذكرة "واي"، وعمل على منع أي معارضة أردنية جادة لها بشكل ملفت للنظر.

مضامين الاتفاق

لا يعد اتفاق "واي" بمجمله اتفاقاً جديداً، بل خطوة جديدة من سلسلة خطوات استهدفت تنفيذ الاتفاق الأساس (أوسلو) الموقع في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣، ورغم أنه يتحدث عن الانسحاب إلا أنه ركز على مواضيع أخرى كالمطار والميناء... الخ، وأسهب وفصل في الجانب الأمني، وتمثل بخطة عمل تفصيلية ينفذها الجانب الفلسطيني وخطوط عامة مقابلة ينفذها الجانب الأسرائيلي.

وتضمن الاتفاق مصطلحاً جديداً هو: المناطق الخضراء أو المحميات الطبيعية، وهي مناطق تنسحب منها القوات الإسرائيلية مع بقاء السيطرة الأمنية الكاملة لإسرائيل عليها، ولا يجوز للشرطة الفلسطينية دخولها دون إذن مسبق من الطرف الإسرائيلي، كما لا يجوز إدخال تغيير على وضع هذه المناطق أو إقامة أي بناء جديد فيها، وذلك بديلاً للطلب الفلسطيني بتوسيع نسبة إعادة الانتشار الكامل، وقد شمل الاتفاق أربعة جوانب رئيسة:

١- إعادة الانتشار: توصل الطرفان إلى صيغة (١٠+٣). ينتقل بموجبها ١٣٪ من مساحة منطقة (ج) إلى منطقتي (أ) و (ب) على النحو التالي: ١٪ تنتقل إلى منطقة (أ) حيث السيطرة الكاملة للسلطة. و ١٢٪ إلى منطقة (ب) حيث السيطرة المشتركة على أن تخصص منها ٣٪ كمحميات طبيعية. كما سينتقل كجزء من هذه المرحلة ٢,١٤٪ من مساحة منطقة (ب) إلى منطقة (أ). وتؤجل المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار على أن تتولى البحث فيها لجنة ثنائية.

٢- الجانب الأمني: حظي هذا الجانب بنصيب كبير في هذه المذكرة، حيث اتفق الجانبان على أن مكافحة الإرهاب والعنف يجب أن "تكون شاملة

ومتواصلة دون أي توقف أو هدنة"، وألزم الاتفاق الجانب الفلسطيني بإعداد خطة أمنية بإشراف أمريكي للقضاء على البنية التحتية "للإرهاب"، وتضمن كذلك المطالبة باعتقال المشبوهين بتنفيذ أعمال عنف، وحظر ومصادرة الأسلحة والوسائل القتالية "غير الشرعية"، كما تضمن إلزام الطرف الفلسطيني بإعلان الحظر على كل أشكال التحريض والعنف، ويدعو الاتفاق أيضاً إلى تشكيل خمس لجان تشرف على تطبيق الجانب الفلسطيني للشق الأمني من الاتفاق منها:

أ. لجنة أمريكية- فلسطينية- إسرائيلية لمنع عمليات "تهريب الأسلحة" إلى مناطق السلطة.

ب. لجنة أمريكية- فلسطينية- إسرائيلية لمراجعة "حالات التحرض" على العنف.

جـ. لجنة أمريكية- فلسطينية- إسرائيل لفحص "التهديدات" والعقبات التي تعترض التعاون الأمني بين الجانبين، ويلتزم الجانب الفلسطيني فيها "بإعطاء صورة كاملة لنتائج التحقيقات مع العناصر المشبوهة"، وإلزام الجانب الفلسيطيني بتقديم قائمة بأسماء جميع أفراد الشرطة الفلسطينية إلى الجانب الإسرائيلي.

٣- الميثاق الوطني: اشتمل الاتفاق، ولأول مرة، على خطوات محددة وتفصيلية "لإلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني" التي تدعو "لتدمير إسرائيل" وترفض حقها بالوجود.

٤- مواضيع مختلفة: تناول الاتفاق التعاون الاقتصادي وقضايا معلقة كالمطار الفلسطيني وميناء غزة والممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والمجتمع الصناعي في غزة. على أن يبحث معظمها في لجان أخرى، وحض الاتفاق الجانبين على عدم الإقدام على أي خطوة من

جانب واحد يمكن أن تغير مكانة الضفة الغربية أو قطاع غزة، مثل إعلان قيام الدولة الفلسطينية أو بناء المستوطنات.

ولم يتطرق الاتفاق إلى قضية المعتقلين الفلسطينيين، إلا من خلال رسائل جانبية تلتزم الولايات المتحدة فيها "بتسهيل الوصول إلى اتفاق" بالإفراج عن "٧٥٠ معتقلاً فلسطينياً" اختلف الجانبان بتعريفهم.

انعكاسات الاتفاق

رغم أن اتفاق "واي" كان خطة عملية لتنفيذ خطوات سبق الاتفاق عليها، إلا أن له سمات خاصة تنعكس على مسيرة التفاوض وعلى مصالح الأطراف المعنية وتوجهاتها.

أ. على المسار التفاوضي

١. كرس الجانب الإسرائيلي استراتيجية التفاوضية، وجعلها سمة بارزة لأي مفاوضات قادمة، فليس هناك مواعيد مقدسة- حسب المواقف الإسرائيلية في عهود رابين وبيريز ونتنياهو- وأنه يمكن إعادة التفاوض على أمور تم الاتفاق عليها سابقاً، وتكريس رفض التفاوض على قضايا أجلتها اتفاقية أوسلو كالمستوطنات واللاجئين والقدس... الخ.

٢. لكل حكومة إسرائيلية فلسفة اتفاقات خاصة بها، فحكومات العمل تسعى لتكريس التعاون الاقتصادي وكسب تنازلات هادئة، والليكود يسعى لتكريس الأمن كمحور للتسوية.

٣. كرس الاتفاق واقعاً جديداً سيكون له دور في الاتفاقات القادمة، وهو تكريس قبول فلسفة المحميات الطبيعية بديلاً للسيطرة الفلسطينية على الأرض وفق التصورات الإسرائيلية.

٤. كل اتفاق جديد يزيد من انتقاص الحقوق السياسية والأمنية والسكانية والإنسانية التي أعطيت للفلسطينيين في الاتفاق الأساس، ويعظم في الوقت نفسه مطالب إسرائيل الأمنية وتحفظاتها وشروطها وتدخلها في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

ب. على الجانب الفلسطيني

كان للاتفاق انعكاسات سلبية كبيرة على الجانب الفلسطيني رغم بعض الإنجاز الذي حققه من خلال الانسحاب المحدود الذي نفذه الجيش الإسرائيلي، وأهمها:

١. تكبيل السلطة الفلسطينية بشروط واتفاقات أمنية قاسية تحت إشراف مباشر من الجانب الأمريكي.

٢. إدخال وكالة المخابرات الأمريكية إلى المنطقة بشكل علني، فرغم أن CIA كان لها دور سري قديم في عمليات سلام الشرق الأوسط، إلا أن النص مباشرة وعلانية على هذا الدور يعطي لها الشرعية السياسية لأول مرة.

٣. إسقاط ورقة الميثاق الوطني من يد الفلسطينيين بوصفها ورقة ضغط وخط رجعة فلسطينية لمنظمة التحرير في حال انتكاس المفاوضات النهائية.

٤. وضع الشعب الفلسطيني (وبالذات المقاومة) تحت سمع وبصر وتوجهات رجال المخابرات الأمريكية، مما سيؤدي مستقبلاً إلى إحراج السلطة

ووضعها موضع الاتهام من قبل الشارع الفلسطيني بسبب السماح بتدخل طرف أجنبي في رسم وتوجيه علاقاتها الداخلية.

٥. تسبب التنفيذ "الأمين" لنصوص الاتفاقات الأمنية من قبل الجانب الفلسطيني بإحداث شرخ في الاستقرار داخل مناطق السلطة، وأنذر في لحظات- ولا يزال- بوقوع حرب أهلية أو صراع دموي داخلي لا تحمد عقباه.

٦. تسبب الاتفاق بتراجع موقف السلطة وحظوتها السياسية لدى بعض الدول العربية التي تذمرت من الاتفاق واستهجنت توقيعه من قبل السلطة.

٧. زاد الاتفاق من ارتهان الموقف الفلسطيني لدور الولايات المتحدة وعلاقاتها بالجانب الإسرائيلي لدرجة الرهان عليه منفرداً، مما أضعف إمكانات الدور العربي أو الأوروبي لصالح الجانب الفلسطيني في المفاوضات النهائية في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ج. على الجانب الإسرائيلي

١. كرس الاتفاق حقيقة الكيان الفلسطيني لدى الشارع الإسرائيلي بشتى أطيافه السياسية، فقد اعترف الليكود لأول مرة بهذا الكيان بطريقة غير مباشرة، بل وسلمه جزءاً من الأراضي المحتلة- والمسماة "أرض إسرائيل" حسب أيديولوجية الليكود- لتكون تحت سيطرته سواء الإدارية أو الأمنية.

٢. أخرج الاتفاق نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل من عزلته الدولية، وجعله يبدو كرجل يقبل مبدأ السلام وأنه ليس العقبة في وجه السلام كما ساد الانطباع العالمي منذ توليه الحكم في إسرائيل.

٣. أحرج الاتفاق نتنياهو داخل المجتمع الإسرائيلي، حيث وقع الاتفاق بضغط من الولايات المتحدة، مما اضطره إلى تقديم موعد الانتخابات في ضوء ضعف التأييد الذي تحظى به حكومته في الكنيست.

٤. كرس الاتفاق قضية الأمن أساساً للمطالب الرئيسة التي يطالبها بها الإسرائيليون في أي اتفاق قادم.

د. الجانب الأمريكي

١. أكد الاتفاق أساسية الدور الأمريكي المحوري في عملية السلام، حيث أصبحت كلمة "راعي" عملية السلام لا تناسب الدور الجديد.

٢. انعكس الاتفاق على صورة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، المثقل بالفضائح، داخل بلاده إيجابياً.

٣. أعطى الاتفاق للولايات المتحدة فرصة كبيرة للاطلاع على كثب، ومراقبة الأحداث عن قرب دون حساسيات بعد دخول أفراد CIA العلني للمنطقة.

٤. يعطي الاتفاق CIA فرصة كبيرة لتحسين صورتها في العالم، من خلال دورها الرقابي في الاتفاق مما يؤهلها للعب أدوار أخرى في مناطق أخرى.

هـ. الجانب العربي

١. اعتماد موقف السلطة الفلسطينية على الولايات المتحدة بالكامل، وقبولها بمراقبين دائمين من المخابرات المركزية الأمريكية في دوائرها ومؤسساتها الأمنية لمراقبة تطبيق الاتفاق، خلق حساسيات وتخوفات لدى بعض الدول العربية.

٢. أدى الاتفاق إلى تزايد الخلاف الفلسطيني الرسمي مع سوريا.

٣. انبثق عن الاتفاق بلورة دور محوري متطور للأردن وبخاصة في مفاوضات التسوية النهائية، في ظل المشاركة الفاعلة في التوصل إلى المذكرة من جانب الملك الراحل الحسين، وتدخله الشخصي لحسم بعض نقاط الخلاف أحياناً.

التطبيق على المسارين

سارع الجانب الفلسطيني فور التوقيع على الاتفاق، إلى اتخاذ خطوات سريعة في مجال الأمن لإثبات حسن النية، فقد صرح غازي الجبالي قائد شرطة قطاع غزة أنه تم اعتقال كل من له علاقة بمخالفة اتفاق "واي"، وفرضت السلطة الإقامة الجبرية على الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة (حماس) في منزله في قطاع غزة.

أما على الجانب الإسرائيلي فقد تأخر عرض الاتفاق على الحكومة الإسرائيلية، واحتاج إلى إضافة أحد عشر شرطاً جديداً للمصادقة عليه بأغلبية قليلة في مجلس الوزراء عند عرضه، كان أهمها: أن كل مرحلة من الانسحاب الذي نص عليه الاتفاق ستخضع للبحث المسبق والموافقة من جانب الحكومة الإسرائيلية.

وبشكل عام لم يكن مصير اتفاق "واي" من التطبيق بأفضل من الاتفاقات الأخرى، فقد نفذ الجانب الفلسطيني الكثير من نصيبه في الاتفاق، لكن التنفيذ من قبل الجانب الإسرائيلي تردد حتى توقف. فعلى صعيد إعادة الانتشار لم تنسحب إسرائيل سوى من (٢٪) من منطقة (ج) تم تحويلها إلى (ب). و (٧٪) من منطقة (ب) تم تحويليها إلى منطقة (أ)، وهي ثلث المساحة المتفق عليها (٣٣٪ فقط من المرحلة الأولى). أما الانسحابات الأخرى المحددة في

جدول المواعيد فلم تنفذ على الإطلاق، وعلى صعيد القضايا المعلقة كالمطار والمجمع الصناعي والممر الآمن والميناء، فقد تم افتتاح المجتمع الصناعي والمطار، وبقيت قضايا الميناء والممر الآمن معلقة.

وقام الجانب الإسرائيلي بالإفراج عن (٢٥٠) معتقلاً فلسطينياً فقط معظمهم من السجناء الجنائيين وذلك من أصل ٧٥٠ تعهد الجانب الأمريكي بإطلاقهم، ولم يتم حتى إعداد هذا التقرير الإفراج عن بقية الأسرى والمعتقلين وعددهم ٥٠٠ معتقل، وبخاصة من تعتبرهم إسرائيل "سجناء أمنيين"، بينما ترى السلطة أنهم سجناء سياسيون.

من جهة ثانية استمرت إسرائيل في عملية الاستيطان، وأعطت الحكومة موافقتها على بناء بيوت جديدة وشق طرق التفافية قبل تصديقها على اتفاق "واي"، وتم الكشف عن ٢٩ موقعاً استيطانياً من بين ٤٢ أقيمت بعد توقيع اتفاق "واي"، إضافة إلى توسيع بعض المستوطنات بعد الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة.

ولم يألُ الجانب الفلسطيني جهداً في تنفيذ التزاماته وفق اتفاق "واي"، خصوصاً في الشق الأمني، فبعد المداهمات والاعتقالات التي شنتها السلطة الفلسطينية ضد معارضي عملية السلام في مناطقها عشية توقيع "واي"، أعلن بيان لوزارة الخارجية الأمريكية بأن الفلسطينيين سلموا بالفعل خطة مفصلة لمكافحة الإرهاب في ١٢/ ١١/ ٩٨ وفق جدول المواعيد المحددة في المذكرة، وأصدرت السلطة الفلسطينية المراسيم التي تحظر التحريض وتنظم اقتناء السلاح، وباشرت الشرطة الفلسطينية بالفعل بحملة لجمع الأسلحة غير المرخصة، كما طبق الجانب الفلسطيني بحرفية ما تعلق بإلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني الداعية لتدمير إسرائيل وبحضور الرئيس كلنتون في اجتماع

تظاهري للمجلس الوطني الفلسطيني بعد مصادقة المجلس المركزي لمنظمة التحرير على ذلك.

تجميد الاتفاق

لم يكن نتنياهو بحاجة إلى عمليات عسكرية، أو مظاهرات عنيفة، للإعلان عن تجميد الاتفاق الذي وقعه قبل أقل من شهرين، فخلفية نتنياهو الفكرية والحزبية وائتلافه الهش لا يسمح بإعطاء الفلسطينيين أكثر مما أعطاهم دون شروط وتنازلات جديدة، فقد تعلق نتنياهو بحادثة مهاجمة شبان فلسطينيين لجندي إسرائيلي وضربه أثناء مظاهرات احتجاج تدعو لإطلاق سراح المعتقلين ليعلن بعد اجتماع لحكومته عن تجميد الاتفاق، وليضع شروطاً جديدة على السلطة الالتزام بها أولاً وأهمها:

- أن يتراجع عرفات عن فكرة إعلان الدولة من جانب واحد.
- أن يتوقف عن الدعوة لإطلاق "السجناء".
- أن يتوقف عن التحريض على "العنف".

وأدخل نتنياهو الكنيست في إطار هجومه على اتفاق "واي"، حيث صرح في ١٦/ ١٢/ ٩٨، من مقر حزبه أن سيطلب ثقة الكنيست على أساس إيقاف تنفيذ "واي" حتى يخضع الفلسطينيون لشروطه، فإذا رفض تولى حزبه اقتراح الانتخابات المبكرة، وهذا ما تم بالفعل حيث أفضت التطورات في نهاية المطاف إلى انتخابات مبكرة أطاحت بنتنياهو وأسفرت عن فوز مرشح حزب العمل "إيهود" "باراك".

توجهات «إيهود باراك» رئيس الوزراء الجديد

أثار فوز "إيهود باراك" في الانتخابات الإسرائيلية لعام ١٩٩٩ موجة جديدة من التفاؤل الإيجابي في أوساط مؤيدي عملية السلام في المنطقة، وقد دعم ذلك تصريحات "باراك" الحمائمية" المتواصلة لاستئناف مفاوضات السلام على المسارات كافة وبالتحديد مع الفلسطينيين، واستعداده لتنفيذ اتفاق "واي" ريفر في حال رفض الفلسطينيون مقترحاته الجديدة سواء فيما يتعلق بجوهر الاتفاق أو بتأجيل بعض بنوده إلى مفاوضات الحل النهائي.

وأثار ذلك التساؤلات من جديد حول جدية الجانب الإسرائيلي في تطبيق برامج تتناسب مع عبارات "باراك" الدبلوماسية، وهل سيتمكن الفلسطينيون في عهده من تحقيق مكاسب عجزوا عن تحقيقها في عهد سلفه المتطرف بنيامين نتنياهو؟.

يرى المحللون أن ثمة قاسماً مشتركاً في السياسة الإسرائيلية التي تحكمها استراتيجية عامة بغض النظر عن طبيعة الحزب الذي يتولى إدارة هذه السياسة، ورغم أن حزب العمل وتكتل الليكود يختلفان في إدارة التفاوض والصراع مع الفلسطينيين والعرب بما في ذلك التعامل مع مفردات ومكونات ومراحل عملية السلام الجارية في المنطقة، غير أنهما اتفقا على قواعد وأسس تتعلق بسقف التنازل الممكن من جانب إسرائيل مقابل قعر التنازل المطلوب من العرب، وأهم هذه الأسس:

١- عدم العودة إلى حدود ٤ حزيران لعام ١٩٦٧.

٢- تكريس الاعتراف الفلسطيني والعربي والدولي بالقدس كعاصمة أبدية موحدة لإسرائيل.

٣- لا للدولة الفلسطينية كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

٤- الإبقاء على أكثر من ٩٠٪ من المستوطنات في الضفة الغربية وضمها لإسرائيل.

٥- رفض مبدأ عودة اللاجئين لعام ١٩٤٨ والنازحين لعام ١٩٦٧ والسعى لتوطينهم في الدول المضيفة.

٦- الاحتفاظ بالتفوق العسكري والاستراتيجي لإسرائيل على مجموع الدول العربية.

٧- الاحتفاظ بالقوة النووية وتطويرها وعدم قبول مبدأ نزع الأسلحة النووية أو مراقبة المنظمات الدولية على المنشآت الإسرائيلية.

٨- المحافظة على علاقات استراتيجية مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي الأساس والرئيس لإسرائيل.

وقد أكد "باراك" هذه القواعد السياسية الجديدة بعد فوزه في الانتخابات مباشرة وخلال زيارته لواشنطن في يوليو ١٩٩٩.

باراك واتفاق «اي ريفر»

أكد "باراك" ابتداء عزمه على "تحقيق السلام" في المنطقة وفق الرؤية الإسرائيلية وبما لا يتجاوز خمسة عشر شهراً اعتباراً من أغسطس ١٩٩٩، وأكد كذلك على استعداده لاستئناف تنفيذ اتفاق "واي ريفر" الذي جمده رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، لكن اقتراحات جديدة بتغيير رئيسي في خرائط إعادة الانتشار سوف يعدها "باراك" وطاقمه، وهي تختلف عن الخارطة التي عرضت على السلطة الفلسطينية خلال فترة الحكومة السابقة بحجة أنها أعدت

على عجل، ويتمثل التغيير الرئيسي في خطوط التواصل والامتداد الجغرافي بين المناطق التي سيتم نقلها إلى السلطة الفلسطينية، وفي إقامة ممر آمن بين الضفة وغزة دون أن يتأثر الأمن الإسرائيلي.

وتتلخص بنود الاقتراح الذي قدمه "باراك" للجانب الفلسطيني بخمسة خطوط رئيسية هي:

١- أن تقوم إسرائيل فوراً بتطبيق بنود اتفاق "واي ريفر" غير المتعلقة بالانسحاب العسكري الإسرائيلي الجزئي (الثاني) من أراضي الضفة الغربية المحتلة.

٢- تنقل إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية جزءاً صغيراً من المناطق المقرر تسليمها إليها في الضفة الغربية في نطاق ما ينص عليه "اتفاق واي"، وبمعدل النبضة أو المرحلة الثانية بعد شهر من الأولى.

٣- تجري بموازاة ذلك محادثات حول إطار أو هيكل التسوية الدائمة بين إسرائيل والفلسطينيين، وربما التوصل إلى إعلان مبادئ عام.

٤- في حال رفض الفلسطينيون هذه التصورات تقوم إسرائيل بتسليم السلطة الفلسطينية المناطق المفترض إعادتها للفلسطينيين في نطاق الانسحاب العسكري الإسرائيلي الجزئي من أراضي الضفة الغربية المحتلة بموجب اتفاق "واي بلانتيشن"، وبالطبع في مقابل قيامها بتنفيذ متطلبات ذلك وفق نصوص الاتفاق وتفسير إسرائيل لها.

٥- في حال قبول الفلسطينيين بهذا الاقتراح تقوم إسرائيل بتنفيذ اتفاق "واي" أولاً وعلى الفور ليبدأ بعد ذلك مباشرة تطبيق مبادئ التسوية الدائمة.

وضمن هذا الإطار الجديد لاتفاق "واي ريفر" وضع "باراك" ماسماه بـ "الخطوط الحمراء" في اتفاق السلام النهائي مع الفلسطينيين، وهي أن إسرائيل لن تنسحب إلى حدود ما قبل حرب ٤ حزيران ١٩٦٧، وأن القدس ستظل

موحدة تحت الحكم الإسرائيلي، وأن معظم المستوطنين اليهود سيبقون في مجموعة المستوطنات بالضفة الغربية وتبقى خاضعة للسيادة الإسرائيلية، وأن إسرائيل لن تسمح بوجود جيش أجنبي غربي نهر الأردن.

وفي الاتجاه المقابل يصر الفلسطينيون على تنفيذ جميع الاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي بما فيها اتفاق "واي ريفر"، ويرفضون تأجيل هذا الاتفاق أو أي من بنوده إلى مفاوضات الحل النهائي، بل إن الانتقال إلى قضايا الوضع النهائي التي تشمل القدس والمستوطنات والحدود واللاجئين والمياه يقتضي تنفيذ اتفاق "واي ريفر " حسب وجهة النظر الفلسطينية.

وقد بدأت ملامح التجاوب مع الموقف الفلسطيني أولياً بقرارات حكومة "باراك" الحديدة بتحديد مواعيد الانسحاب، لكن الإشارات المتحفظة من رئيس حكومة إسرائيل حول ضرورة استعداد الفلسطينيين تنفيذ مستلزمات ذلك تنذر بتعنتات واختناقات جديدة في عملية السلام من جانب الإسرائيليين.

ويذكر أن إسرائيل لم تنفذ إلا انسحاباً رمزياً من ٢٪ من أراضي الضفة الغربية، غير أن "باراك" يبدي استعداده لإخلاء بعض القواعد العسكرية تنفيذاً لاتفاق "واي ريفر" في إطار المرحلة الأولى التي يفترض أن تكون قد نفذت في تشرين الثاني الماضي ١٩٩٨.

أما المرحلة الثانية من الانسحاب التي تتعلق بمنطقتي رام الله ونابلس، فستشمل إخلاء الحواجز التي يسيطر عليها الإسرائيليون، فيما تركز المرحلة الثالثة في منطقة الخليل على إخلاء قاعدة أدوريم، غرب الخليل التي توجد فيها قيادة الشرطة العسكرية، ووضع قوات إسرائيلية ثابتة في متسوطنة (عنئيل) وبيت حاجاي. وفي منطقة نابلس سيتم إخلاء معكسر يوسف، شمال ألون موربيه، وستنقل وحدات القوات المدرعة وقواعد التسلح الموجودة هناك إلى الشرق وإلى منطقة الأغوار، وفي منطقة جنين سيتم نقل قيادة اللواء من

(تسومات دوتان)، إلى منطقة حاجز سالم، وستوضع قوات ثابتة في مستوطنات (صانور) و (حومش).

وبعد إتمام هذه الانسحابات، تستمر أعمال نقل قواعد أخرى من الضفة إلى حدود (الخط الأخضر) وهي:

١- قاعدة المبتدئين التابعة لفرقة غولاني شرق جنين إلى منطقة وادي عارة.

٢- قاعدة المبتدئين التابعة لفرقة الظليين في (صانور) جنوب جنين، إلى النقب.

٣- معسكر عوفر، غرب رام الله، إلى وسط إسرائيل.

وستتم عمليات الإخلاء هذه بالتفاهم مع الولايات المتحدة التي ستمولها بمبلغ (٢٠٠) مليون دولار، وهي جزء من (١,٢) مليار دولار التي خصصتها واشنطن لإسرائيل بعد التوقيع على اتفاق ("واي")، وجمدت في عهد نتنياهو بسبب تجميده لتنفيذ الاتفاق.

أما فيما يتعلق بالمعسكرات الجديدة وأعمال البناء فستقوم بها شركات أمريكية ومقاولون وعمال إسرائيليون، وتستغرق أعمال البناء عاماً ونصف العام.

تطور إشكاليات الاستيطان والموقف الأمريكي الأسير

أكدت تقارير إسرائيلية عديدة أن ٤٢ موقعاً استيطانياً أقيمت بعد توقيع اتفاق "واي"، وأن المستوطنين يواصلون تكثيف المواقع التي أنشئت في العام الماضي ١٩٩٨، وأنه تم توسيع بعض المستوطنات بعد الانتخابات الأخيرة ١٩٩٩، ووفقاً لهذه المعطيات فإن أمام "باراك" تحد أكثر تعقيداً يتعلق بإزالة

هذه المواقع الاستيطانية الجديدة ووقف حركة البناء التي أقيمت قبل توقيع الاتفاق، لكنه أكد من لقاءات مع المستوطنين أن المستوطنات التي وافقت عليها جهات الأمن ستبقى فيما يصار إلى نقل الأخرى إلى أماكن أنسب، ويذكر أن أجهزة الأمن الإسرائيلية كانت قد صرحت بأن خمس مستوطنات فقط من أصل الـ ٤٢ التي أقيمت بعد "واي" لم تحظ بموافقة أمنية، وهذا يعني أن يبقى "باراك" على ٨٨٪ من المواقع التي أقيمت بعد توقيع اتفاق "واي" وينقل الـ ١٢٪ الأخرى إلى مواقع استيطانية قائمة، وقال للمستوطنين إنه لن تكون هناك أي مفاجآت في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني فقد قالت الإدارة الأمريكية أن الفلسطينيين أوفوا بمعظم التزاماتهم ضمن اتفاق "واي"، فيما تخرق إسرائيل البنود الجوهرية المتعلقة بالانسحاب من المناطق، وبعد الانتخابات وبهدوء تام عدل الأمريكيون "واي" ليطالبوا الطرفين بالإيفاء بكل التزاماتها في محاولة لتحسين الأجواء أمام تحركات "باراك" السياسية.

وقام مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية بتسليم السلطة الفلسطينية قائمة خروقات الالتزام الفلسطينية، وتركز القائمة على ثلاثة مواضيع أبرزها:

١. تقديم تفاصيل دقيقة لأسماء الشرطة الفلسطينيين، حيث تدعي إسرائيل أن عدد أفراد الشرطة يصل إلى ٤٠ ألفاً، بينما قيد اتفاق "واي" العدد بنحو ٢٢ ألفاً فقط.

٢. التقصير في اعتقال المطلوبين، حيث سلمت إسرائيل السلطة قائمة محدثة للمطلوبين، زاد فيها عددهم من ٣٤ إلى ٤٥ مطلوباً.

٣. اتهام السلطة بالتساهل في مسألة الأسلحة غير المرخصة.

دراسة مقارنة في الاتفاق والتطبيق

عند إجراء دراسة تفصيلية لنصوص مذكرة "واي ريفر" ومحاورها مقارنة مع التطبيقات العملية التي قام الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي بتنفيذها منها، يتبين أن المذكرة كانت مجرد محاولة سياسية إسرائيلية-أمريكية للإبقاء على روح عملية السلام والمحافظة على الاندفاع والإنجاز السياسي الذي حققته إسرائيل في المنطقة، لكنها لم تكن تطوراً سياسياً فعلياً على الصعيد الفلسطيني، وبرغم ذلك فلم تتمكن الحكومة الإسرائيلية التي وقعت المذكرة من الاستمرار بتنفيذها في ظل معارضة واسعة في الحكومة، وحاولت تعقيد الأمر بإضافة شروط جديدة عليها، مما جعل إنجازات الجانب الفلسطيني ومكاسبه متواضعة للغاية، وتمثلت بذلك مقولة أحد السياسيين الأوروبيين: إن مجرد توقيع أي شيء في عملية السلام كان مطلباً أوروبياً ودولياً ويتسبب باسترخاء معظم السياسيين المعنيين بالشرق الأوسط حفاظاً على مصالحهم.

وقد اعتمدت الدراسة المقارنة أحد عشر بنداً أساسياً تتعلق بالانسحابات، ومفاوضات الحل النهائي واجتماعات اللجان، ومنع التحريض، والإفراج عن السجناء وغيرها.

وتبين من خلال تطبيق مقياس المقارنة على ثلاثة مقاييس: ما نفذ بشكل كامل، ما نفذ بشكل جزئي، ما لم ينفذ على أي من الجانبين الفلسطيني أو الإسرائيلي، ما يلي:

١- قام الجانب الفلسطيني بتطبيق البنود الأهم لإسرائيل من التزاماته المتفق عليها بخطة العمل الأمني، ومنع التحريض، وحظر حيازة الأسلحة، واعتقال المطلوبين (تم اعتقال ٢١ مطلوباً وفقاً للقائمة الإسرائيلية)، وإلغاء بنود الميثاق الفلسطيني الداعية لتدمير إسرائيل، وتقديم

قائمة بأسماء الشرطة الفلسطينية، إضافة إلى الالتزام بحضور اجتماعات اللجان المختلفة، وكان معدل التنفيذ وفق البرنامج الزمني ٦٦٪ من الخطة الرسمية، وهو ما يعادل ٩٥٪ من المطلوب خلال الفترة المحددة.

٢- قام الجانب الإسرائيلي بتنفيذ البنود البروتوكولية الأقل أهمية في المذكرة مثل المطار والمنطقة الصناعية، وإعادة الانتشار من ٢٪ في المرحلة الأولى بنسبة إنجاز تقدر بـ ١٢٪ من المطلوب الكلي، فيما عطل اجتماعات اللجان، ولم يفرج عن المعتقلين حسب اتفاق الوساطة الأمريكية، وازداد نشاطه الاستيطاني (أقام ٤٢ موقعاً استيطانياً جديداً)، ولم يسمح بفتح الممر الآمن أو ميناء غزة، كما لم يوقف التحريض بالقانون أو بالأوامر الإدارية. ويمثل هذا بمجموعة فقط ٢٨٪ من مجموع الالتزامات الكلية، وبنسبة لا تزيد عن ٣٤٪ من المطلوب وفق المرحلة الأولى.

٣- إن القياس النسبي لحجم الأهمية السياسية والأمنية لما قام بتنفيذه كل جانب لصالح الآخر يبين أن الفلسطينيين قد أدوا ما يصل إلى ٨٧,٧٪، فيما يصل الالتزام الإسرائيلي إلى حوالي ١٢٪ فقط.

٤- على صعيد الاختراقات، فقد مثلت إسرائيل صورة الدولة الطاغية، وتصرفت كطرف غير مسؤول ولا مبال بالاستقرار في المنطقة أو مهتم بالالتزامات الدولية، وهو نهج قديم لدى القيادات الإسرائيلية، وقد بين حجم الاختراق الإسرائيلي للاتفاق- وفق معدلات القياس المستندة لمبدأ التنفيذ والالتزام التفصيلي وعدم خلق وقائع جديدة- بأنها اوقفت عملية السلام بنسبة ١٢٨٪، أي أنها تسببت بتراجع عملية السلام عملياً إلى الوراء بنسبة ٢٨٪.

ولذلك يمكن القول أن التحدي الأساسي لطبيعة "واي" والتوجهات الإسرائيلية الجديدة يتمثل بالشروع بتنفيذ بنود الاتفاق كما هي، وعدم إضافة شروط جديدة، وقبول تفسيرات الراعي على الأقل للنصوص عند الخلاف، كما يتمثل بإطلاق عملية التفاوض على التسوية النهائية دون شروط مستبقة أو تعقيدات تنفيذية وسياسية، وبالتالي التراجع عن إشاعة اللاءات وإقفال الملفات المطروحة للتفاوض مسبقاً، حيث أن التفاوض يهدف نظرياً إلى التوصل إلى حلول وسط، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجانب الفلسطيني يدخل مغامرة تاريخية تعد الأخطر في تاريخ القضية، كما أن الجانب الإسرائيلي يدخل مرحلة تطور ومكاسب هي الأهم في تاريخ الدول العبرية.

خلاصة:

يعد توقيع مذكرة تفاهم "واي ريفر" كما أشرنا سابقاً خطة عمل تفصيلية ينفذها الجانب الفلسطيني، فيما يعد خطوطاً عامة يقوم الإسرائيليون بالتطبيق العام لمضامينها، ويتساءل الفلسطينيون والمراقبون حول قيمة ما ينفذه الإسرائيليون في مقابل ما نفذه الفلسطينيون فعلياً.

ففي الوقت الذي يستوفي فيه الجانب الفلسطيني معظم التزاماته وبنسبة ٦٦٪ على الأقل، فإن الجانب الإسرائيلي جعل من "واي ريفر" اتفاقاً رمزياً غير مرتبط بخطوط عملية ملموسة "انظر جدول رقم (١) / ملحق رقم (٢)"، ولم يتمكن من تطبيق سوى مرحلة واحدة منه مثلت ٢٨٪ من التزاماته الكلية "انظر جدول رقم (٢) / ملحق رقم (٢)"، الأمر الذي أفقد الاتفاق مصداقيته السياسية، وأحرج القيادة السياسية الفلسطينية أمام الشارع، وبعكس الوتيرة البطيئة المماطلة التي ينفذ فيها الجانب الإسرائيلي التزاماته فهو يطالب السلطة بإنجاز

التزاماتها بسرعة وأحياناً يعمد إلى إضافة شروط جديدة على المذكرة الموقعة كزيادة أسماء المطلوبين مثلاً.

إن الأداءات الأولية لـ "إيهود باراك" لا تشير إلى كثير من التفاؤل لدى مؤيدي عملية السلام، وأصبحت تدعم توجهات المعارضين، هذا برغم أن التفاوض لم يبدأ بعد.

فهل يتمكن "باراك" من تكريس صورة جديدة لإسرائيل تتناسب مع حجمها وسكانها وإمكاناتها، وتعترف بالحقيقة الفلسطينية كأساس لأي حل، أم أن العقلية الصهيونية القائمة على السيادة المطلقة للجنس اليهودي، وإنكار الآخر واحتقار مصالحه ومطالبه وحقوقه، هي التي ستتغلب على سياساته القادمة؟

إن الإجابة ربما تكون جاهزة لدى البعض باتجاه السلب أو الإيجاب، غير أن المؤشرات لا زالت تحمل إمكانيات متعددة الجوانب، ويتوخى الباحث الحذر ولا يتسرع في إصدار الأحكام القطعية.

الملاحق

ملحق (١) / جدول رقم (١)

خلاصة التزامات الطرف الفلسطيني بمذكرة "واي ريفر" حسب الجدول الزمني المحدد

الرقم	الالتزامات الفلسطينية	ما نفذ منه بشكل كامل	ما نفذ منه بشكل جزئي	ما لم ينفذ	ملاحظات	النسبة
١	وضع خطة عمل أمنية وتقديمها للولايات المتحدة وتطبيقها على أرض الواقع	أقدمت الخطه لـ USA في الموعد المحدد	طبقت بشكل جزئي وبما يتناسب مع طبيعة المرحلة	التطبيق الحرفي	الولايات المتحدة مقتنعه بما نفذته السلطة	٧٥٪
٢	انعقاد لجنة منع التحريض، وتقديم تقارير دورية	أصدرت السلطه مرسوما يمنع التحريض، وعقدت اللجنة أكثر من اجتماع	طبق المرسوم بشكل جزئي وخاصه في الاذاعة والتلفزيون حيث منعت بعض الأغاني الوطنية	التطبيق الحرفي والتغيير في المناهج	لا يوجد معلومات كافيه عن تقارير اللجنة	٧٥٪
٣	وضع إطار قانوني وعملي لجمع الاسلحة غير القانونية على مرحلتين	أصدرت السلطة مرسوما يحظر فيه حيازة الأسلحة غير المرخصة	طبقت السلطة المرحلة الاولى من حملة جمع السلاح	المرحلة الثانية من جمع السلاح	–	٧٥٪
٤	اعتقال الاشخاص المشبوهين بتنفيذ اعمال عنف ضد إسرائيل ومحاكمتهم	–	–	٩ اشخاص لم يعتقلوا وفق القائمة الإسرائيلية	إسرائيل قدمت قائمه باسماء ثلاثين شخصاً	٧٥٪
٥	التعاون الامني الثلاثي بمشاركة الولايات المتحدة	اللجان تعقد بشكل منتظم	–		الولايات المتحدة منبر مقتنعة بما نفذته السلطة	٧٥٪
٦	التعاون الامني الثنائي (السلطة وإسرائيل)	تجتمع اللجان	–	تسليم المطلوبين	إسرائيل تدعي ان التعاون غير كامل	١٠٠٪
٧	اعتبار المنظمات المعارضة للتسويه السلميه منظمات خارجة على القانون	–	اعتبرت السلطه ان الاجنحه العسكرية لهذه المنظمات خارجة على القانون	–	–	١٠٠٪
٨	إلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني الداعيه لتدمير إسرائيل والرافضة لحقها في الوجود	الغيت بشكل كامل، وبالطريقة والموعد كما في الاتفاق	–	–	–	٧٥٪
٩	تقديم قائمة باسماء الشرطة الفلسطينيه للجانب الأمريكي والإسرائيلي	قدمت القائمه	–	–	USA اعلنت انها تسلمت القائمه وإسرائيل تدعي أنها لم تتسلم	٥٠٪
١٠	لجنة التعاون بين الشعوب	–	–	لم تجتمع	السلطة غير مقتنعه بجديه الجانب الإسرائيلي	صفر
١١	عدم القيام باي إجراءات احاديه الجانب من شأنها الإخلال بوضع الأراضي قبل التوصل لاتفاق نهائي	–	–	تم تأجيل إعلان الدوله من ٤/٥/٩٩ برغم انتهاء المرحلة الانتقالية	–	صفر

نسبة تنفيذ الجانب الفلسطينين لالتزاماته في اتفاق "واي" ريفر وعلى اعتبار أن كل التزام له نفس الحجم هو: ٦٦٪.

ملحق (١) / جدول رقم (٢)

خلاصة التزام الطرف الإسرائيلي بمذكرة "واي ريفر" حسب الجدول الزمني المحدد

الرقم	الالتزامات الفلسطينية	ما نفذ منه بشكل كامل	ما نفذ منه بشكل جزئي	ما لم ينفذ	ملاحظات	النسبة
١	الانسحاب من ١٣٪ من منطقة ج، ١٪ منها تنتقل إلى منطقة أ، و ١٢٪ تنتقل إلى منطقة ب وذلك على ثلاث مراحل وبمواعيد محددة، كما ينتقل كجزء من المرحلة الأولى والثانية ١٤,٢ من منطقة ب إلى منطقة ج.	* نفذت المرحلة الأولى، ٢٪ من ج انتقلت إلى ب * و ٣,١ من ب انتقلت إلى ج.	–	المرحلة الثانية والثالثة	لم تنفذ المرحلة الاولى في الموعد المقرر	٣٠٪
٢	المسارعة في مفاوضات الحل النهائي والتوصل إلى اتفاق قبل ٤/ ٥/ ١٩٩٩	–	–	لم يعقد اي اجتماع	–	صفر
٣	اجتماع لما سمي بلجنة النبضة الثانية للتفاوض حول إعادة الانتشار للمرحلة الثالثة حسب اتفاق أوسلو	–	–	لم يعقد اي اجتماع	–	صفر
٤	منع التحريض	اجتمعت اللجنة اكثر من ست مرات	–	لم توقف المتطرفين اليهود، ولم تصدر أي مرسوم ضدهم	لم تعترف إسرائيل بوجود تحريض في مناهجها	صفر
٥	الإفراج عن ٧٥٠ معتقلا فلسطينيا في السجون الإسرائيلية	–	تم الإفراج عن ٢٥٠ معتقل	٥٠٠ معتقل لم يتم الإفراج عنهم	لم يرد هذا الالتزام في نص الاتفاق، والمفرج عنهم كانوا من المحكومين الجنائيين فقط.	٣٠٪
٦	عدم القيام بأية إجراءات احادية الجانب تؤثر على وضع الأراضي قبل التوصل لاتفاق نهائي	–	–	ازداد النشاط الاستيطاني بشكل ملحوظ	–	صفر
٧	افتتاح المطار	تم افتتاح المطار	–	–	–	١٠٠٪
٨	افتتاح المدينة الصناعية	تتم افتتاح المدينة الصناعية	–	–	–	١٠٠٪
٩	افتتاح الممر الامن الجنوبي خلال فترة قصيرة جدا والشمالي خلال ثلاثين يوما	–	–	لم يتم افتتاح اي منهما	–	١٠٠٪
١٠	افتتاح ميناء غزة خلال ستين يوما	–	–	لم يتم افتتاح اي منها	–	صفر
١١	لجان اقتصادية تدرس قضايا الديون الفلسطينية ومعوقات التجارة الفلسطينية ومكافحة التهريب وتقدم توصياتها الجاهزة للتنفيذ خلال ستة أسابيع	تم عقد اجتماعات هذه اللجان	–	–	لا يوجد معلومات كافية عن النتائج	٥٠٪

معدل تنفيذ الجانب الإسرائيلي لالتزاماته في اتفاق "واي" ريفر على اعتبار أن كل التزام له نفس الحجم هو: ٢٨٪.

تعطيل الأمم المتحدة
في الأعياد الإسلامية
مسؤولية إسلامية وقومية

تعطيل الأمم المتحدة في الأعياد الإسلامية مسؤولية إسلامية وقومية

جورج جبور*

أتت هذه البادرة بصدفة مؤاتية مثل تفاحة نيوتن التي أنتجت قانون الجاذبية. بهذه الكلمات بدأت محاضرتي حول المبادرات الثلاث من أجل حقوق العرب والمسلمين وكانت تلك الكلمات إشارة إلى لقائي بالسيد: فيديريكومايور مدير عام اليونسكو في باريس، الذي عقد أوائل تموز من عام ١٩٨٩، والذي تركز حديثي معه حول قضية تحديد المواعيد واحترام أعياد المسلمين وعطلهم، وبخاصة بعد أن حدد لي موعد في ١٣/ ٧/ ١٩٨٩م، وهو أول أيام عيد الأضحى المبارك، للقاء السيد مايور.

تلك كانت أول المبادرات، فكان اللقاء وبدأ الحديث عن الواجب الديني الذي كان يتوجب على القيام به صبيحة يوم ١٣/ ٧/ ٨٩، وسألت السيد مايور عما إذا كان يحق له، وهو رئيس أول منظمة ثقافية في العالم، أن يجهل موعد أهم عيد في دين يعتنقه ربع سكان العالم، وقدمت له اقتراحاً عن ضرورة بدء اليونسكو باتخاذ خطوة تجاه التوازن بين المسيحية والإسلام في إطار المنظمات الدولية فتأخذ على عاتقها تعريف العاملين فيها بالأضحى، وسألته مناقشاً لماذا يتعين على الموظف المسلم أن يعرف الأعياد المسيحية ولا يتعين على الموظف

* د. جورج جبور عمل مستشاراً في رئاسة الجمهورية السورية، ورئيساً لقسم لسياسة في معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة سابقاً. وهذه المقالة المهمة جزء من أوراق من سيرة ذاتية... ثلاث مبادرات من أجل حقوق العرب والمسلمين- وكان أساسها محاضرة ألقاها في نادي العروبة في البحرين- المنامة في ١١/ ٥/ ١٩٩٩م، ورأينا نشرها لجدة الموضوع ولهمية كاتبه ومكانته.

غير المسلم أن يعرف الأعياد الإسلامية؟ ولماذا لا يصدر عن المدير العام لليونسكو بيان بمناسبة عيد الأضحى يتضمن تهنئة للموظفين المسلمين وتهنئة لقادة الدول العربية والإسلامية وللمسلمين في أرجاء الأرض كافة.

ساد تفكير في ذلك الوقت هو جملة من الأحداث والوقائع المتعلقة بالموضوع، أهمها: استقبال السيد فاروق الشرع وزير الخارجية السوري للسفير ريتشارد مورفي في مكتبه بشكل رسمي يوم الجمعة ٢٩/ ١١/ ٨٥، حيث رفعت بعدها لسيادة رئيس الجمهورية العربية السورية مذكرة في اليوم التالي عنوانها "حرمة يوم الجمعة في مباحثات مورفي" قلت فيها: (إذا كان من الجميل أن يعمل مسؤولونا في يوم العطلة الأسبوعية فمما ينبغي ذكره أن المبعوثين الأجانب يتحاشون زيارة إسرائيل يوم السبت حيث لا يجري استقبالهم ولا يتم التحدث إليهم).

وإن كل المسؤولين والمبعوثين الذين يزورون إسرائيل، بمن فيهم الأمريكيون من رتبة وزير خارجية، يضعون في اعتبارهم احترام عطلة إسرائيل يوم السبت، حيث يخصص يوم السبت في جولاتهم في المنطقة لزيارة غير إسرائيل. غير أن تلك الحادثة تكررت مراراً وتكراراً، فلم تتوقف برمجة الزيارات والاستقبالات الرسمية في يوم الجمعة الذي يعتبر يوم عطلة رسمية.

وتستأثر أوروبا وأمريكا بمعظم مقرات الأمم المتحدة ومنظماتها لأسباب تاريخية مفهومه، غير أن هذا الاستئثار يضيف الطابع المسيحي على الأمم المتحدة، حيث تعطل مكاتبها في عطلة الدولة المضيفة وتصبح الأعياد المسيحية بالبديهة أعياد الأمم المتحدة، وفعلاً فإن كل منظمات الأمم المتحدة تعطل في المناسبات الدينية المسيحية، ولكن أياً منها لا يعطل في المناسبات الدينية الإسلامية. إن واجب احترامنا لذاتنا عرباً ومسلمين يفرض علينا إثارة موضوع

تعطيل منظمات الأمم المتحدة يوماً واحداً على الأقل في العام كعيد للمسلمين، وليكن هذا اليوم أول أيام عيد الأضحى.

وثمة تجربة لي مع مدير عام اليونسكو مفادها أن تحقيق هذا المطلب سيكون سهلاً، ونشرت عدة صحف خبراً بتاريخ ٣١/ ١/ ١٩٩٦م نسب إلى مصدر مصري فحواه أن: د. بطرس غالي (الذي تسلم منصب الامين العام للأمم المتحدة) أصدر تعليمات إلى إدارة المؤتمرات في الجمعية العامة في نيويورك وفي جنيف (وهي المقر الأوروبي للأمم المتحدة)، وإلى الهيئات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة في أرجاء العالم كافة باعتبار اليومين الأولين من عيدي الفطر والأضحى يومي إجازة رسمية اعتباراً من ذلك العام. وقد اتخذ قراره بناء على اقتراح مصري، ودعوت حينها إلى ضرورة المسارعة بتحصين قرار غالي حتى لا يبقى منفرداً لأمين عام عربي يمكن له أن يلغي بإرادة منفردة من الأمين العام نفسه، أو من خليفته، وقدمت اقتراحين أساسيين:

أولاً: استبقت ردود الفعل، وقدرت أن قرار د. غالي سيثير بعض الصخب الدولي، ورأيت أن من المفيد أن تتجه أبصارنا إلى مجلس جامعة الدول العربية لنسأله القيام بما ينبغي لدعم قرار د. غالي، ولتوجيه أنظار المديرين العامين للمنظمات المتخصصة لكي يحذوا حذو الأمين العام للجمعية.

ثانياً: إن مبادرة د. غالي تفتح المجال أمام أفكار جديدة مماثلة، فمثال ذلك فرنسا، فهل تقوم فرنسا بالتعطيل يوماً واحداً في العام إكراماً لمسلميها الذين تكاد نسبة وجودهم على أرضها تصل إلى أكثر من ١٠٪؟.

وبتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٩٨م وافقت الجمعية العامة على منح موظفي المنظمة الدولية عطلة رسمية في عيدي الفطر والأضحى، واتخذ القرار دون تصويت

حيث كان قد نوقش في إحدى لجان الجمعية قبل أسبوع من اتخاذ القرار، وقد عارض القرار (٢٥) دولة، فيما أبدت نحو مائة دولة موافقتها، بما في دول عدم الانحياز والصين، أما أبرز المعارضين فكان مندوب الولايات المتحدة الأمريكية الذي أبدى مشاعر القلق إزاء التعطيل بمناسبتين دينيتين، لأن ذلك لا يتفق والطابع العلماني للأمم المتحدة.

ويثير بحث هذا الموضوع عدة نقاط تستحق التفكير والبحث فيها، والإجابة عن تساؤلاتها وأهمها:

١- ما موقف الديانات الأخرى غير الإسلام والمسيحية من مسألة تعطيل الأمم المتحدة في عيدي الفطر والأضحى؟ هل أثارت دول بوذية مثلاً أمراً شبيهاً؟ لا أدري، وما يزال ضرورياً تقصي محاضر مداولات الأمم المتحدة، إلا أنني قرأت عدة مرات أن منظمات صهيونية احتجت على التعطيل بدءاً من تاريخ صدور قرار الأمين العام.

٢- تستغني الولايات المتحدة شيئاً فشيئاً عن الأمم المتحدة، وقد برز هذا الاتجاه واضحاً في قمة الذكرى الخمسين لحلف الأطلسي. فهل لعب قرار الجمعية العامة في ١٩٩٨/٣/٣١ دوراً في هذا الإضعاف الأمريكي للأمم المتحدة؟ ربما، بل ونعم. إلا أن الجواب المدقق لا يمكن أن يأتي إلا من المسؤولين الأمريكيين أنفسهم. ويثور سؤال: هل من المفيد أن نمضي قدماً في الدعوة إلى احتفال المنظمات المختصة بعيدي الفطر والأضحى على حساب مزيد من الإضعاف الأمريكي لهذه المنظمات؟ ذلكم سؤال ينبغي أن يناقش على مستويات عليا بين المسؤولين المسلمين والمسؤولين الأمريكين، وإلى أن يتم ذلك

النقاش فلا بأس من استمرار العمل من أجل تعميم التعطيل على كل منظمات عائلة الأمم المتحدة.

٣- في صحف ٢٣/ ٢/ ١٩٩٦ أي بعد نيف وثلاثة أسابيع من قرار غالي التعطيل، إشارة إلى حدث تاريخي جرى في البيت الأبيض، ألا وهو إقامة احتفال بعيد الفطر ترأسته وتكلمت فيه السيدة هيلاري كلينتون معتبرة أن الاحتفال بعيد الفطر "حدث أمريكي لأننا أمة مهاجرين فاخرت دائماً بتنوع تقاليدها وأديانها". ورأت السيدة كلينتون أن الإسلام هو الدين الأسرع نمواً وانتشاراً في أمريكا وأنه سيستمر في إغناء شعبنا ومجتمعنا. ألقيت في الاحتفال الذي شهدته مائة عائلة مسلمة عدة كلمات وانتهى بهتاف الله أكبر، وما يزال البيت الأبيض يحتفل بعيد الفطر. ونشرت صحف ٢٤/ ٣/ ١٩٩٩ كلمة للسيدة كلينتون أثناء زيارتها مصر أعادت فيها تأكيد أن الإسلام هو الديانة الأسرع تنامياً في الولايات المتحدة الأمريكية، وذكرت أنها والرئيس كلينتون يفتخران بأنهما كانا أول من أدخل الاحتفالات بالأعياد الإسلامية إلى البيت الأبيض.

٤- إذا كان البيت الأبيض يحتفي بعيد إسلامي واحد من العيدين، وهو العيد الذي يطلق عليه لقب العيد الصغير، فهل ارتكب بذلك خطأ تكتيكياً؟ نحب للبيت الأبيض أن يحتفل أيضاً بالعيد الكبير أي الأضحى، يأتي العيد الصغير في المسيحية كما في الإسلام قبل العيد الكبير. أتساءل إذا كانت دولة ذات أغلبية مسيحية تود أن تحتفي بواحد من العيدين فأي عيد عليها أن تحتفي به؟ دول مثل فرنسا وإنكلترا وألمانيا مرشحة بأن تحتفي بالأعياد الإسلامية، ولاسيما بعد اتفاقها مع أمريكا

في موضوع يوغسلافيا وكوسوفا، فبأي عيد ننصحها أن تحتفي؟ الأفضل أن تحتفي بالعيدين معاً، فإذا لم تكن تود الاحتفاء إلا بعيد واحد بأيهما ينبغي أن يكون موضع حفاوة؟ والسؤال مفتوح.

٥- احتفلت بريطانيا بعيد الفطر لأول مرة في شباط ١٩٩٨، وكان صاحب المبادرة مجلس الشرق الأوسط في حزب العمال البريطاني الحاكم الذي أقام الاحتفال في القاعة الكبرى بمجلس العموم. هل تكرر الأمر في فطر ١٩٩٩؟ هل قامت الحكومة البريطانية- وليس مجلس العموم- باحتفال مماثل؟ هل قامت ملكة بريطانيا باحتفال مماثل؟ هل سيعدل لقب ملكة بريطانيا لتصبح الملكة حامية الأديان جميعاً متجاوزة بذلك اللقب الحالي (حامية الأنجليكانية)؟ ضربت بريطانيا مثلاً، إلا أن هذا المثل ينطبق على الدول الأوروبية ولا سيما على الملكيات الأوروبية منها، إنني أدرس موضوع العلاقة بين الدين والدولة في الدساتير، وبين يدي أقوال غربية تعبر عن الإنزعاج من نصوص دستورية في الدول الإسلامية تجعل للإسلام مكاناً ممتازاً. أخاطب الغربيين هنا: قبل أن تعبروا عن الانزعاج من مثل هذه النصوص ابدؤوا بأنفسكم أولاً وعدلوا نصوص دساتير الدول الملكية الأوروبية.

٦- ما هو موقف الاتحاد الأوروبي من الأعياد الإسلامية؟ هو التجاهل المطبق، حتى الآن، أرى أن كلمة واحدة يطلقها مسؤول عربي كبير سواء من دول التعاون الخليجي وله صلاته مع الاتحاد الأوروبي أو من الدول العربي المتوسطية المشاركة في عملية برشلونه، أرى أن كلمة واحدة تشير إلى اهمية الأعياد الإسلامية ستقنع الاتحاد الأوروبي بالاحتفاء بهذه الأعياد.

٧- للفاتيكان تقاليده في الحفاوة بالأعياد الإسلامية، منذ سنوات، والفاتيكان يصدر بيان تهنئة بالفطر يوقعه الكاردينال ارينزي، وبين يدي رسالة الكاردينال ارينزي التي صدرت عام ١٩٩٣ ولا أدري إن كانت هي الأولى من نوعها، وهل بالمستطاع أن نجعل رسالة التهنئة تقترن بتوقيع قداسة الباب نفسه؟

٨- وإذا كان يراد للقرار أن يثبت، وأن لا يتعرض (لا سمح الله) إلى الإلغاء عرفاً مثل القرار (٣٣٧٩) الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية، فهل بالإمكان اتفاق المسلمين جميعاً على موعد محدد معروف سلفاً للعيدين بحيث يدخل مسبقاً في جدول أيام العطل الذي تنشره الأمم المتحدة سنوياً؟ أعرف حساسية الموضوع، ولكن الأمانة تفرض علي إثارته، لن أستغرب إن رأيت جهة لا تود للمسلمين الخير، ولن أستغرب إن ركزت هذه الجهة حجتها في ضرورة إعادة النظر بقرار التعطيل على ركيزة أن عدم معرفة مواعيد العيدين يحمل أضراراً بكيفية انتظام عمل الأمم المتحدة. أكرر: لا أعرف أن جهة ما تعمل حالياً على إلغاء القرار لكن علينا أن نتحسب وأن نوازن. قد يكون السؤال المطروح علينا في وقت لاحق كما يلي:

هل من الأفضل تحديد مواعيد ثابتة للعيدين تجنباً للمغامرة بإلغاء القرار؟ لست في وضع يسمح لي بالإجابة، وإن كنت أفضل طبعاً أن يستمر القرار وتستمر أيضاً تقاليدنا في تحديد مواعيد العيدين. ولأذكر إذ أصل إلى هذه النقطة أن مجلس بلدية سان باولو أصدر في ٢٨/ ٥/ ١٩٩٠ قراراً باعتبار يوم ١٤ أيلول سبتمبر من كل عام يوماً للجالية الإسلامية.

وأخيراً فإن مسؤولية تحقيق الاحترام للأعياد الإسلامية تقع على عاتق الدول العربية والإسلامية، وإن تجاوبات الأمم المتحدة الأولية تشير إلى إمكانية

إثبات الأعياد الإسلامية بشكل دائم وكامل إلى جانب الأعياد المسيحية في أجندة الأمم المتحدة ومؤسساتها، حيث يعد ذلك تكريساً لطبيعة هويتنا العربية والإسلامية، وتكريساً لاحترامنا لذاتنا وتاريخنا وتراثنا، وتكريساً لنموذج تعايشنا الإسلامي في الوطن العربي والإسلامي، كما أنه مدخل لدفع الشبهات والشكوك حول الإسلام والتهم الباطلة الموجهة إليه، حيث أن الأمر سيدفع الكثيرين للاستفسار عن الإسلام ومضمونه وعن طبيعة هذه الأعياد الإسلامية.

الترجمات والتقارير

التقارير

ندوة:

«مركز دراسات الشرق الأوسط
في ثماني سنوات...

الإنجازات والتطلعات»

التقارير

ندوة:

مركز دراسات الشرق الأوسط في ثماني سنوات... الإنجازات والتطلعات*

بمناسبة احتفاله بالذكرى الثامنة لتأسيسه وبمناسبة يوم الاستقلال وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان ندوة بعنوان "مركز دراسات الشرق الأوسط في ثماني سنوات... الإنجازات والتطلعات"، وذلك في ٢٤/ ٥/ ١٩٩٩، وقد امتدت الندوة على مدى جلستين تناول الباحثون خلالها محورين رئيسين، وشارك في هذين المحورين ثمانية باحثين.

وحضر الندوة لفيف من الأكاديميين والسياسيين والخبراء العرب، وشارك في مناقشتها وحضور الجلسات عدد من الرموز العلمية والسياسية بلغ مجموعهم ثمانين شخصاً.

وتضمن حفل الافتتاح كلمتين الأولى ألقاها السيد جواد الحمد مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط وأشار فيها إلى أهمية هذه الندوة في تقويم وتسديد المنهجية العلمية التي يسير عليها المركز بهدف التطوير والتحديث، وكذلك في إدراك الأثر العلمي والاجتماعي والإعلامي في أنشطة المركز وبرامجه

* تقرير مختصر للندوة العلمية التي عقدها مركز الدراسات، في ٢٤ آيار ١٩٩٩ في عمان بمناسبة أسبوع الاستقلال ومرور ثماني سنوات على تأسيس المركز.

المختلفة، وأعرب عن أمله في أن تعكس أوراق العمل المقدمة رؤية موضوعية وعلمية لمختلف جوانب مسيرة المركز، وأكد أن مساهمة الحضور في مجالات البحث العلمي والمؤتمرات كان لها أكبر الأثر في تحقيق إنجازات، وأن من حق الأردن أن يفاخر بأن إنتاج أبنائه كان على مستوى رفيع وفق المعايير البحثية وشروط التحكيم العلمي لمضامينه.

وقد اغتنم السيد الحمد ذكرى مرور ثمانية أعوام على إنشاء مركز دراسات الشرق الأوسط للدعوة إلى مزيد من الإنجازات على صعيد حرية الرأي والمعلومات والبحث العلمي وتشجيع المبدعين، وهو ما أثبتت أهميته مسابقة البحوث بين طلبة الجامعات الأردنية التي أقامها المركز وهو على أبواب القرن الواحد والعشرين، في ظل القيادة الأردنية الشابة الواعدة.

وكانت الكلمة الثانية للدكتور عدنان الهياجنة، أستاذ العلوم السياسية، حيث قدم قراءة في أعمال المركز وتحليلاً لها خلال ثماني سنوات، ركز فيها على أهم منجزاته وحاول تفسيرها من خلال التعرف على عوامل نجاحه عبر فترتين: الأولى، وتشمل الأعوام من ١٩٩١-١٩٩٥، والثانية وتشمل الأعوام من ١٩٩٥-١٩٩٩.

وأشار الدكتور الهياجنة إلى نتاج المركز العلمي المتمثل في الإصدارات التي بلغ عددها ٨٤ إصداراً علمياً، توزعت بين البحوث والدراسات والندوات العلمية والتقارير المعلوماتية والاستشارات، وكذلك الندوات التي بلغ عددها (١١) ندوة علمية شارك فيها (١٣١) باحثاً من الأردن ومن الدول العربية والأجنبية وحضرها (٦١٧) شخصاً.

وقسم الدكتور الهياجنة الاهتمامات التي ركزت عليها إصدارات المركز إلى: الشرق الأوسط، والنظام الدولي، وعملية السلام، والقضية الفلسطينية، وبنسب متفاوتة.

وحللت الورقة طبيعة الباحثين المشاركين في أعمال المركز، كما تطرقت للعلاقات الأكاديمية التي أقامها المركز مع المراكز العلمية الأخرى. وعالجت الورقة موضوع التغطية الإعلامية لأنشطة المركز، ما يشير إلى الاهتمام المتزايد بهذه الأنشطة نتيجة المصداقية التي يتمتع بها المركز.

وخلص الدكتور الهياجنة إلى أن منطقة الشرق الأوسط تواجه تحديات داخلية وخارجية، وأنها تواجه أخطاراً متزايدة، مما يدعو إلى ضرورة وجود مراكز دراسات مؤهلة لمتابعة التطورات، والقيام بالدراسات العلمية التطبيقية لتكون منارة لأصحاب القرار السياسي في المنطقة.

وفي الجلسة الأولى التي ترأسها الدكتور محمد مصالحة الأمين العام لمجلس النواب الأردني وأستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية قدم الدكتور أحمد البرصان أستاذ العلوم السياسية في جامعة العلوم التطبيقية ورقة بعنوان "مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأجنبية والعربية/ دراسة مقارنة حول الشرق الأوسط" أشار في مقدمتها إلى مدى أهمية توفير المعلومات الدقيقة والشاملة والموضوعية لصانع القرار لاتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق أهداف العليا عبر مراكز الأبحاث والدراسات المتنوعة، والتي عرفها بالسلطة الخامسة لأهميتها ودورها، ونوه إلى دور التحليل العلمي والمنطقي السليم المرافق لعملية جمع المعلومات كجوهر عمل مراكز الأبحاث لتفادي حساسية وتأثير ذلك بين الدول والجماعات.

ثم انتقل إلى مضمون الورقة حيث سرد مراحل تطور وأشكال مراكز الدراسات في العالم منذ بداية القرن العشرين، وأورد إحصائية بعدد مراكز الدراسات الاستراتيجية والسياسية في بعض الدول الغربية ورتبها وترتيبها على مستوى العالم، ثم تحدث عن بداية اهتمام الدول العربية بالدراسات الإستراتيجية، وعن بروز أهمية العلم بالمخططات والمعلومات عن المجتمع الإسرائيلي.

واختتم الورقة بتوضيح الأهمية الكبرى لمراكز الدراسات التي تعود إلى ارتباطها بالأمن القومي للدولة وإلى دورها في وضع الهيكل المنطقي السليم بعد جمع المعلومات لاتخاذ القرار الصائب، وبين الفرق بين الحكومات الغربية ودول العالم الثالث (دول الجنوب) في الاهتمام بها، وآثار ذلك، والدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه تطورها الحديث في العالم العربي.

ثم قدم الدكتور نظام بركات، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، الورقة الثانية في هذه الجلسة التي كانت بعنوان "أهمية مراكز الدراسات في الغرب وإسرائيل لصناعة القرار، والتي ابتدأها بتحديد المصطلحات الخاصة بتعريف البحث العلمي وعملية صنع القرار السياسي، ومن ثم انتقل إلى بيان العلاقة بين البحث العلمي وعملية صنع القرار من خلال استعراض الفعاليات المختلفة في هذا المجال، وتبع ذلك دراسة إشكالية العلاقة بين البحث العلمي وصنع القرار، وأهمية الترابط بين المجالين، ثم استعراض مراحل صنع القرار السياسي ودور مراكز البحث العلمي في كل مرحلة.

ثم انتقل بعد ذلك إلى استعراض أهم مراكز البحوث في إسرائيل بدءاً من المجتمع اليهودي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، وامتداداً إلى المرحلة الحالية، ومنها مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، ومركز ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، وأشار إلى دور مراكز البحوث في أمريكا والغرب وإلى العوامل المساعدة على إعطائها دورها، مبيناً كيفية تمويلها، ومستعرضاً أهم مراكز البحوث في أمريكا.

أما الورقة الثالثة في هذه الجلسة فكانت بعنوان "المنهجية العلمية في بحوث ودراسات مركز دراسات الشرق الأوسط وتطورها" للدكتور عبد الفتاح الرشدان أستاذ العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت وجامعة مؤتة، وقد شار في مقدمتها إلى أن البحث العلمي هو الطريقة لاختبار

النظريات والفروض من خلال تطبيق قواعد معينة للتحليل بقصد ملاحظة الواقع وتفسيره تحت ظروف محددة، وأكد الدكتور الرشدان على أن أصول البحث العلمي والأمانة العلمية تقتضي اعتماد القواعد التالية في عملية التقويم:

١. تحديد مشكلة البحث.

٢. تحديد المفاهيم المستخدمة في البحث.

٣. تحديد المفروض.

٤. تحديد أساليب جمع البيانات وتحليلها.

واعتماداً على هذه القواعد فقط لاحظ الدكتور الرشدان قصوراً في عملية مراجعة الأدبيات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة مع وجود نقص في تحديد بعض المفاهيم المستخدمة في المادة العلمية.

وبالنسبة إلى معيار هدف البحث وخطته فقد لاحظ الباحث وضوح الهدف والخطة في كثير منها، ومن حيث المضمون وتكامله فقد لاحظ الدكتور الرشدان أن المضمون العلمي كان جيداً من خلال وجود الأفكار القيمة والمهمة التي تفيد القارئ، وأشار إلى أن عرض الأفكار والمحتويات قد جاء في كثير من البحوث مترابطاً ومسنقاً يسهل على القارئ تتبعه ومعرفة مراحله.

وخلص الدكتور الرشدان إلى مجموعة من التوصيات للرقي بالأداء البحثي كان من أهمها: الدعوة إلى التركيز على النشاطات العربية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، والاعتماد على أفضل الباحثين في الجامعات المختلفة، والاهتمام بالتقارير التي تصدرها وكالات الأنباء والتقارير الرسمية الصادرة عن جهات حكومية ومؤسسات سياسية واقتصادية وثقافية.

وفي الجلسة الثانية التي ترأسها الأستاذ الدكتور صالح الخصاونة وزير العمل الأسبق ومنسق مشروع الإغاثة مع الأمم المتحدة والهيئة الهاشمية للإغاثة، قدم الدكتور إبراهيم أبو عرقوب أستاذ علم الاجتماع في الجامعة

الأردنية ورقة بعنوان "مركز دراسات الشرق الأوسط: العلاقة مع المجتمع والحضور في الإعلام"، تحدث فيها عن تعريف العلاقات العامة ونظرة المركز لها، وحددت الورقة أهم وسائله للوصول إلى جمهوره الداخلي والخارجي عبر الاتصال الشخصي والجماهيري.

ثم قدم الدكتور أحمد سعيد نوفل رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك، ورقة بعنوان "تحليل كمي ونوعي للنشرات والدراسات العلمية الصادرة عن مركز دراات الشرق الأوسط"، أشار فيها إلى أن مجموع إصدارات المركز المنشورة منذ نشأته وحتى الآن بلغت ٣٥ إصداراً موزعة على النحو التالي:

١. القضية الفلسطينية ٣٤٪.
٢. عملية السلام في الشرق الأوسط ٢١٪.
٣. النظام الدولي ١١٪.
٤. الشرق الأوسط ٣٤٪.

ثم قدم الأستاذ الدكتور وليد عد الحي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك الورقة الثالثة التي كانت بعنوان "تحليل كمي ونوعي للندوات والمؤتمرات العلمية التي أقامها المركز"، أجمل فيها أهم ثماني ندوات نظمها المركز وتختص في قضايا معاصرة وحيوية واستراتيجية في العالم العربي والشرق الأوسط بأبعاد سياسية وأمنية وفكرية وجيوبوليتيكية واقتصادية من أصل (١١) مؤتمراً وندوة وحلقة بحث علمي تضمنت (٧٩) ورقة علمية، و (٢٩) معقباً، و (١٣١) مشاركاً، وحضرها (٦٧١) شخصاً، كما صدر منها (٥) إصدارات وتم التعاون مع (٤) جهات لإقامتها.

ثم قدم الدكتور مجدي عمر الباحث غير المتفرغ في العلاقات الدولية والشرق الأوسط في المركز ورقة بعنوان "الفلسفة الإدارية وتطبيقاتها في عمل مركز دراسات الشرق الأوسط"، استعرض فيها فلسفة الإدارة في المركز القائمة

على مشاركة العاملين في وضع البرامج وتنفيذها وتقييم نتائجها، كما تناول فيها مراحل التطوير الإداري التي مر بها المركز خلال الأعوام السابقة، وأشار إلى مساعيه في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والوظيفي للعاملين، وإلى التحسينات التي جرت على مقر المركز بما يوفر الجو الملائم للعمل فيه، وأكد أن مرونة الإدارة في المركز قد مكنتها من استيعاب التوسع الكبير الذي شهده المركز في مجال العلاقات العامة والإنتاج.

الترجمات

رؤية إسرائيلية

شروط مسبقة لإقامة
الدولة الفلسطينية

زئيف شيف

الترجمات

رؤية إسرائيلية

شروط مسبقة لإقامة الدولة الفلسطينية*

زئيف شيف

من قبل أن ينتخب إيهود باراك لرئاسة الحكومة كان واضحاً لطرفي النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني وللكثيرين غيرهما في الأسرة الدولية والولايات المتحدة بأن دولة فلسطين أمر واقع لا محالة، الأمر الذي تبقى هو توقيت إعلان هذه الدولة، وبالطبع مسألة قيامها بموافقة إسرائيل أم من خلال إعلان فلسطيني أحادي الجانب خلافاً للاتفاقات المبرمة بين م.ت.ف وإسرائيل ولرأي واشنطن، والأمر الأهم هو: هل سيكون تشكيل هذه الدولة مصحوباً بسفك الدماء؟. مصلحة إسرائيل تقضي بأن يتم هذا الأمر من دون مجابهة عسكرية، وأن تتحدد شروط إقامة الدولة الفلسطينية بموافقتها.

الكثيرون فوجئوا لأن القائمة التي تركها اتفاق أوسلو للتسوية الدائمة لم تشمل بند "الدولة الفلسطينية"، هذا رغم أن هذه القائمة تضمنت بقية المسائل الأخرى الهامة مثل الحدود واللاجئين والترتيبات الأمنية والتعاون مع الدول

* صحيفة هآرتس الأسرائيلية، ١٦/ ٧/ ١٩٩٩، كتب المقال زئيف شيف الخبير الاستراتيجي والمحرر العسكري في الصحيفة، وهو من المقربين من دوائر صنع القرار الإسرائيلي، ترجمة عطا القيمري.

المجاورة ومستقبل المستوطنات. المتفاوضون في أرسلو لم ينسوا أمر الدولة، إلا أنهم خشوا على ما يبدو من طرحه بشكل صريح، واكتفوا بالعبارة التالية: "وأية قضية أخرى يود الطرفان التفاوض حولها"، المحللون والقادة من كلا الشعبين أضافوا في كل مرة مسألة جديدة هامة للقائمة هي قضية المياه التي لم تظهر في القائمة الأولية، في هذه الأثناء فعلت الحياة فعلها وطرحت قضية الدولة في المرتبة الأولى.

النظرة الفلسطينية تقول إن على الطرفين أن يتفقا أولاً على إقامة الدولة، وبعد ذلك فقط تجري الدولتان محادثات حول القيود الأمنية الأخرى التي ستقبل دولة فلسطين الخضوع لها. هذا التكتيك خطير من الناحية المبدئية، ومن ناحية إجراء المفاوضات، فالدولة الفلسطينية التي ستتشكل ستصر بالتأكيد على أن لا تقبل أية قيود جدية تفرض عليها.

المفاوضات يجب أن تتم بصورة معكوسة، أولاً يتوجب تحديد الشروط المسبقة لإقامة الدولة الفلسطينية، ومع قبول هذه الشروط التي ستكون جزءاً من الاتفاق سيصبح بالإمكان الاتفاق بشكل مشترك على إقامة الدولة.

القضية الأساسية بالنسبة لأغلبية الإسرائيليين هي: هل ستنهي إقامة الدولة الصراع الدموي الطويل أم أن الدولة الجديدة ستكون قفزة نحو مطالب جديدة سيصعب على إسرائيل قبولها. الهدف الأساسي أمام إسرائيل هو أن توقع الدولة الفلسطينية على اتفاق سلام يتشح من بنوده أن الطرفين قد وضعها نهاية للصراع فيما بينهما.

الدولة الفلسطينية تحترم وحدة أراضي إسرائيل ولا تتدخل في شؤونها الداخلية ولاتعمل على إلحاق عرب إسرائيل أو سكان الأردن من أصل فلسطين بها أو ضمهم إليها. الدولة الفلسطينية لا تمارس أي خطر على مصادر المياه

والثروات الطبيعية المشتركة مع إسرائيل وتتصرف في هذا المجال كما تتصرف في غيره من المجالات من خلال التعاون الكامل مع إسرائيل.

للفلسطينيين أيضا أهدافهم المشروعة، فهم سيتطلعون قبل كل شيء إلى أن تتمتع دولتهم بالقدرة على البقاء، وأن لا تقوم على جيوب إقليمية معزولة عن بعضها، وأن تكون بالطبع مشرفة على الحد الأقصى من الأرض، وستسعى الدولة الفلسطينية إلى أن لا توجد في أراضيها جيوب إسرائيلية خارجة عن السيادة. وأن لا يكون على أراضيها مواطنون أجانب مسلحون لا يخضعون للقانون الفلسطيني. الدولة الفلسطينية ستطمح لأن لا تكون معزولة عن بقية الدول العربية، وسترغب في السيطرة على معابرها الحدودية. وأخيرا ستتوقع أن تساعدها إسرائيل والأسرة الدولية في حل مشكلة اللاجئين.

سيكون من الخطأ بمكان بحث قضية إقامة الدولة الفلسطينية بشكل منفصل عن القضايا الأخرى في التسوية الدائمة، ومن المحظور اتخاذ قرار حول كل مسألة على حدة، والانتقال بعدها لمسألة أخرى. التعامل الشمولي والمتكامل وحده هو الذي سيسمح للأطراف التوصل إلى الحلول الوسط الشاملة حيث سيكون بإمكان أحد الجانبين أن يتنازل في مسألة محددة وأن يحصل بالمقابل على التعويض في قضية أخرى.

مكانة الأردن

يوجد لإسرائيل مصلحة حيوية في دمج الأردن في التسوية الدائمة، فإقامة الدولة الفلسطينية ستؤثر على المملكة الهاشمية في المجالات كافة: الأمنية والديمغرافية و الموارد الطبيعية مثل المياه. والترتيبات الأمنية بين إسرائيل وفلسطين تلزم أيضا بهذا الإشراك للأردن.

سيكون من الخطأ الموافقة على المطالب الفلسطينية بمعزل عن الأردن، مصير الأردن سيحسم إن مثلت السلطة الفلسطينية اللاجئين الفلسطينيين

في الأردن في المفاوضات مع إسرائيل. ومثلما لن تمثل الحكومة الفلسطينية العرب الإسرائيليين الذين اقتلعوا من ديارهم في حرب الاستقلال لن يكون بإمكانها أن تمثل الفلسطينيين في الأردن.

لإسرائيل مصالح أمنية هامة مع الأردن، الأردن يشكل منطقة عازلة أمام المخاطر الآتية من الشرق، ولذلك توجد لإسرائيل مصلحة أساسية في استقرار المملكة الأردنية. ويتوجب على إسرائيل أن تحرك المفاوضات بحيث لا تشكل الدولة الفلسطينية خطراً على هذا الاستقرار. الأردن لن يشارك مباشرة في المفاوضات حول إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن على إسرائيل أن تحرص على أن يتم الحفاظ على المصالح الأردنية وكأن الأردن موجود داخل غرفة المفاوضات.

كل هذه المسائل ستؤثر على مواقف إسرائيل في المسائل المركزية من المفاوضات، العلاقة السياسية في المستقبل بين الأردن وفلسطين (كونفدرالية أم لا)، الوجود الإسرائيلي في الغور، السيطرة على المعابر مع الأردن، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، النظام الأمني بين الدول الثلاث: إسرائيل والأردن وفلسطين.

ترتيبات أمنية

الترتيبات الأمنية هي العمود الفقري في مجمل شروط إقامة الدولة الفلسطينية، وبدون ترتيبات أمنية فعالة وبدون التعاون بين إسرائيل والفلسطينيين في هذا المجال يتوجب على إسرائيل أن تعارض إقامة هذه الدولة. الوضع الجديد بعد إقامة الدولة الفلسطينية سيقلص العمق الاستراتيجي الإسرائيلي تقليصاً كبيراً، الحدود الجديدة ستكون شديدة وربما لن تكون قابلة للدفاع الذاتي أمام الهجمات العربية الشاملة والمباغتة. التطورات التكنولوجية في مجال التسلح ستزيد من المخاطر. بعد انسحاب إسرائيل ستقل قوتها الردعية. حتى إن كان بيد إسرائيل سلاح غير تقليدي فلن يكون فعالاً في

مساحة صغيرة إلى هذا الحد وبخاصة إن كان الهجوم مباغتاً، لذلك يتوجب على إسرائيل أن تطالب بأن يكون لديها الحق في إعادة الوضع إلى سابق عهده إن خرقت الاتفاقات الأمنية بشكل حقيقي.

الترتيبات الأمنية يجب أن تطرح كرزمة واحدة وليس كوسائل منفصلة بحد ذاتها، والأمر المهم هو نظام الرقابة الذي ستلعب فيه إسرائيل دوراً مركزياً. الترتيبات الأمنية يجب أن تشمل خمسة مطالب أساسية أهمها نزع سلاح الدولة الفلسطينية، هذا المطلب يقوم في السياق على تقدير قيادة الأركان بأن الجيش الإسرائيلي لا يملك في الواقع رداً عسكرياً على الدولة الفلسطينية غير منزوعة السلاح وغير الموجودة تحت الإشراف الإسرائيلي. بناء على ذلك يتوجب أن يتواصل نزع السلاح بدون تقييد في الوقت. وفي الواقع يدور الحديث عن نزع جزئي لان دولة فلسطين ستملك قوات مسلحة وليس مهما كيف سيتم إعدادها، وسيكون بحوزتها سلاح خفيف.

وستكون الدولة الفلسطينية مجردة من أجهزة السلاح الأساسية مثل الدبابات والطائرات والمدفعية والصواريخ على اختلافها، كما أنها لن تتزود بأسلحة كيماوية وبيولوجية، ولا بأجهزة قتالية إلكترونية.

ولن تنتج الدولة الفلسطينية السلاح، ويستلزم ذلك وضع قوات أجنبية داخل أراضيها، كما سيحظر مرور مثل هذه القوات وتدريبها، ولن يكون للدولة الفلسطينية جيش نظامي ولن تكون فيها خدمة إلزامية، وسيكون هدف القوات الفلسطينية دفاعياً حيث سيكون التركيز على الحفاظ على الأمن الداخلي والنظام العام.

وستكون القوات الفلسطينية شرطية في جوهرها، وسيكون حجمها مماثلاً لما تقرر في اتفاق أوسلو، وسيكون السلاح خفيفاً مع السلاح برشاشات

بعدد معقول وبعض السيارات المؤللة. عداً من ذلك سيكون للدولة الفلسطينية قوة خفر سواحل صغيرة.

وستكون الدولة الفلسطينية بدون سلاح جو، والطائرات التي تملكها ستستخدم لأغراض تجارية، وستكون لديها مروحيات بوليسية غير مزودة بالسلاح، وستكون الحركة الجوية لفلسطين بالتنسيق مع الرقابة الإقليمية الإسرائيلية، وستواصل طائرات سلاح الجو الإسرائيلي طلعاتها التدريبية على ارتفاعات ملائمة فوق مناطق الضفة الغربية، وستجري الطلعات في إطار القيود المفروضة على سلاح الجو إبان تحليقة فوق المناطق المأهولة بالسكان في إسرائيل.

وسيكون الوجود العسكري الإسرائيلي في مناطق الضفة محدوداً وضمن الفترة الزمنية التي ستتحدد في الاتفاق، هذا الوجود سيتواصل إلى أن يتم التوصل إلى السلام الشامل بين إسرائيل والدول العربية حيث سيكون التركيز على العراق وسوريا. هدف الوجود الإسرائيلي الأساسي- الإنذار المبكر جوياً واستخبارياً، وستكون القوة التي توضع في غور الأردن بمثابة حرس أمامي، عداً عن ذلك ستسحب إسرائيل قواتها من مناطق الضفة وستزيل معسكرات الجيش ومخازن الطوارئ، وإن حدث هجوم من الشرق تسمح فلسطين لجيش الدفاع أن يتحرك على الطرقات والدروب باتجاه غور الأردن.

ومطلب آخر: حظر التوقيع على معاهدات عسكرية باستثناء الاتفاق الأمني مع إسرائيل أو مع الأردن وإسرائيل في إطار نظام أمني إقليمي.

مصادر المياه

مصادر المياه هي مسألة مركزية في المفاوضات حول إقامة الدولة الفلسطينية، وأهميتها لا تقل عن أهمية الأمن ٦٠ في المائة من مصادر المياه الإسرائيلية تنبع من حوض الضفة الغربية الجوفي والأحواض التي تتصل بها، وخلافاً للحدود الجغرافية فإن المياه لا تعرف الحدود، وتدفقها يتم على باطن

الأرض، والأحواض الجوفية توجد أحياناً في دولتين في آن واحد، وحفر الآبار من أحد طرفي الحدود يؤثر على وضعها في الطرف الآخر. ويتوجب على إسرائيل أن تحافظ على مصادرها المائية وأن تمنع تلوثها وسيادة الفوضى في الإنتاج المائي والمجاري في المناطق الخاضعة للفلسطينيين. وسيكون من الممكن التوصل لذلك فقط بوساطة التعاون بين إسرائيل وفلسطين، هذا شرط مسبق يتوجب الإصرار عليه بشدة.

الفلسطينيون من جهتهم سيطلبون كميات مياه أخرى، ومن العدل أن يحصلوا على أكثر مما حصلوا عليه. ولا يعقل أن تتوافر المياه بغزارة على أحد جانبي الحدود بينما تكون ملوثة في الجانب الآخر. ويجب النظر في السيطرة المشتركة على بعض مصادر المياه وإن كان أي تقسيم آخر لكميات المياه ملزماً بأن يأخذ بالحسبان اتفاقية هلنسكي لعام ١٩٦٦ التي تنص في أحد مبادئها على أن لا يتسبب تحويل المياه لطرف واحد في إلحاق الضرر الحقيقي بالدولة التي تعطي المياه لجيرانها، وستحصل المستوطنات الإسرائيلية التي ستبقى في إطار الاتفاق على أراضي فلسطين على مياهها من إسرائيل في المستقبل.

ويتوجب على إسرائيل أن تطالب بأن يكون هناك جهاز رقابة وإشراف متبادل في قضية المياه، وأن يكون هذا الجهاز قادراً على تطبيق القانون بصرامة من أجل منع حفر الآبار بشكل فوضوي أو تسرب مياه المجاري، الأمر الذي يلوث المياه في الجانبين.

وسيكون التطوير المشترك لمصادر المياه الجديدة مشروطاً بتطوير مقابل لنظام المجاري في الجانب الفلسطيني.

وإحدى وسائل الحفاظ على مصادر المياه هي تعديل الحدود في القطاع الساحلي (الأمر المطلوب من الناحية العسكرية أيضاً). ويقول خبراء المياه إن

المنطقة التي يتوجب الحرص على أن لا يتم الحفر فيها بدون إذن موجودة على مسافة ٢-٦ كيلو مترات شرق الخط الأخضر.

اللاجئون

مشكلة اللاجئين ربما كانت الأصعب على الحل، إسرائيل غير قادرة على تجاهل وجود مشكلة لاجئين صعبة، وليس مهماً من هو الأكثر مسؤولية عن نشوئها، إسرائيل ملزمة بأن تمد يدها وأن تبذل قصارى جهدها لحل مشكلة اللاجئين حتى لا تتحول إلى وكر لتجديد الصراع.

الفلسطينيون ملزمون بالتخلص من الفكرة التي تراودهم في مطالبة إسرائيل بعد أن تقدم التنازلات الإقليمية بأن تستوعب اللاجئين الفلسطينيين على المساحة القليلة التي ستبقى بيدها. إسرائيل لا تستطيع الموافقة على أن تواجه مشكلة وجودها كدولة يهودية ديمقراطية بعد انسحاباتها، وفي هذه المرة على مساحة أصغر.

إن ضم عدد آخر من اللاجئين لإسرائيل سيخلق مشكلة ديمغرافية تترافق مع مشاكل أمنية صعبة، ويتوجب الاتفاق على هذه المسألة قبل الموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية، وحل مشكلة اللاجئين لا يمكن أن يخرج إلى حيز العلن في إسرائيل، لذلك لن تتفاوض حول حق اللاجئين في العودة إليها مثلما طالب الفلسطينيون، وإنما حول طريقة استيعابهم على مراحل في دولتهم الجديدة، ومن دون أن يتسبب هذا الاستيعاب في حالة لا استقرار. في عام ١٩٤٩ إبان مفاوضات المصالحة في لوزان تحدث بن غوريون في جلسة الحكومة عن إمكانية استيعاب إسرائيل لـ ١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني شريطة أن يستوعب الباقون في الدول العربية التي ستعقد اتفاقات سلمية مع إسرائيل، إلا أن العرب رفضوا اقتراح بن غوريون هذا فتراجع عنه.

القدرة على استيعاب اللاجئين في الدولة الفلسطينية العتيدة محدود، هذه القدرة محدودة بسبب المناطق التي ستشغلها المستوطنات والتي ستبقى في الدولة الفلسطينية، ستكون هناك إمكانية لأن يسمح لعدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين بالاستقرار في إسرائيل (وليس في مواقعهم الأصلية) في إطار لم شمل العائلات.

عدد هؤلاء سيكون مساوياً لعدد المستوطنين الذين يتبقون في المستوطنات على أرض فلسطين، هذا الأمر سيوفر تبادلية معينة يعرف كل واحد فيها إسرائيلياً أو فلسطينياً أنه إن بقي في أراضي الدولة الثانية فسيسمح لفلسطيني أو إسرائيلي مقابله أن يسكن في الدولة المجاورة، إن بقي في فلسطين مثلا ٢٠ ألف مستوطن فسيسمح لـ ٥٠ ألف فلسطيني في السكن داخل إسرائيل.

المستوطنات

قضية المستوطنات هي إحدى المسائل الأكثر حساسية، القرار حول مصيرها سيؤثر على عشرات آلاف العائلات الإسرائيلية التي تسكن في المناطق، إخلاء الكثيرين منهم سيتمخض عن موجة إسرائيلية من اللاجئين بسبب اتفاق السلام، إسرائيل لا تستطيع السماح لنفسها بأن تقوم بإخلاء عشرات آلاف المستوطنين وعائلاتهم بالقوة، وفي المقابل يجب أن نذكر أن توزيع المستوطنات في فترة الليكود كان يهدف إلى المنع المسبق لإقامة الدولة الفلسطينية. لذلك يدعي الفلسطينيون أن دولتهم لا تستطيع أن تقوم طالما كانت المستوطنات هناك.

اليوم تغيرت الاعتبارات الأمنية في قضية المستوطنات، هناك من يدعون أنه إذا حدث صدام شامل مع الفلسطينيين فلا توجد إمكانية للدفاع عن كل المستوطنات دفعة واحدة، خصوصاً الصغيرة والمعزولة منها، وهناك شك في أن

الجيش الإسرائيلي سيستطيع مجابهة هذه المهمة من دون إعادة احتلال أراضي الضفة وبعض أراضي قطاع غزة.

واستعداداً للتسوية الدائمة يتوجب على إسرائيل أن تعيد تنظيم المستوطنات من جديد وإلا فإنها ستضطر لإخلاء عدد أكبر من المستوطنات، ليس هناك حل جيد واحد لكل الحالات وفي كل مكان، ويتوجب الإصرار على أن توافق الدولة الفلسطينية على عدة حلول، أحد الحلول يمكن أن يكون في إطار تعديلات الحدود التي ستبقى بعض المستوطنات والكثير من المستوطنين في أراضي إسرائيل، ولكن لن يكون هناك مناص من إخلاء بعض المستوطنات.

بعض المستوطنات الأخرى ستبقى في الدولة الفلسطينية، ويفضل أن تكون ضمن تجمعات المستوطنات التي ستبقى في فلسطين، ولن تكون خارج نطاق السيادة (اكس تريتوريال) حتى لا تكون دولة فلسطين دولة جيوب مقطعة الأوصال بجيوب أجنبية لا تستطيع الشرطة الفلسطينية أن تفرض قوانينها عليها. وليس من الممكن مطالبة مثل هذه الدولة أن تستوعب في الوقت نفسه اللاجئين الراغبين في العودة إلى أراضيها. ويتوجب السعي نحو موافقة دولة فلسطين على إبقاء المستوطنين الراغبين في أراضيها، ومثلما يعيش فلسطينيون كثيرون في أراضي إسرائيل يكون بإمكان اليهود أن يعيشوا على أراضي فلسطين كمواطنين إسرائيليين أو كحملة جنسية مزدوجة، المتبقون في أراضي فلسطين سيكونون خاضعين للقانون المحلي، لذلك لن يكون بإمكانهم حمل سلاح غير مرخص ولا تشكيل مليشيات مسلحة، كل واحد من أبناء هذه المجموعات يستطيع الانتخاب لمؤسسات الدولة المجاورة.

الحدود

حتى إن وافقت إسرائيل بالأساس على العودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ستطلب بالتأكيد إجراء تعديلات على الحدود، وهناك إمكانية لعدم

تحديد بعض الحدود فور إقامة الدولة الفلسطينية، وإمكانية حسم المسألة خلال مدة زمنية وربما على مراحل، وبالإمكان أن يقرر الطرفان إعلان منطقة معينة "منطقة أمنية" مؤقتة إلى أن يحدد مصيرها مستقبلاً.

إن على إسرائيل أن تحدد معايير واضحة في رسم حدودها حتى وإن لم يكن من الممكن تطبيقها في كل مكان، وأحد هذه المعايير هو التهديدات المستقبلية من المنطقة الفلسطينية. والمعيار الثاني هو السعي لعدم دمج عدد كبير من الفلسطينيين في الأراضي الإسرائيلية، الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود أقلية فلسطينية كبيرة داخل إسرائيل.

هناك اتفاق واسع على المناطق الحيوية التي يتوجب على إسرائيل أن تدافع عنها إبان سعيها لتحديد حدودها مع فلسطين، أولاً توسيع القطاع الساحلي الضيق، وهذا يندمج أيضاً في هدف الدفاع عن مصادر المياه، ثانياً السعي لتوسيع المسار الأساسي (المعروف في قسم منه بممر القدس) من جانبيه، وهو المسار الذي يوصل من الساحل إلى القدس، وكذلك توسيع المساحة حول العاصمة باتجاه معاليه إدوميم، وعلى إسرائيل أن تسعى للبقاء على الأراضي التي قررت في حينه ضمن مشروع ألون، أي غور الأردن والقسم الشرقي من صحراء يهودا، وقسم من هذه المنطقة يمكن أن يشمل في " المناطق الأمنية" التي ستقسم في المستقبل.

المخاطر ذاتها

هل ستضع إقامة الدولة الفلسطينية حداً للمخاطر التي تهدد إسرائيل؟. الجواب للأسف الشديد سلبي، لذلك يتوجب على إسرائيل أن تحافظ على أمنها وحتى إن كان هذا الاتفاق الأكثر تفضيلاً من أي اتفاق عقد مع العرب أو حتى في تاريخ الدبلوماسية، إلا أن ذلك ليس كافياً. الأمر الذي سيقرر هو إن توصلت لأغلبية من الجانبين إلى الاستنتاج بأن الاتفاق يوفر امتيازات للجانبين.

منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط

١- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة، فريق من الباحثين، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٩، ٢٠٠ صفحة.
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن، ٧ دولارات خارج الأردن).

٢- وحدة البحوث والدراسات، القدرات النووية الإسرائيلية الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط (٧)، التقرير، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٩، ٧٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٥ دولارات خارج الأردن).

٣- قضايا شرق أوسطية، (٩)، ٨/ ٩٩، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٩، ١٦٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٤,٥ دولار خارج الأردن).

٤- دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٩، ١١٨ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٤,٥ دولار خارج الأردن).

٥- وحدة البحوث والدراسات، توجهات السياسية الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني (٦)، التقرير، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٩، ٧٦ صفحة.

٦- قضايا شرق أوسطية، (٧،٨) ٣/ ٩٩، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٩، ١٦٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٤,٥ دولارات خارج الأردن).

٧- وحدة البحوث والدراسات، المواجهة بين حماس والموساد (٤,٥)، التقرير، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٨، ١٠٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٥ دولارات خارج الأردن).

٨- قضايا شرق أوسطية، العددان الخامس والسادس، أغسطس ١٩٩٨، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٦ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٤,٥ دولارات خارج الأردن).

٩- وحدة البحوث والدراسات نصف قرن على الكارثة الفلسطينية (٢،٣)، التقرير، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٨، ٧٢ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٥ دولارات خارج الأردن).
١٠- وحدة البحوث والدراسات، المواجهة بين العراق وأمريكا (١)، التقرير، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٨، ٢٥ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٥ دولارات خارج الأردن).
١١- خليل درويش (محرر)، مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، ندوات، رقم ٢٦، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٨، ١٤٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٥ دولارات خارج الأردن).
١٢- إيما ميرفي وآخرون، أمن الخيج في ظل النظام الدولي الجديد، دراسات، رقم ٢٥، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٨، ٢٥٠ صفحة.
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن، ٧ دولارات خارج الأردن).
١٣- عزام البرغوثي، القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، تقارير، رقم ٢٣، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٧، ١٠٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٤,٥٠ دولارات خارج الأردن).
١٤- إبراهيم أبو جابر وآخرون، قية القدس ومستقبلها، دراسات، رقم ٢٤، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٧، ٢٨٥ صفحة.
(السعر ٧ دنانير داخل الأردن، ١٠ دولارات خارج الأردن).
١٥- وحدة البحوث والدراسات، اتفاق الخليل... نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي، دراسات، رقم ٢٢، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٧، ١٠٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٤,٥٠ دولارات خارج الأردن).
١٦- قضايا شرق أوسطية، العددان الثالث والرابع، إبريل ١٩٩٧، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٣ صفحة.
(السعر ٣ دنانير، داخل الأردن، ٤,٥ دولارات خارج الأردن).

١٧- جواد الحمد (محرر)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، دراسات- رقم ٢١، الطبعة الخامسة، عمان- الأردن، ١٩٩٩، ٦٥٦ صفحة.
(السعر ١٠ دنانير داخل الأردن، ١٥ دولار خارج الأردن).
١٨- جواد الحمد وإياد البرغوثي (محرران)، دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)، مجموعة من المؤلفين، دراسات- رقم ٢٠، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٧، ٤٣٧ صفحة.
(السعر ١٠ دنانير داخل الأردن، ١٥ دولار خارج الأردن).
١٩- وحدة البحوث والدراسات، إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي، دراسات- رقم ١٩، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٦، ٦٠ صفحة.
(السعر ١,٥ دينار داخل الأردن- ٣ دولارات خارج الأردن).
٢٠- قضايا شرق أوسطية، (٢) ٨/ ٩٦، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٦، ١٤٣ صفحة.
٢١- جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني، دراسات- رقم ١٨، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٦، ١٠٠ صفحة.
(السعر ٣,٥٠٠ داخل الأردن، ٥,٥٠ دولارات خارج الأردن).
٢٢- عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسيات الدولية تجاه الشرق الأوسط، درتاسات رقم ١٧، الطبعة الثانية، عمان- الأردن، ١٩٩٧، ٣٥٠ صفحة.
٢٣- مركز دراسات الشرق الأوسط، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، باللغة الإنجليزية، تقارير- رقم ١٦، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٦، ٩٠ صفحة.
(السعر ٣,٥٠٠ دينار داخل الأردن، ٥,٥٠ دولار خارج الأردن).
٢٤- جواد الحمد، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، تقارير- رقم ١٥، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٥، ٢٠١ صفحة.
(السعر ٥,٣٠٠ دينار داخل الأردن، ٨,٥٠ دولار خارج الأردن).

٢٥- مركز دراسات الشرق الأوسط، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، تقارير- رقم ١٤، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٥ن ١٨٨ صفحة.
(السعر ٥,٣٠٠ دينار داخل الأردن، ٨,٥٠٠ دولار خارج الأردن).
٢٦- مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط، دراسات- رقم ١٣، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٥، ١٠٢ صفحة.
(السعر ٣,٩٠٠ دينار داخل الأردن، ٦,٥٠ دولار خارج الأردن).
٢٧- جواد الحمد، في الذاكرة الإنسانية: الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمذابح الصهيونية، دراسات- رقم ١١، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٥م، ١٥٣ صفحة.
(السعر ٤,٣٠٠ دينار داخل الأردن، ٧ دولارات خارج الأردن).
٢٨- محمد معالي وآخرون، المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة)، دراسات- رقم ٥، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٥م، ٩٢ صفحة.
٢٩- فريق باحثين، أبعاد مشكلة المياه في الشرق الأوسط، دراسات وندوات، تحت الطبع.
٣٠- عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني، دراسات- رقم ٩، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٥، ٢٠٦ صفحة.
٣١- جواد الحمد، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، دراسات- رقم ٤، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٤، ٢٢٠ صفحة.
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن، ٨ دولارات خارج الأردن).
٣٢- عمر عبد الرزاق وهاني سليمان- محرران- أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي، حلقات بحث- رقم ٧، الطبعة الاولى، عمان- الأردن، ١٩٩٤، ٩٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٥ دولارات خارج الأردن).

٣٣- جواد الحمد وهاني سليمان- محرران-، انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، ندوات- رقم ٨، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٤، ١٩٩ صفحة.
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن، ٨ دولارات خارج الأردن).

٣٤- محمد صقر وآخرون، معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية- دراسة وتحليل، دراسات- رقم ١٢، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، ١٩٩٤، ٢٠٠ صفحة.
(السعر ٧ دولارات).

٣٥- جواد الحمد، مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، دراسات- رقم ١٠، الطبعة الاولى، بيروت- لبنان، ١٩٩٤، ٤٠ صفحة.
(السعر ٣ دولارات).

٣٦- جواد الحمد وآخرون، المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط، ندوات رقم ٢، الطبعة الاولى، عمان- الأردن، ١٩٩١، ٣٥١ صفحة.

٣٧- عبد الحميد السائح وآخرون، الانتفاضة الفلسطينية ودورها في التحرير، ندوات- رقم ٣، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩١، ١٣٠ صفحة.
(السعر ٢ دينار داخل الأردن، ٤ دولارات خارج الأردن).

٣٨- جواد الحمد وآخرون، نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط، دراسات- رقم ١، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩١، ٧٠ صفحة.
(السعر ١ دينار داخل الأردن، ٢,٥٠ دولار خارج الأردن).

٣٩- قضايا شرق أوسطية، (١) ٣/ ٩٦، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٦، ٥٢ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٤,٥ دولارات خارج الأردن).